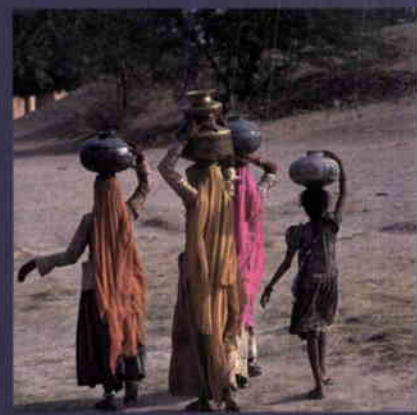
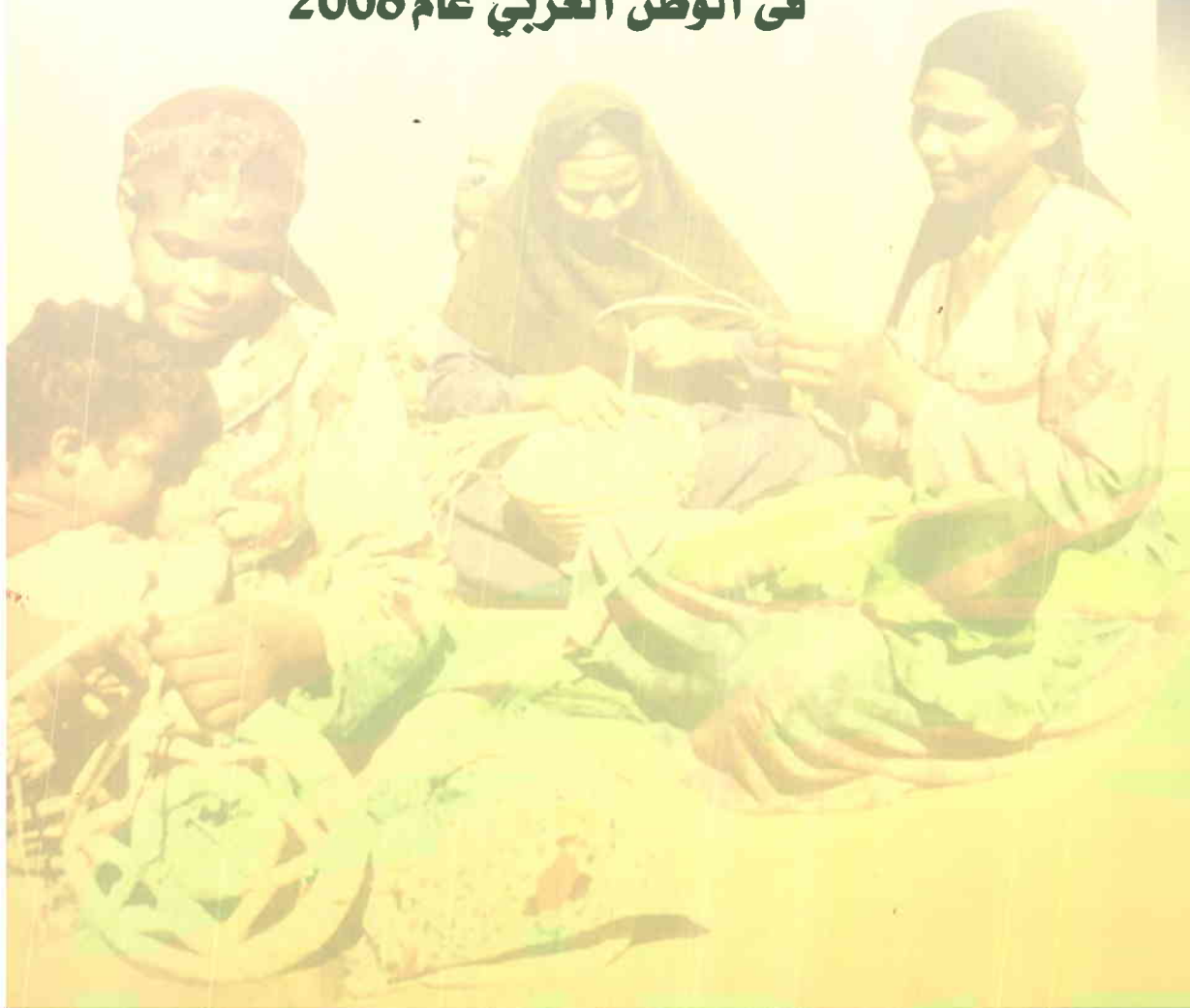


المنظمة العربية للتنمية الزراعية



التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2006





المنظمة العربية للتنمية الزراعية

التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2006

حقوق الطبع محفوظة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية. ويجوز إعادة استنساخ ونشر مواد هذه الإصدارة للأغراض غير التجارية، دون الحاجة لترخيص مكتوب من المنظمة، شريطة الإشارة الكاملة للمصدر. ويمنع إعادة استنساخ هذا المطبوع للأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مشفوعة بالغرض منه وحدود استعماله إلى :

المدير العام

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ص.ب : 474 – الخرطوم

بريد الكتروني: info@aoad.org

aoad@sudanmail.net.sd

© AOAD 2007

Design By Abd Elrazig

التقديم

يأتي إصدار التقرير السنوي للتنمية الزراعية في إطار جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية المتصلة والرامية إلى دفع عجلة التنمية الزراعية في الوطن العربي. ويعتبر التقرير إحدى الإصدارات الأساسية في برنامج المنظمة الرئيسي للإحصاء والمعلومات والتوثيق، لدوره الفاعل في رصد ومتابعة المتغيرات التي تشهدها الساحتان الإقليمية والدولية وتأثيراتها على برامج التنمية الزراعية في الدول العربية.

تتضمن إصدارة هذا العام من التقرير جزأين رئيسيين :

يقدم الجزء الأول إستعراضاً وتحليلاً لمؤشرات التنمية الزراعية في الدول العربية في شكل مقارنة مع نظيراتها على المستوى العالمي وتشمل تلك المؤشرات : المؤشرات الزراعية في المنطقة العربية، والمؤشرات السكانية والاجتماعية، والمؤشرات البيئية.

ويتناول الجزء الثاني بالتحليل موضوع الفقر في الريف العربي كأحدى الموضوعات ذات التأثير المباشر على تطورات التنمية في البلاد العربية. وفي هذا الصدد يقدم التقرير إستعراضاً لخصائص وأبعاد الفقر الريفي ومفاهيمه ومقاييسه وأنماطه ومسبباته، كما يستعرض مؤشرات الفقر في الدول العربية بما في ذلك التوزيع النسبي للسكان تحت خط الفقر في الدول العربية وخرائط الفقر في الريف العربي والمجموعات المعرضة للفقر في الريف العربي. هذا إلى جانب تناوله لإستراتيجيات وسياسات وبرامج الحد من الفقر في الدول العربية، ولبرامج ومشروعات الحد من الفقر، والتعاون الإقليمي والدولي للحد من الفقر في الدول العربية.

والمنظمة العربية للتنمية الزراعية إذ تؤكد على مضاعفة جهودها لمواصلة إصدار وتطوير هذا التقرير، تود أن تتقدم بالشكر والتقدير لجميع الخبراء القطرية التي قامت بإعداد دراسات الحالة لإعداد هذا التقرير، ولفريق الخبراء العرب من خارج وداخل المنظمة الذين قاموا بتحليل البيانات ومراجعة الأدبيات ذات الصلة، وإعداد التقرير.

وبالله التوفيق ،،


الدكتور سالم اللوزي
المدير العام

المحتويات

الموضوعات	الصفحة
تقديم	أ
المحتويات	ب
المقدمة	1
الجزء الأول : مؤشرات التنمية الزراعية في المنطقة العربية	4
1 - المؤشرات الإقتصادية والتقنية	4
1 - 1 الأهمية النسبية للنتاج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي	4
1 - 2 نصيب الفرد من الناتج الزراعي	6
1 - 3 معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي	7
1 - 4 الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي	8
1 - 5 نسبة الاستثمارات في قطاع الزراعة إلى إجمالي الاستثمارات	9
1 - 6 إنتاجية العامل الزراعي	10
1 - 7 معدل استخدام الميكنة الزراعية	11
1 - 8 معدل استهلاك الأسمدة الكيماوية	12
2 - المؤشرات الموردية الأرضية والمائية	13
2 - 1 النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية	13
2 - 2 نصيب الفرد من الأراضي الزراعية	14
2 - 3 نسبة المساحات المروية من الأراضي المزروعة	15
2 - 4 النسبة المئوية لمساحات المحاصيل الموسمية والمستديمة إلى مساحة الأراضي المزروعة	16
2 - 5 نسبة مساحة محاصيل الحبوب إلى المساحة المزروعة	17
2 - 6 نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية الأرضية والمعدل السنوي للمزال منها	18
2 - 7 نسبة مساحة المراعي إلى المساحة الكلية للأراضي	20
2 - 8 تدفقات المياه داخل الدول العربية	21
2 - 9 نصيب الفرد من المياه المتاحة	21
2 - 10 معدلات السحب السنوي للمياه المتاحة، والسحب السنوي لقطاع الزراعة	23
2 - 11 السحب السنوي لقطاع الزراعة	23
2 - 12 إنتاجية المتر المكعب من المياه المسحوبة في قطاع الزراعة	23
3 - المؤشرات السكانية والاجتماعية	25
3 - 1 نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان	25
3 - 2 نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية	26
3 - 3 نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة	27
3 - 4 نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية	28
3 - 5 نسبة السكان تحت خط الفقر القومي	29
3 - 6 نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية	30
3 - 7 نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية	31
4 - المؤشرات البيئية	32
4 - 1 التصحر والزحف الصحراوي	32
4 - 2 مناطق المحميات الطبيعية	33
4 - 3 مساحة المحميات البحرية	34
4 - 4 أجناس الثدييات	34
4 - 5 أجناس الطيور	35
4 - 6 أجناس النباتات العليا	35

الجزء الثاني : الفقر في الريف العربي	
38	تمهيد
38	1 - خصائص وأبعاد الفقر الريفي
38	1 - 1 مفاهيم الفقر الريفي
41	1 - 2 مقاييس ومؤشرات الفقر الريفي
42	1 - 3 أنماط الفقر الريفي
42	1 - 4 أسباب الفقر الريفي
44	2 - مؤشرات الفقر الريفي في الدول العربية
44	2 - 1 التوزيع النسبي للسكان تحت خط الفقر في الريف العربي
50	2 - 2 خرائط الفقر في الريف العربي
50	2 - 3 المجموعات المعرضة للفقر في الريف العربي
52	3 - إستراتيجيات الحد من الفقر الريفي في الدول العربية
52	3 - 1 مرتكزات إستراتيجيات الحد من الفقر الريفي
52	3 - 1 - 1 وضع الفقر الريفي على قائمة الأولويات
53	3 - 1 - 2 تشخيص الفقر الريفي
54	3 - 2 القواعد الواجب مراعاتها عند صياغة الاستراتيجية
55	3 - 3 المحاور الأساسية للإستراتيجية
55	3 - 3 - 1 محور التنمية الزراعية
55	3 - 3 - 2 محور التنمية البشرية
55	3 - 3 - 3 محور تنويع مصادر الدخل
56	3 - 3 - 4 محور تقليل المخاطر
61	4 - سياسات وبرامج الحد من الفقر الريفي في الدول العربية
61	4 - 1 السياسات الاقتصادية الكلية
62	4 - 2 سياسات الخدمات الاجتماعية
65	4 - 3 السياسات الزراعية
66	4 - 4 السياسات السكانية
66	4 - 5 سياسات التنمية الإقليمية
70	5 - تمكين الفقراء في الريف العربي
70	5 - 1 مفهوم التمكين
70	5 - 2 منهجية التمكين
71	5 - 3 مداخل التمكين
71	5 - 4 نماذج من مشروعات التمكين في الريف العربي
72	6 - برامج ومشروعات الحد من الفقر في الدول العربية
72	6 - 1 البرامج والمشروعات المنفذة حول الفقر الريفي في بعض الدول العربية
79	6 - 2 الدراسات المنفذة حول الفقر في بعض الدول العربية
82	7 - التعاون الإقليمي والدولي للحد من الفقر في الدول العربية
82	7 - 1 إنجازات المؤسسات الإقليمية والدولية
82	7 - 1 - 1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية
84	7 - 1 - 2 البنك الدولي
84	7 - 1 - 3 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
85	7 - 1 - 4 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
85	7 - 2 آفاق التعاون للحد من الفقر الريفي في الدول العربية
85	7 - 2 - 1 المشاريع المقترحة
89	7 - 2 - 2 البرامج التدريبية المقترحة
91	7 - 2 - 3 مقترحات التعاون الإقليمي والدولي في مجال الحد من الفقر في الدول العربية

قائمة الجداول :

البيان	الصفحة
جداول الجزء الأول:	
1 - 1 الأهمية النسبية للنتائج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة الدول العربية في إجمالي الناتج الزراعي العربي	5
1 - 2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الناتج الزراعي	6
1 - 3 معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي	7
1 - 4 الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي خلال الفترة 2003-2000	8
1 - 5 نسبة الاستثمارات البينية العربية في قطاع الزراعة إلى إجمالي الاستثمارات العربية البينية في بعض الدول العربية	9
1 - 6 إنتاجية العامل الزراعي بالدولار	10
1 - 7 استخدام الميكنة الزراعية	11
1 - 8 استهلاك الأسمدة	12
1 - 9 النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الجغرافية	13
1 - 10 نصيب الفرد من الأرض الزراعية بالهكتار	14
1 - 11 نسبة المساحات المروية من الأراضي المزروعة	15
1 - 12 نسبة مساحة المحاصيل المستديمة والموسمية من الأراضي المزروعة	16
1 - 13 نسبة مساحة محاصيل الحبوب من المساحة المزروعة	17
1 - 14 مساحة الغابات والمزال منها سنوياً في الدول العربية	18
1 - 15 نسبة مساحة المراعي إلى مساحة الأرض الكلية	20
1 - 16 مجموع المياه المتدفقة داخل الدول العربية من المصادر المختلفة عام 2004	22
1 - 17 السحب السنوي من المياه المتاحة والمستخدم منها في الزراعة وإنتاجية المتر المكعب في الدول العربية (1987-2004)	24
1 - 18 نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان	25
1 - 19 نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية بالهكتار	26
1 - 20 نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية	27
1 - 21 نصيب العامل الزراعي من المساحة المنزرعة	28
1 - 22 نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية	30
1 - 23 النسبة المئوية للسكان المعرضين لسوء التغذية	31
1 - 24 المحميات الطبيعية والبحرية	33
1 - 25 التنوع الحيوي	34
جداول الجزء الثاني :	
2 - 1 : الفقراء الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني في بعض الدول العربية.	45
2 - 2 : الفروق بين الفقر الريفي والحضري في بعض الدول العربية.	45
2 - 3 : انتشار الفقر في جمهورية مصر العربية.	46
2 - 4 : خطوط الفقر وعدد الأسر المقيمة دون خطوط الفقر وهامش الفقر في الجمهورية اللبنانية.	48
2 - 5 : مناطق تمركز الفقر الريفي في الجمهورية التونسية	49
3 - 1 : نماذج من أهداف استراتيجيات الحد من الفقر الريفي في بعض الدول العربية.	57
6 - 1 : الدراسات التي تم تنفيذها حول الفقر الريفي في بعض الدول العربية.	79

قائمة الأشكال :

الصفحة	الشكل
	أشكال الجزء الأول :
4	شكل (1-1) : مساهمة الدول العربية في إجمالي الناتج الزراعي العربي
6	شكل (2-1) : نصيب الفرد من قيمة الناتج الزراعي في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي عام 2004
7	شكل (3-1) : معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي في بعض الدول العربية مقارنة بالوطن العربي والعالم بين عامي (2003-2002) و (2004-2003)
8	شكل (4-1) : الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي عامي 2004-2003 في بعض الدول العربية مقارنة بالوطن العربي والعالم سنة الأساس (2001-1999)
9	شكل (5-1) : نسبة الاستثمار في قطاع الزراعة إلى إجمالي الاستثمارات في بعض الدول العربية عام 2004
10	شكل (6-1) : متوسط إنتاجية العامل الزراعي في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسط العربي والعالمي عام 2004
11	شكل (7-1) : معدل استخدام المكنة الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بمتوسط استخدامها عربياً وعالمياً عام 2004
12	شكل (8-1) : معدل استهلاك الأسمدة الكيماوية في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسط العربي والعالمي عام 2004
13	شكل (9-1) : النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية في بعض الدول العربية مقارنة بنسبتها عربياً وعالمياً عام 2004
14	شكل (10-1) : نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في بعض الدول العربية (هكتار/الفرد) مقارنة بالعالم والوطن العربي
15	شكل (11-1) : النسبة المئوية للمساحة المروية من الأراضي المزروعة في بعض الدول العربية مقارنة بنسبتها عربياً وعالمياً عام 2004
16	شكل (12-1) : نسبة مساحة المحاصيل المستديمة والموسمية إلى المساحة المزروعة في الوطن العربي والعالم عامي 2004-2003
17	شكل (13-1) : نسبة مساحة محاصيل الحبوب إلى المساحة المزروعة على مستوى الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2004-2003
19	شكل (14-1) : نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الأرضية في الوطن العربي والمعدل السنوي لإزالة الغابات في كل منهما
20	شكل (15-1) : نسبة مساحة المراعي إلى المساحة الأرضية في الوطن العربي والعالم عام 2004
22	شكل (16-1) : مؤشرات الموارد المائية في الوطن العربي مقارنة بالعالم
24	شكل (17-1) : مقارنة نصيب الفرد من موارد المياه الداخلية ومن إجمالي الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي والعالم عام 2004
25	شكل (18-1) : نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان في بعض الدول العربية مقارنة بنسبتهما عربياً وعالمياً عام 2004

26	شكل (19-1): متوسط نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي لعام 2004
27	شكل (20-1): نسبة العمالة الزراعية إلى إجمالي قوة العمل في بعض الدول العربية مقارنة بنسبتها عربياً وعالمياً عام 2004
28	شكل (21-1): متوسط نصيب العامل الزراعي من الأرض الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي عام 2004
29	شكل (22-1): نسبة السكان تحت خط الفقر القومي في بعض الدول العربية لسنوات مختلفة
30	شكل (23-1): مقارنة نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية في الوطن العربي بنظيره على المستوى العالمي عام 2004
31	شكل (24-1): النسبة المئوية للسكان المعرضين لسوء التغذية في بعض الدول العربية مقارنة بالنسبة على مستوى العالم خلال الفترة (2003-2001)
32	شكل (25-1): النسبة المئوية للمساحات المتصحرة والمعددة بالتصحّر كنسبة من المساحات الكلية لإقليم الوطن العربي
33	شكل (26-1): نسبة مساحة المحميات الطبيعية والمحميات البحرية إلى المساحة الكلية في الوطن العربي والعالم عامي 1996 و2004
36	شكل (27-1): توزيع أعداد الحيوانات الثديية في الوطن العربي عام 2004
36	شكل (28-1): توزيع أعداد الطيور في الوطن العربي عام 2004
36	شكل (29-1): توزيع أعداد النباتات العليا في الوطن العربي عام 2004
	أشكال الجزء الثاني :
46	شكل 1-2 : عدد سكان مناطق جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية.
47	شكل 2-2 : نسبة الفقر في مناطق جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية.
50	شكل 3-2 : مواقع الفقر الريفي وعدد الفقراء في بعض الدول العربية.

المقدمة:

في إطار جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية الرامية إلى دعم مسيرة التنمية الزراعية ومتابعة تطوراتها ومتغيراتها على الساحتين الإقليمية والدولية، يتم إصدار التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي ضمن برنامجها الرئيسي للمعلومات والإحصاء. ومواصلة للنهج الذي اتبعته المنظمة منذ عام 2002، يأتي التقرير هذا العام متضمناً جزأين رئيسيين، يخصص الجزء الأول لعرض وتحليل مؤشرات التنمية الزراعية العربية مقارنة بنظيراتها على المستوى العالمي، بينما يخصص الجزء الثاني لأحد الموضوعات الهامة المؤثرة على مسارات وتطورات التنمية الزراعية العربية وهو موضوع الفقر في الريف العربي.

يقدم التقرير عرضاً وتحليلاً موجزاً لمؤشرات التنمية المرتبطة بالقطاع الزراعي خلال عامي 2003-2004 مقارنة بعام 2000، وتقسم هذه المؤشرات إلى أربع مجموعات رئيسية تشمل المؤشرات الاقتصادية والتقنية، المؤشرات الموردية الأرضية والمائية، المؤشرات السكانية والاجتماعية ومجموعة المؤشرات البيئية.

توضح المجموعة الأولى من المؤشرات بعض الملامح والتطورات الرئيسية في القطاع الزراعي العربي خلال فترة الدراسة، حيث يتبين ارتفاع قيمة الناتج الزراعي العربي من نحو 64.2 مليار دولار عام 2003 إلى حوالي 68.3 مليار دولار عام 2004 بزيادة تقدر بنحو 6.4%، بينما شهد الناتج الزراعي على مستوى العالم ارتفاعاً بين نفس العامين قدر بنحو 4.5%. ويمثل الناتج الزراعي العربي نحو 4.2% فقط من قيمة الناتج الزراعي العالمي عام 2004، بينما يمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي نحو 2.1% من الناتج الإجمالي العالمي. وقد انعكست الزيادة في قيمة الناتج الزراعي العربي على نصيب الفرد من الناتج الزراعي الذي ارتفع من نحو 213 دولار عام 2003 إلى نحو 220 دولار عام 2004 مقابل نحو 256 دولار على المستوى العالمي، إلا أنه مازال أقل من نصيب الفرد عام 2000 والذي قدر بنحو 227 دولار. كما ارتفعت إنتاجية العامل الزراعي العربي من نحو 1889 دولار عام 2003 إلى نحو 2006 دولار عام 2004 بزيادة تقدر بنحو 6.2%، وتقدر إنتاجية العامل الزراعي على مستوى العالم بنحو 1210 دولار عام 2004.

كما توضح مؤشرات الاستثمار في قطاع الزراعة استمرار تدني نسبة الاستثمارات العربية البيئية في قطاع الزراعة، حيث أنها لم تتجاوز نسبة 2% فقط من إجمالي الاستثمارات البيئية العربية عام 2004 لمجموعة محددة من الدول، كما أن هذه الاستثمارات ليس لها اتجاه محدد وتتناوب كثيراً من عام لآخر ومن دولة لأخرى خاصة في قطاع الزراعة، ويوضح مؤشر استخدام الميكنة الزراعية في الزراعة العربية استقراراً نسبياً عند حوالي 8 جرار لكل 1000 هكتار على المستوى العربي عامي 2003-2004 مقارنة بنحو 18 جرار على المستوى العالمي لكل 1000 هكتار. كما يستقر متوسط استهلاك الأسمدة الكيماوية في الزراعة العربية عند مستوى 50-51 كيلوجرام للهكتار مقابل نحو 91 كيلوجرام للهكتار على مستوى العالم.

وتتضمن المجموعة الثانية من المؤشرات تلك المتعلقة بالموارد الأرضية والمائية في المنطقة العربية، حيث تقدر المساحة الزراعية عام 2004 بنحو 69.6 مليون هكتار تعادل نحو 4.5% من المساحة الزراعية في العالم والمقدرة نفس العام بنحو 1546.4 مليون هكتار تعادل نحو 11.9% من المساحة الأرضية للعالم، وتمثل المساحة الزراعية العربية نحو 4.95% من المساحة الأرضية للوطن العربي، وينعكس المؤشر السابق على متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الذي لا يزيد عن 0.23 هكتار للفرد عربياً، ونحو 0.24 هكتار للفرد عالمياً. وتقدر المساحات المروية من المساحة المزروعة على مستوى الوطن العربي بنحو 20% عام 2004، بينما تقدر هذه النسبة عالمياً بنحو 18%.

ويقسم استغلال الأراضي المزروعة عربياً إلى مساحات تزرع بالمحاصيل المستديمة وتقدر عام 2004 بنحو 15.5% من الأراضي المزروعة مقابل 14.3% عام 2003، ولا تزيد هذه النسبة عالمياً عن 9% فقط. وتقدر نسبة المساحات المزروعة بالمحاصيل الموسمية عربياً عام 2004 بنحو 84.5% مقابل نحو 85.7% عام 2003 وتقدر عالمياً مساحة المحاصيل الموسمية بنحو 91% من المساحة المزروعة، وتقدر مساحة محاصيل الحبوب في الدول العربية بنحو 28.2 مليون هكتار عام 2004 تمثل نحو 55.2% من المساحة المزروعة نفس العام، بينما تقدر هذه النسبة عالمياً بنحو 43.9% فقط عام 2004.

وتوضح المؤشرات العربية لمورد المياه استمرار الوضع الحرج لهذا المورد الهام في المنطقة العربية، حيث يتبين أن كمية المياه المتدفقة داخل الوطن العربي تقدر بنحو 458.8 مليار متر مكعب منها نحو 138 مليار متر مكعب تدفقات من مصادر داخل الدول العربية تعادل نحو 30% فقط من إجمالي التدفقات، بينما باقي التدفقات والمقدرة بنحو 320.8 مليار متر مكعب تتدفق من خارج الوطن العربي. كما أن نصيب الفرد العربي من المياه المتاحة مازال يتراجع، حيث قدر عام 2003 بنحو 1522 متر مكعب، وعام 2004 بنحو 1489 متر مكعب بانخفاض يقدر بنحو 2.2%، كما أنها كمياه لا تتجاوز ما يعادل 18% فقط من نصيب الفرد من المياه المتاحة على مستوى العالم والمقدرة بنحو 8306 متر مكعب، وتنخفض هذه الكميات إذا ما قدرت من إجمالي المياه المتدفقة داخلياً أو من المياه المستخدمة في المنطقة العربية. كما توضح المؤشرات أن معدلات السحب من المياه المتاحة في الدول العربية تقدر في المتوسط خلال الفترة (1987-2004) بنحو 229.3 مليار متر مكعب تعادل نحو 41.3% من المياه المتاحة في الدول العربية، مقابل نحو 9% فقط يتم سحبها سنوياً من المياه المتاحة على مستوى العالم. وما زال هناك استقراراً نسبياً لمستوى السحب لقطاع الزراعة عند حوالي 89% عربياً وحوالي 70% عالمياً. كما تتضمن هذه المجموعة مؤشراً جديداً لإنتاجية المتر المكعب من المياه المسحوبة في قطاع الزراعة والذي قدر عربياً بنحو 700 دولار، بينما يقدر على المستوى العالمي بنحو 2000 دولار.

وتوضح المجموعة الثالثة من المؤشرات والتي تختص بالمؤشرات السكانية والاجتماعية، أن سكان الريف العربي عام 2004 يقدر بنحو 137.4 مليون نسمة تعادل نحو 44.5% من إجمالي عدد السكان مقابل نحو 45.7% عام 2000، بينما يقدر سكان الريف على مستوى العالم بنحو 51.3% من إجمالي سكان العالم عام 2004، وشهد نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية في السنوات الأخيرة استقراراً نسبياً على المستوى العربي عند 0.51 هكتار للفرد وعند حوالي 0.47 هكتار للفرد على المستوى العالمي. كما قدر في هذه المجموعة من المؤشرات حجم القوى العاملة الزراعية العربية عام 2004 بحوالي 34 مليون عامل يمثلون نحو 31.6% من إجمالي القوى العاملة العربية في نفس العام مقابل نحو 32.5% عام 2003، وتقدر هذه النسبة عالمياً عام 2004 بنحو 43.1% عام 2004 ونحو 43.5% عام 2003. ويقدر نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية على المستوى العربي عام 2004 بنحو 2.04 هكتار للعامل وعلى المستوى العالمي بنحو 1.15 هكتار للعامل نفس العام.

وتضم هذه المجموعة من المؤشرات نسبة السكان تحت خط الفقر القومي في بعض الدول العربية. أيضاً نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية وهي تتسم بالاستقرار النسبي في السنوات الأخيرة وتقدر على المستوى العربي بنحو 88% مقابل نحو 82% على مستوى العالم، وتقل نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية في الريف العربي إلى نحو 79% في المتوسط مقابل نحو 71% عالمياً.

وتضم المجموعة الأخيرة المؤشرات البيئية المرتبطة بقطاع الزراعة، حيث توضح هذه المجموعة الأوضاع البيئية في الوطن العربي خاصة ظاهرة التصحر والزحف الصحراوي ومدى تأثير الدول العربية بها وتأثيرها على الأراضي الزراعية المتاحة للإنتاج، وهي مؤشرات بطيئة التغير من عام لآخر، حيث تقدر المساحة المتصحرة في الوطن العربي بنحو 9.8 مليون كيلومتر مربع، تمثل نحو 68% من مساحته الكلية، بينما تقدر المساحة المهددة بالتصحّر بنحو 2.87 مليون كيلومتر مربع تمثل نحو 2.0% من مساحة الوطن العربي.

وضمن هذه المؤشرات، يتضح ارتفاع مساحة المناطق المحمية في الدول العربية من حوالي 266.2 ألف كيلومتر مربع عام 1996 إلى حوالي 1237.2 ألف كيلومتر مربع عام 2004 تمثل نحو 8.8% من مساحة الوطن العربي، كما أنها تمثل نحو 9% من المساحة الإجمالية للمحميات الطبيعية على مستوى العالم، كما أوضحت مؤشرات هذا العام لأول مرة مساحة المحميات البحرية في المنطقة العربية والتي قدرت عام 2004 بنحو 132.5 ألف كيلومتر مربع تعادل نحو 0.9% فقط من مساحة الوطن العربي، كما أنها مساحة تعادل نحو 3% فقط من مساحة المحميات البحرية على مستوى العالم، كما تضم هذه المجموعة من المؤشرات مؤشرات أخرى حول التنوع الحيوي في المنطقة العربية ويشار إليها بالأنواع المتواجدة والمهدد منها بالانقراض لكل من أجناس الثدييات والطيور والنباتات العليا المنتشرة في الدول العربية.

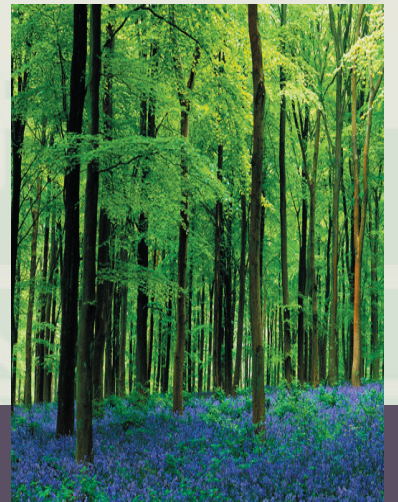
وتتناول التقرير موضوع الفقر في الريف العربي لما له من تأثير مباشر على تطورات التنمية الزراعية في البلاد العربية. فمفهوم الفقر ارتبط عبر التاريخ بالمناطق الريفية، ويشكل فقراء الريف حوالي 75% من فقراء العالم. كما أن قضية الفقر عامة، وقضية الفقر الريفي على وجه الخصوص تحتل أهمية كبرى على المستوى العالمي وأجندة العمل الدولي التي شهدت عقد مؤتمرات دولية عديدة ناقشت قضايا الفقر، وأقرت بأنه إذا لم يتم التعاون المشترك للقضاء على الفقر الريفي فإن معظم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة يصعب تحقيقها والوفاء بمتطلباتها.

وفي هذا الصدد قدم التقرير استعراضاً لخصائص وأبعاد الفقر الريفي ومفاهيمه ومقاييسه وأنماطه ومسبباته، كما استعرض مؤشرات الفقر في الدول العربية بما في ذلك التوزيع النسبي للسكان تحت خط الفقر في الدول العربية وخرائط الفقر في الريف العربي والمجموعات المعرضة للفقر في الريف العربي. هذا إلى جانب تناوله لإستراتيجيات وسياسات وبرامج الحد من الفقر في الدول العربية، ولبرامج ومشروعات الحد من الفقر في تلك الدول والتي من أبرزها السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات التنمية الزراعية وسياسات التنمية البشرية والإقليمية، وتوفير الخدمات الاجتماعية وسياسات تمكين الفقراء في الريف العربي، مع تسليط الضوء على النماذج الناجحة والتجارب الرائدة للبرامج والمشروعات التي ساهمت في الحد من الفقر في بعض الدول العربية. وتناول التقرير إنجازات بعض المؤسسات الإقليمية والدولية في مجال الحد من الفقر في الدول العربية. وتشمل تلك المؤسسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي. واستعرض التقرير آفاق التعاون المقترحة للحد من الفقر الريفي في الوطن العربي من خلال التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بين الدول العربية ومؤسسات التنمية والتمويل الإقليمية والدولية.



الجزء الأول

مؤشرات التنمية الزراعية في المنطقة العربية



مؤشرات التنمية الزراعية في المنطقة العربية

1 - المؤشرات الاقتصادية والتقنية:

1-1: الأهمية النسبية للنتائج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي:

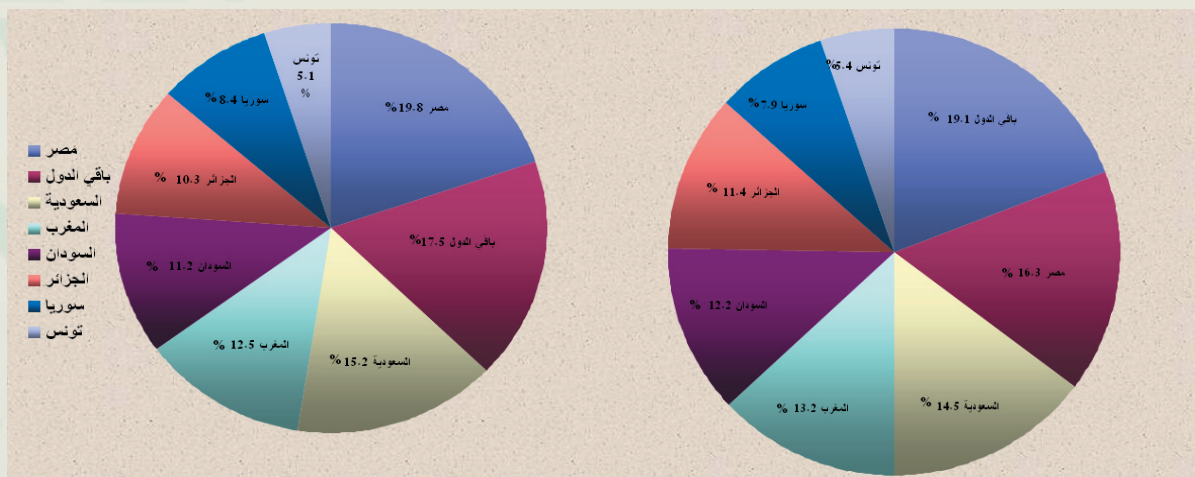
بلغت قيمة الناتج الزراعي العربي عام 2004 حوالي 68.3 مليار دولار، ليساهم بنحو 7.8% من إجمالي قيمة الناتج المحلي للدول العربية والمقدر في نفس العام بنحو 875.1 مليار دولار، وقد حقق الناتج الزراعي العربي ارتفاعاً يقدر بنحو 6.4% عن قيمته عام 2003 والمقدر بنحو 64.2 مليار دولار، مقابل ارتفاع يقدر بنحو 4.5% فقط في قيمة الناتج الزراعي العالمي بين نفس العامين، حيث بلغ قيمة الناتج الزراعي العالمي عام 2004 نحو 1630.6 مليار دولار مقابل 1560.3 مليار دولار عام 2003، ولا يمثل الناتج الزراعي العربي سوى حوالي 4.2% فقط من قيمة الناتج الزراعي العالمي عام 2004.

ويوضح الجدول (1-1) أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً على المستويين العربي والعالمي بين عامي 2004-2003، حيث ارتفع عربياً بنحو 15.7% مقابل نحو 26.5% عالمياً، مما أدى لتراجع نسبة مساهمة قيمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي عربياً من نحو 8.5% إلى نحو 7.8%، وعالمياً من نحو 4.8% إلى نحو 4.0%.

وتتباين مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 فيما بين الدول العربية، حيث تصل أقصاها في الصومال بنحو 64% يليها السودان بنحو 37.9% وسوريا بنحو 23.1%، بينما تتراوح هذه المساهمة بين 12-20% في دول المغرب، موريتانيا، مصر، اليمن وتونس على الترتيب. وتتراوح بين 7-10% في دول فلسطين، العراق، الجزائر، ولبنان. وتنخفض هذه المساهمة لأقل من 5% في باقي الدول العربية.

ويوضح الجدول (1-1) والشكل (1-1) أن قيمة الناتج الزراعي تصل أقصاها في كل من مصر، السعودية، المغرب، السودان والجزائر، حيث تقدر مساهمة كل من الدول الخمس بأكثر من 10% من إجمالي الناتج الزراعي العربي، وبإجمالي يقدر بنحو 67.7% من إجمالي الناتج الزراعي العربي عام 2004، وتتراوح مساهمة سوريا وتونس والعراق والإمارات بين حوالي 4-8%، بينما تتراوح هذه النسبة بين 1-3% لكل من اليمن، لبنان، ليبيا والصومال. بينما تنخفض مساهمة الناتج الزراعي في باقي الدول العربية عن 1% من قيمة إجمالي الناتج الزراعي المحلي العربي.

شكل (1-1) مساهمة الدول العربية في إجمالي الناتج الزراعي العربي



لعام 2004

لعام 2003

جدول (1-1): الأهمية النسبية للنتائج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة الدول العربية في إجمالي الناتج الزراعي العربي
مليون دولار

	2004				2003				2000			
الدولة	% من الناتج الزراعي العربي	% من إجمالي الناتج المحلي الزراعي	قيمة الناتج الزراعي	قيمة الناتج المحلي الإجمالي	% من الناتج الزراعي العربي	% من إجمالي الناتج المحلي الزراعي	قيمة الناتج الزراعي	قيمة الناتج المحلي الإجمالي	% من الناتج الزراعي العربي	% من إجمالي الناتج المحلي الزراعي	قيمة الناتج الزراعي	قيمة الناتج المحلي الإجمالي
الأردن	0.40	2.40	276	11515	0.39	2.48	252	10160	0.26	2.03	171	8444
الإمارات	4.03	2.65	2750	103833	3.88	2.81	2492	88645	3.81	3.49	2463	70521
البحرين	0.10	0.60	66	11067	0.10	0.64	61	9606	0.09	0.77	61	7970
تونس	5.39	12.59	3682	29253	5.05	12.04	3240	26903	3.72	12.36	2402	19435
الجزائر	11.40	9.18	7784	84800	10.27	9.69	6589	68011	7.11	8.45	4595	54400
جيبوتي	0.03	3.02	20	662	0.03	3.04	19	625	0.03	3.07	17	553
السعودية	14.53	3.96	9917	250558	15.15	4.53	9721	214573	14.43	4.95	9326	188442
السودان	12.21	37.85	8334	22019	11.17	37.47	7164	19121	7.81	38.99	5048	12947
سوريا	7.93	23.05	5416	23501	8.39	24.82	5380	21680	7.22	24.66	4666	18923
الصومال	1.22	64.03	835	1304	1.52	74.85	973	1300	1.48	74.71	960	1285
العراق	4.67	9.47	3191	33700	3.13	10.08	2006	19900	13.34	32.14	8621	26826
عمان	0.62	1.70	421	24824	0.66	1.95	423	21698	0.60	1.96	389	19868
فلسطين	0.53	9.72	364	3745	0.75	12.26	481	3921	0.43	6.01	275	4579
قطر	0.08	0.19	55	28451	0.09	0.23	55	23701	0.11	0.39	69	17760
الكويت	0.35	0.43	238	55719	0.34	0.47	217	46195	0.21	0.37	137	37018
لبنان	2.26	7.81	1542	19754	2.21	7.81	1415	18123	1.99	7.81	1288	16491
ليبيا	1.73	4.29	1184	27609	1.66	4.38	1066	24358	4.35	8.14	2813	34574
مصر	16.31	14.18	11133	78491	19.82	15.61	12718	81495	23.54	15.54	15220	97955
المغرب	13.24	18.06	9037	50031	12.54	18.37	8048	43813	7.13	13.83	4610	33332
موريتانيا	0.34	17.38	234	1346	0.34	18.81	219	1164	0.29	19.83	186	938
اليمن	2.61	13.81	1782	12908	2.52	14.34	1615	11266	2.06	13.99	1332	9520
الدول العربية	100.00	7.80	68261	875090	100.00	8.48	64154	756258	100.00	9.48	64649	681781
العالم		3.99	1630592	40888000		4.83	1560338	32312146		5.03	1574639	31315000

1 - 2 نصيب الفرد من الناتج الزراعي :

بلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي عام 2004 حوالي 220 دولار بارتفاع يقدر بنحو 3.1% عن نصيب الفرد عام 2003 والذي بلغ نحو 213 دولار، بينما قدر نصيب الفرد من الناتج الزراعي على المستوى العالمي بنحو 256 دولار عام 2004 ونحو 248 دولار عام 2003 أي أنه حقق ارتفاعاً قدر بنحو 3.3% بين هذين العامين، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في قيمة

جدول 2-1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الناتج الزراعي بالدولار

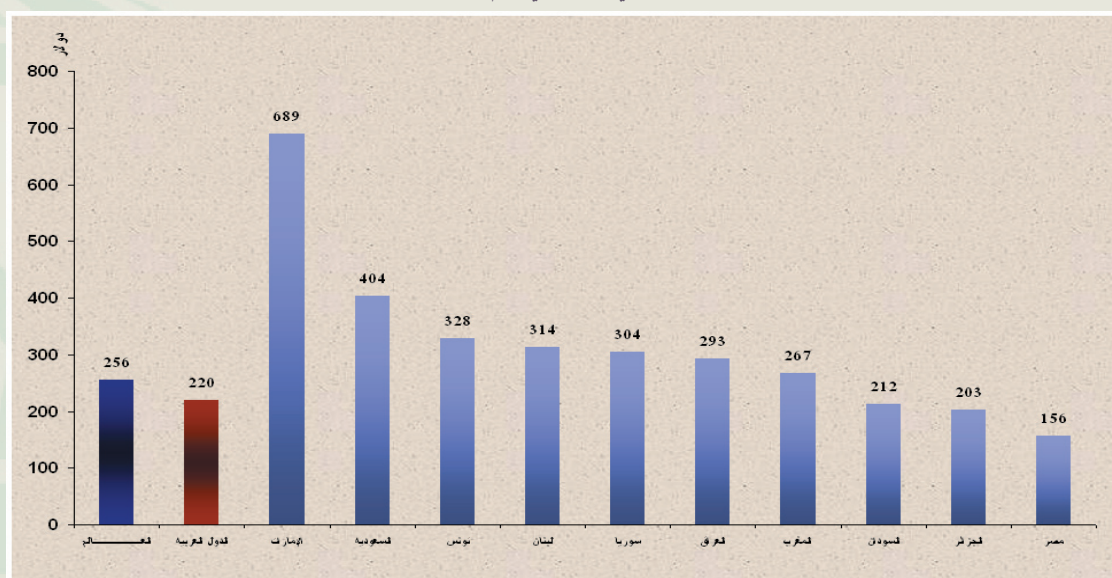
الدولة	2000	2003	2004
نصيب الفرد من الناتج المحلي	نصيب الفرد من الناتج المحلي	نصيب الفرد من الناتج المحلي	نصيب الفرد من الناتج المحلي
الأردن	1675.7	1902.80	2152.34
الإمارات	22690.2	23955.84	26450.04
البحرين	11537.0	13933.45	15653.47
تونس	2020.6	2720.39	2951.61
الجزائر	1764.8	2152.25	2624.41
جيبوتي	883.7	949.23	988.53
السعودية	8565.5	9527.47	11050.94
السودان	416.6	568.27	638.01
سوريا	1159.5	1220.38	1320.80
الصومال	118.8	114.84	114.19
العراق	1115.0	760.18	1241.71
عمان	8271.4	10306.87	10604.85
فلسطين	1453.7	1049.07	955.35
قطر	30663.0	32736.19	38239.10
الكويت	16612.2	18594.55	21335.81
لبنان	5024.7	4027.33	4331.25
ليبيا	6746.8	4291.90	4701.09
مصر	1531.1	1187.14	1121.41
المغرب	1161.2	1472.14	1673.73
موريتانيا	354.6	424.50	476.79
اليمن	521.3	574.50	654.56
الدول العربية	2396.1	2493.45	2833.00
العالم	5170.00	5127.72	6411.14

الناتج الزراعي على المستويين العربي والعالمي وبمعدلات أكبر من معدلات الزيادة السكانية.

وتشير بيانات الجدول (2-1) والشكل (2-1)، أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي في سبع دول عربية يزيد على كل من المتوسطين العربي والعالمي وبمتوسط يزيد على 250 دولار للفرد وذلك في دول الإمارات، السعودية، تونس، لبنان، سوريا، العراق والمغرب، بينما يقدر متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في السودان بنحو 212 دولار وفي الجزائر بنحو 203 دولار، ويتراوح بين 100-200 دولار في كل من ليبيا، سلطنة عمان، مصر وفلسطين، ويقل متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الزراعي عن 100 دولار في ثماني دول عربية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة .
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (2-1) نصيب الفرد من قيمة الناتج الزراعي في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي عام 2004



1 - 3 معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي:

حقق الناتج الزراعي العربي تغيراً نسبياً إيجابياً بين عامي 2003-2004 قدر بنحو 6.4%، وذلك ليعود إلى مساره الطبيعي بعد أن تراجع نسبياً بين عامي 2002-2003 بنحو 0.8%، وقد شهد الناتج الزراعي العالمي نفس الاتجاه، فبعد أن حقق انخفاضاً نسبياً بنحو 0.9% بين عامي 2002-2003، استعاد توازنه بين عامي 2003-2004 ليحقق زيادة نسبية تقدر بنحو 4.5%.

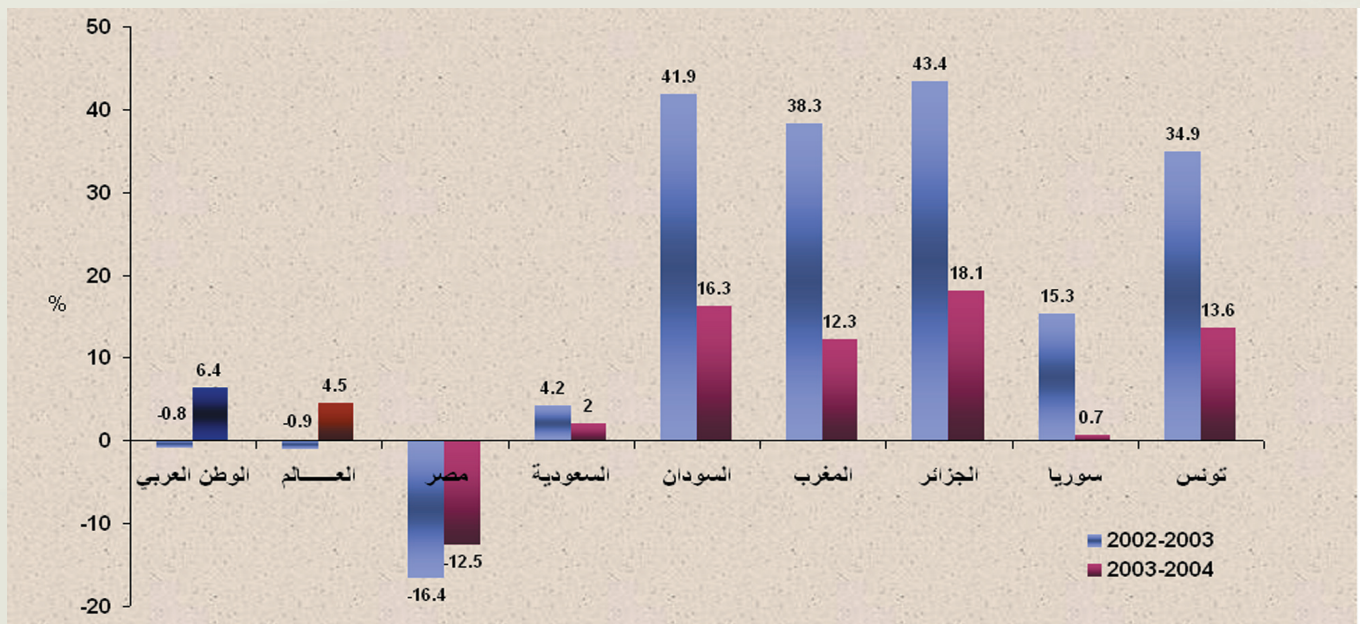
جدول 3-1 معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي

الدولة	2003-2002	2004-2003
الأردن	47.37	9.52
الإمارات	1.18	10.35
البحرين	0.00	8.20
تونس	34.89	13.64
الجزائر	43.39	18.14
جيبوتي	11.76	5.26
السعودية	4.24	2.02
السودان	41.92	16.33
سوريا	15.30	0.67
الصومال	1.35	-14.18
العراق	-76.73	59.07
عمان	8.74	-0.47
فلسطين	74.83	-24.32
قطر	-20.29	0.00
الكويت	58.39	9.68
لبنان	9.86	8.98
ليبيا	-62.10	11.07
مصر	-16.44	-12.46
المغرب	38.28	12.29
موريتانيا	17.74	6.85
اليمن	21.25	10.34
الدول العربية	-0.77	6.40
العالم	-0.91	4.50

المصدر: - حسب من الجدول رقم 2-1

ويوضح الجدول (3-1) أن ارتفاع التغير النسبي للناتج الزراعي العربي يرجع أساساً إلى التغيرات الإيجابية في قيمة الناتج الزراعي العربي والتي حققتها دول المغرب العربي والسعودية والسودان وسوريا والعراق كدول منتجة رئيسية، وكما هو موضح بالشكل (3-1)، وذلك على الرغم من التراجع النسبي المستمر والملحوظ في قيمة الناتج الزراعي في مصر، والتي تأتي في مقدمة الدول الزراعية في المنطقة العربية. كما أدت الأوضاع الداخلية غير المستقرة التي تسود الصومال وفلسطين إلى حدوث تراجع نسبي ملحوظ في قيمة انتاجهما الزراعي بين عامي 2003-2004.

شكل (3-1) معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي في بعض الدول العربية مقارنة بالوطن العربي والعالم بين عامي (2003-2002) و(2004-2003)



4-1 الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي :

يوضح مؤشر الأرقام القياسية التطور النسبي في قيمة الإنتاج الزراعي في عام محدد مقارنة بمتوسط قيمة الإنتاج في فترة الأساس، ويوضح الجدول (4-1) تطوراً إيجابياً لقيمة الناتج الزراعي العربي من حوالي 100.2 عام 2003 إلى حوالي 106.6 عام 2004 وذلك مقارنة بقيمة الناتج في فترة الأساس (1999-2001)، كما ارتفع الرقم القياسي لقيمة الناتج الزراعي العالمي من حوالي 105.9 عام 2003 ليصل عام 2004 إلى نحو 110.6 مقارنة بقيمته في نفس فترة الأساس.

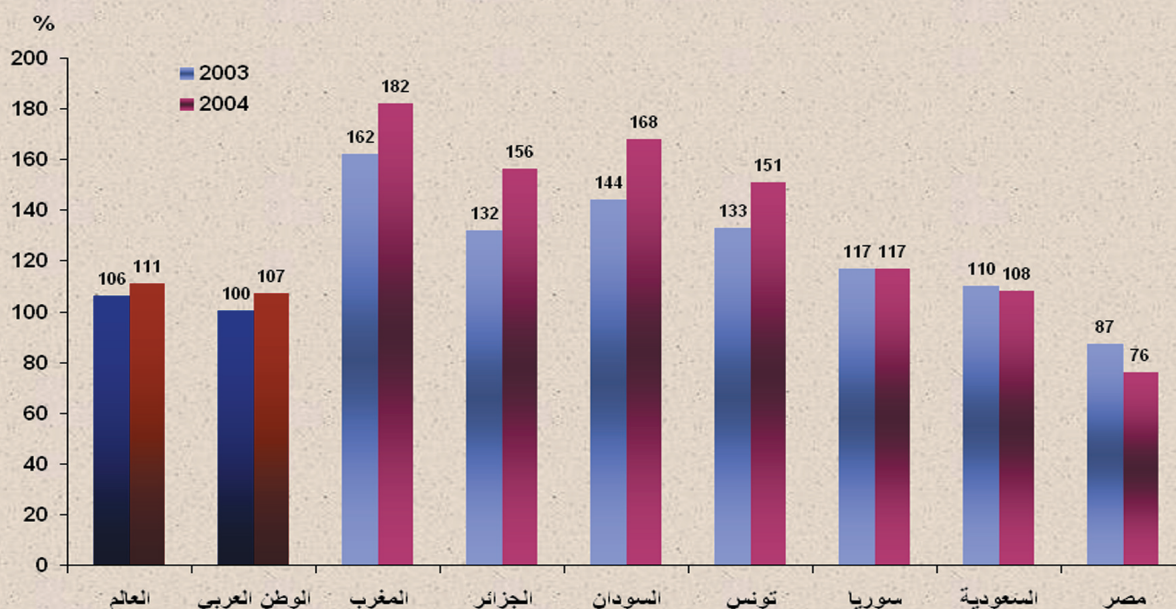
جدول 4-1 : الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي خلال الفترة 2003-2000

الدولة	2000	2003	2004
(سنة الأساس 99-2001=100)			
الأردن	111.40	148.53	162.67
الإمارات	142.20	111.63	123.19
البحرين	98.40	102.23	110.61
تونس	98.00	132.86	150.98
الجزائر	95.10	131.83	155.74
جيبوتي	99.60	111.76	117.65
السعودية	92.80	107.88	110.05
السودان	92.80	144.12	167.65
سوريا	103.00	116.55	117.33
الصومال	119.11	100.52	86.26
العراق	100.70	23.54	37.45
عمان	96.10	104.70	104.21
فلسطين	87.70	221.56	167.68
قطر	102.50	79.71	79.71
الكويت	90.60	154.27	169.19
لبنان	104.30	109.32	119.13
ليبيا	97.60	38.94	43.25
مصر	101.50	86.60	75.81
المغرب	95.30	161.65	181.51
موريتانيا	101.80	116.28	124.25
اليمن	99.00	120.34	132.79
الدول العربية	99.75	100.15	106.56
العالم	100.20	105.85	110.62

ويبين الجدول (4-1) أن قيمة الناتج الزراعي قد حقق تقدماً مستمراً في معظم الدول العربية خاصة تلك المنتجة الرئيسية، بينما يلاحظ تراجعاً ملموساً في الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي في مصر والعراق وليبيا إضافة إلى الصومال وقطر.

المصدر: - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (4-1) الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي عامي 2003 - 2004 في بعض الدول العربية مقارنة بالوطن العربي والعالم سنة الأساس (1999 - 2001)



نسبة الاستثمارات في قطاع الزراعة إلى إجمالي الاستثمارات:

5 - 1

توضح البيانات المتاحة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية والذي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، أن الاستثمارات العربية البينية في قطاع الزراعة في الدول التي توافرت عنها البيانات (8 دول) أنها تراجعت كثيراً لتصل إلى نحو 76.6 مليون دولار تمثل نحو 1.8% فقط من إجمالي الاستثمارات البينية عام 2004، بينما تركزت الاستثمارات العربية البينية في نفس العام في قطاع الخدمات بحوالي 75% وقطاع الصناعة بنسبة 23%. ويوضح الجدول (1-5) أن الاستثمارات العربية البينية في قطاع الزراعة تتأرجح كثيراً من عام لعام وفقاً للبيانات المتاحة من الدول العربية، حيث حققت الاستثمارات البينية في قطاع الزراعة عام 2002 لعدد (11) دولة حوالي 139.3 مليون دولار تمثل نحو 6.2% من جملة الاستثمارات العربية البينية في تلك الدول، ارتفعت هذه النسبة لتصل لنحو 24.4% وذلك لعدد (5) دول فقط اتاحت بياناتها عام 2003.

جدول (5-1) نسبة الاستثمارات البينية العربية في قطاع الزراعة إلى إجمالي الاستثمارات العربية البينية في بعض الدول العربية

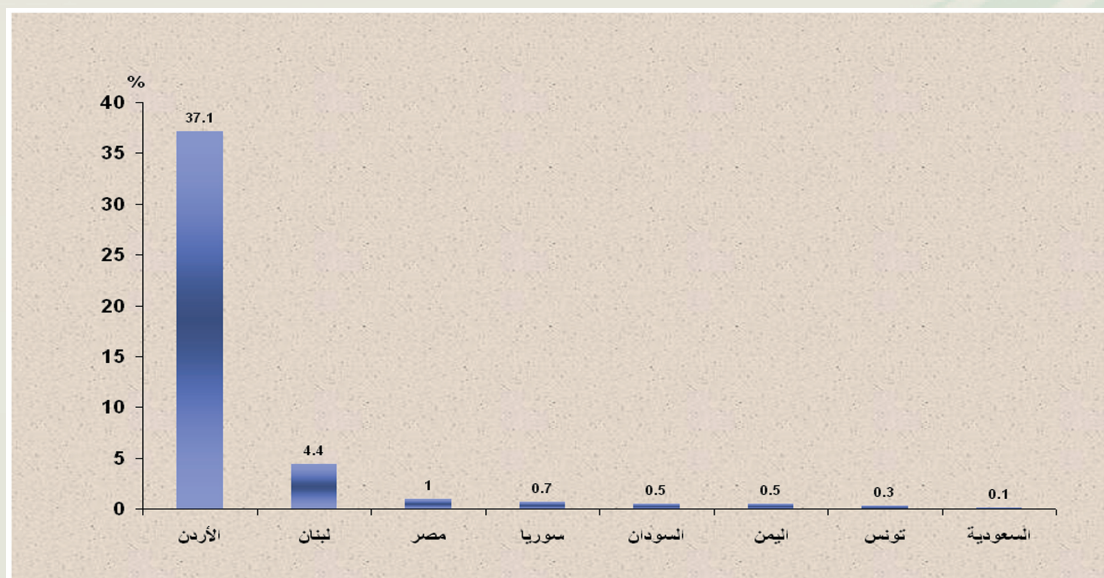
مليون دولار

الدولة	2002 إجمالي الاستثمارات	2002 قطاع الزراعة	%	2003 إجمالي الاستثمارات	2003 قطاع الزراعة	%	2004 إجمالي الاستثمارات	2004 قطاع الزراعة	%
الأردن	21.00	1.05	5.00				41.00	15.20	37.07
تونس	54.60	8.19	15.00				75.80	0.20	0.26
الجزائر	716.90	12.90	1.80				1297.30	1.00	0.07
السعودية	567.40	38.01	6.70	391.00	310.70	79.46	657.00	3.00	0.46
السودان	46.50	17.90	38.50	41.70	0.70	1.68	61.10	0.40	0.65
سوريا	650.00	28.60	4.40	850.00	55.80	6.56	1050.00	46.00	4.38
لبنان	82.70	11.58	14.00						
ليبيا	100.40	20.98	20.90	110.10	3.20	2.91	1109.00	10.50	0.95
مصر	12.80	0.08	0.60						
المغرب									
اليمن				126.40	0.30	0.20	61.50	0.30	0.49
الإجمالي	2252.30	139.29	6.18	1519.20	370.70	24.40	4352.70	76.60	1.76

المصدر: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، أعداد مختلفة

ويوضح الجدول السابق التباين الواضح في حجم الاستثمارات البينية العربية في قطاع الزراعة فيما بين الدول العربية من عام لآخر، فعلى سبيل المثال ارتفعت الاستثمارات البينية في قطاع الزراعة بالسودان من نحو 38 مليون دولار عام 2002 لتصل إلى حوالي 311 مليون دولار عام 2003 ثم تراجعت إلى 3 ملايين دولار فقط عام 2004، كما ارتفعت الاستثمارات العربية البينية في قطاع الزراعة في الأردن من حوالي مليون دولار فقط عام 2002 إلى نحو 15 مليون دولار عام 2004، وتراجعت الاستثمارات البينية في قطاع الزراعة في مصر من حوالي 21 مليون دولار عام 2002 إلى حوالي 3 ملايين دولار فقط عام 2003 ثم ارتفعت إلى نحو 11 مليون دولار عام 2004، وتراجعت تلك الاستثمارات في لبنان بين 29-56 مليون دولار خلال الفترة 2002-2004.

شكل (5-1) نسبة الاستثمار في قطاع الزراعة إلى إجمالي الاستثمارات في بعض الدول العربية عام 2004



6-1 إنتاجية العامل الزراعي :

يعكس مؤشر إنتاجية العامل الزراعي الكفاءة الإنتاجية للعامل الزراعي بصفة عامة، والكفاءة التكنولوجية للقطاع الزراعي بصفة خاصة، وتوضح بيانات الجدول (6-1) ارتفاع في إنتاجية العامل الزراعي العربي بين عامي 2003-2004 بنحو 6.2%، حيث ارتفع من 1889 دولار عام 2003 إلى نحو 2006 دولار عام 2004، ويأتي ذلك كنتيجة للزيادة في قيمة الناتج الزراعي العربي بنحو 6.4% بين نفس العاملين. وعلى المستوى العالمي ارتفعت إنتاجية العامل الزراعي بنحو 4.0%، حيث ارتفعت من حوالي 1164 دولار عام 2003 إلى 1210 دولار عام 2004.

وبالرغم من التباين الواضح بين متوسط إنتاجية العامل الزراعي العربي ونظيره على المستوى العالمي، إلى أن متوسط إنتاجية العامل الزراعي في الدول الأوروبية وفي أمريكا يفوق نظيره العربي والعالمي بأكثر من عشرة أضعاف.

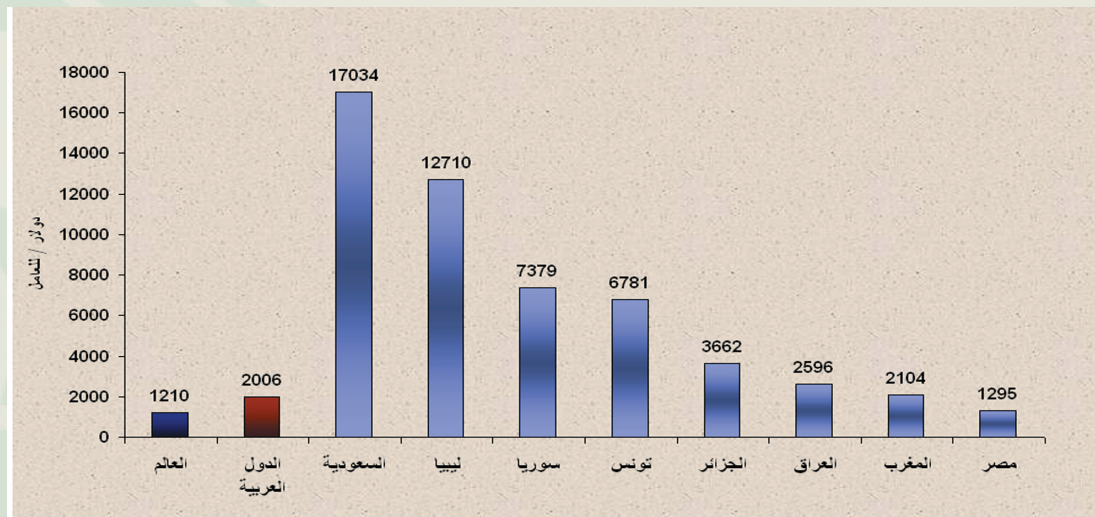
جدول 6-1 إنتاجية العامل الزراعي بالدولار

الدولة	2000	2003	2004
الأردن	910	3452	3807
الإمارات	32840	36116	41010
البحرين	20333	6689	7237
تونس	2553	5355	6781
الجزائر	1820	3119	3662
جيبوتي	65	70	74
السعودية	12775	17054	17034
السودان	670	914	1043
سوريا	3125	4602	7379
الصومال	360	327	261
العراق	1407	1681	2596
عمان	1102	1175	1163
فلسطين	2696	4897	3955
قطر	17250	13750	13750
الكويت	10538	15500	17000
لبنان	27404	33690	37588
ليبيا	26046	10990	12710
مصر	1822	1490	1295
المغرب	1085	1878	2104
موريتانيا	297	325	339
اليمن	472	544	590
الدول العربية	1816	1889	2006
العالم	1195	1164	1210

ويلاحظ من الجدول (6-1) والشكل (6-1) أن إنتاجية العامل الزراعي في المنطقة العربية تصل أقصاها في الإمارات بنحو 41 ألف دولار وفي لبنان بنحو 37.6 ألف دولار، وتتراوح بين 12-18 ألف دولار في السعودية، الكويت، قطر وليبيا، وتراجع في الدول العربية المنتجة الرئيسية، حيث تقدر في تونس بنحو 6781 دولار وتتراوح بين 2-4 ألف دولار في فلسطين، الأردن، الجزائر، العراق والمغرب، بينما تتراوح بين 1-1.3 ألف دولار في مصر والسودان وسلطنة عمان. وتتنخفض إنتاجية العامل الزراعي لتصل إلى أقل من 600 دولار في باقي الدول العربية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (6-1) متوسط إنتاجية العامل الزراعي في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسط العربي والعالمي عام 2004



7-1 معدل استخدام الميكنة الزراعية :

يوضح مؤشر استخدام الميكنة الزراعية الأداء التقني لقطاع الزراعة معبراً عنه بعدد الجرارات المستخدمة لكل 1000 هكتار . وقد قدر عدد الجرارات المستخدمة في الدول العربية عام 2004 بنحو 561.5 ألف جرار تعادل نحو 2.0% من عدد الجرارات المستخدمة في العالم نفس العام والمقدرة بنحو 27.74 مليون جرار.

وقدر معدل استخدام الجرارات الزراعية بقدراتها المختلفة في الوطن العربي عام 2004 بحوالي 8.1 جرار لكل ألف هكتار، تعادل نحو 45% فقط من معدل استخدامها على مستوى العالم والمقدر نفس العام بنحو 17.9 جرار لكل 1000 هكتار.

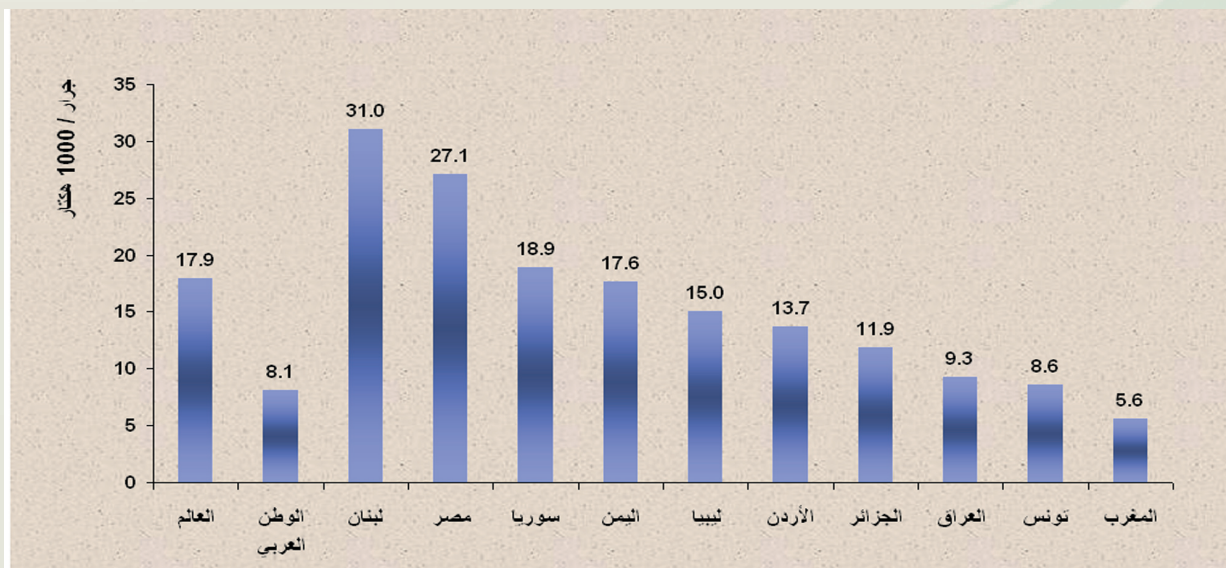
جدول 7-1 استخدام الميكنة الزراعية (جرار/1000هكتار)

الدولة	2000	2003	2004
الأردن	14.33	10.60	13.66
الإمارات	1.44	1.53	1.53
البحرين	2.77	3.29	3.46
تونس	6.66	8.54	8.59
الجزائر	11.34	11.72	11.93
جيبوتي	14.63	14.39	14.39
السعودية	1.99	1.50	1.15
السودان	0.69	0.70	0.85
سوريا	18.25	18.92	18.93
الصومال	1.60	0.30	0.28
العراق	10.39	9.15	9.33
عمان	2.06	2.68	3.39
فلسطين	39.21	41.90	42.15
قطر	3.02	3.02	2.21
الكويت	17.38	11.92	11.92
لبنان	31.97	30.51	30.97
ليبيا	24.33	15.03	15.03
مصر	26.22	27.63	27.08
المغرب	5.21	5.32	5.55
موريتانيا	1.76	1.35	1.35
اليمن	13.80	16.58	17.61
الدول العربية	7.88	7.97	8.07
العالم	17.48	17.93	17.94

ويوضح الجدول (7-1) والشكل (7-1) أن معدل استخدام الميكنة يفوق المعدل العالمي، أي يزيد على 18 جراراً/1000 هكتار في كل من فلسطين ، لبنان، مصر وسوريا، بينما يرتفع هذا المعدل عن المتوسط العربي ويتراوح بين 8-18 جراراً/1000 هكتار في حوالي (8) دول عربية هي على الترتيب اليمن، ليبيا، جيبوتي، الأردن، الجزائر، الكويت، العراق وتونس. ويتراجع المعدل في باقي الدول العربية ليصل إلى أدناه وبأقل من جرار واحد لكل ألف هكتار في كل من السودان والصومال.

المصدر: - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (7-1) معدل استخدام الميكنة الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بمتوسط استخدامها عربياً وعالمياً عام 2004



8 - 1 معدل استهلاك الأسمدة الكيماوية:

يوضح هذا المؤشر مدى استخدام الأسمدة الكيماوية بأنواعها المختلفة لتوفير بعض العناصر الضرورية لنمو وتغذية النبات ، ويبين الجدول (8-1) ارتفاع معدل استخدام الأسمدة الكيماوية عربياً وعالمياً خلال الفترة 2000-2004، حيث قد قدرت كميات الأسمدة الكيماوية المستخدمة في الدول العربية عام 2004 بحوالي 3.52 مليون طن بزيادة ضئيلة تقدر بنحو 0.21% عن تلك المستخدمة عام 2003، وتمثل كميات الأسمدة المستخدمة عربياً عام 2004 نحو 2.5% من تلك المستخدمة على مستوى العالم نفس العام والمقدرة بنحو 140.82 مليون طن.

ويشير معدل استهلاك الأسمدة الكيماوية في الوطن العربي عام 2004 إلى حوالي 50.6 كيلوجرام للهكتار مقارنة بنحو 49.2 طن عام 2000، بينما قدر هذا المعدل عالمياً عام 2004 بنحو 91.1 كيلوجرام مقارنة بنحو 88.6 كيلوجرام للهكتار عام 2000.

جدول 8-1 استهلاك الأسمدة (كجم/هكتار من المساحة المنزرعة)

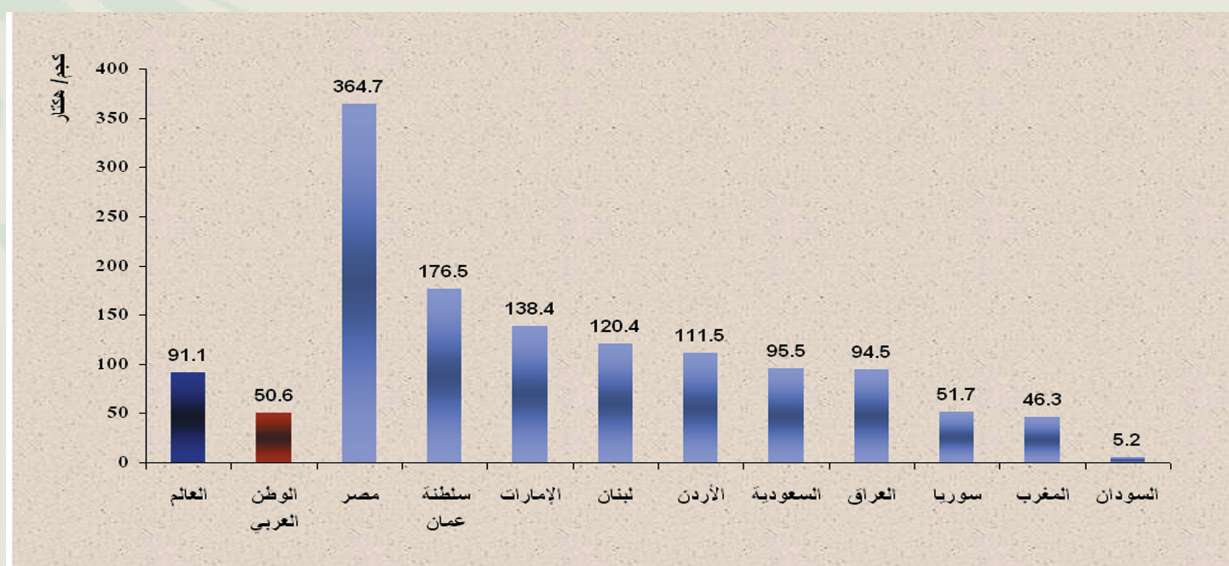
الدولة	2000	2003	2004
الأردن	51.56	76.05	111.48
الإمارات	133.09	140.18	138.41
البحرين	63.84	21.92	23.08
تونس	21.11	11.48	17.94
الجزائر	11.22	18.69	12.35
السعودية	77.44	93.52	95.47
السودان	2.36	4.44	5.16
سوريا	68.29	56.88	51.70
الصومال	0.46	0.31	0.29
العراق	64.81	88.26	94.45
عمان	79.08	174.91	176.46
فلسطين	37.00	41.01	40.72
قطر	18.44	3.69	2.58
الكويت	122.85	111.10	115.14
لبنان	201.30	144.95	120.37
ليبيا	33.68	24.69	21.83
مصر	382.93	377.99	364.70
المغرب	41.53	43.64	46.34
موريتانيا	13.43	11.65	12.26
اليمن	9.11	7.14	6.86
الدول العربية	49.16	50.07	50.60
العالم	88.64	90.91	91.06

ويوضح الجدول (8-1) والشكل (8-1) أن استهلاك الأسمدة الكيماوية في المنطقة العربية يصل أقصاه في مصر وبمعدل يصل إلى نحو 365 كيلوجرام للهكتار، تليها سلطنة عمان بمعدل استهلاك يصل لنحو 176 كيلوجرام للهكتار، والإمارات العربية المتحدة بمعدل يصل لنحو 138 كيلوجرام، ويتراوح بين حوالي 95-120 كيلوجرام للهكتار ومتفوقاً عن متوسط الاستهلاك العالمي في كل من لبنان، الكويت، الأردن، السعودية والعراق. ويقترب معدل الاستهلاك من الأسمدة الكيماوية في سوريا والمغرب من المتوسط العربي، ويقل عن المتوسط العربي في باقي الدول العربية ليصل أدناه وبحوالي 5 كيلوجرامات للهكتار فأقل في السودان، قطر والصومال.

وضمن الدول العربية المنتجة الأساسية يلاحظ ارتفاع معدل استهلاك الأسمدة الكيماوية في كل من تونس، السعودية، السودان، العراق والمغرب . بينما يتراجع استهلاك الأسمدة الكيماوية في كل من الجزائر، لبنان، ليبيا، مصر واليمن.

المصدر: - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (8-1) معدل استهلاك الأسمدة الكيماوية في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسط العربي والعالمي عام 2004



2 - المؤشرات الموردية الأرضية والمائية:

2 - 1 النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية:

تبلغ مساحة الوطن العربي نحو 1406 مليون هكتار تمثل نحو 10.5% من المساحة الأرضية للعالم والمقدرة بنحو 13432 مليون هكتار. وتقدر المساحة الزراعية في الدول العربية عام 2004 بحوالي 69.6 مليون هكتار تعادل حوالي 4.5% من المساحة الزراعية للعالم والمقدرة في نفس العام بحوالي 1546.4 مليون هكتار. كما تقدر مساحة الأراضي الزراعية في الدول العربية بحوالي 4.95% من المساحة الأرضية للوطن العربي، بينما تقدر هذه النسبة على المستوى العالمي بحوالي 11.89%.

ويشير الجدول (9-1) إلى ارتفاع نسبة الأراضي الزراعية إلى المساحة الجغرافية في الوطن العربي من حوالي 4.6% عام 2000 إلى حوالي 4.95% عام 2004، بينما ارتفعت هذه النسبة على المستوى العالمي من حوالي 11.7% عام 2000 إلى

جدول 9-1 النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الجغرافية

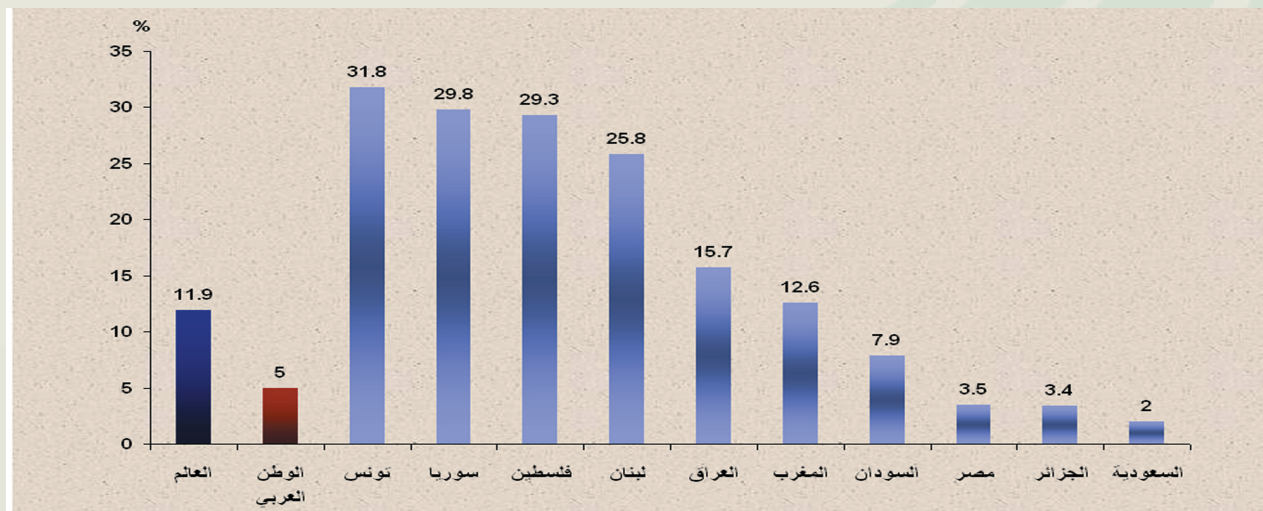
الدولة	2000	2003	2004
الأردن	4.50	4.48	3.44
الإمارات	2.80	2.96	2.96
البحرين	7.70	6.46	6.13
تونس	32.50	31.98	31.82
الجزائر	3.50	3.55	3.44
جيبوتي	-	0.02	0.02
السعودية	2.30	2.03	2.03
السودان	7.20	7.83	7.87
سوريا	28.90	29.58	29.84
الصومال	1.70	2.56	2.74
العراق	12.00	15.96	15.70
عمان	0.20	0.22	0.26
فلسطين	30.90	29.13	29.34
قطر	2.00	2.37	2.37
الكويت	0.30	0.49	0.49
لبنان	27.70	26.15	25.77
ليبيا	0.90	1.50	1.50
مصر	3.30	3.40	3.47
المغرب	12.40	13.10	12.57
موريتانيا	0.20	0.27	0.27
اليمن	3.00	3.01	2.90
الوطن العربي	4.60	4.99	4.95
العالم	11.67	11.85	11.89

حوالي 11.9% عام 2004. وعلى مستوى الدول العربية يوضح الجدول السابق أنه بين عامي 2003-2004 تراجع نسبة الأراضي الزراعية بمعدلات متباينة في دول المغرب العربي المنتجة الرئيسية وهي المغرب، الجزائر وتونس إضافة إلى كل من العراق والأردن ولبنان واليمن. بينما ارتفعت هذه النسبة في دول مصر، سوريا، والسودان، واستقرت هذه النسبة في باقي الدول العربية.

وحيث إن المساحة الزراعية تتحدد وفقاً لعدد من الاعتبارات الجغرافية والبيئية وأهمها مدى توفر المياه اللازمة للزراعة، فإن نسبة المساحات الزراعية تتباين بين الدول العربية، كما تتباين في الدولة الواحدة بين عام وآخر. ويوضح الجدول (9-1) والشكل (9-1) أنه خلال عام 2004 قدرت هذه النسبة بأكثر من 25% في كل من تونس، سوريا، فلسطين ولبنان، كما ترتفع هذه النسبة عن مثيلتها عالمياً، أي بأكثر من 12% في العراق والمغرب. كما ترتفع هذه النسبة عن المتوسط العربي والمقدر بنحو 5% في كل من السودان والبحرين، وتراجع لأقل من 4% في باقي الدول العربية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة. - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (9-1) النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية في بعض الدول العربية مقارنة بنسبتها عربياً وعالمياً عام 2004



2 - 2 نصيب الفرد من الأراضي الزراعية:

يشير متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى مدى تفاوت الكثافة السكانية في مساحة الأراضي الزراعية المتاحة، ويوضح الجدول (10-1) استقراراً نسبياً خلال الفترة 2004-2000 عند حوالي 0.23 هكتار للفرد على مستوى الوطن العربي، وعند حوالي 0.24 هكتار للفرد على مستوى العالم. كما استقر هذا المتوسط في معظم الدول العربية خاصة المنتجة الرئيسية للسلع الزراعية وإن تباين كثيراً فيما بين الدول العربية.

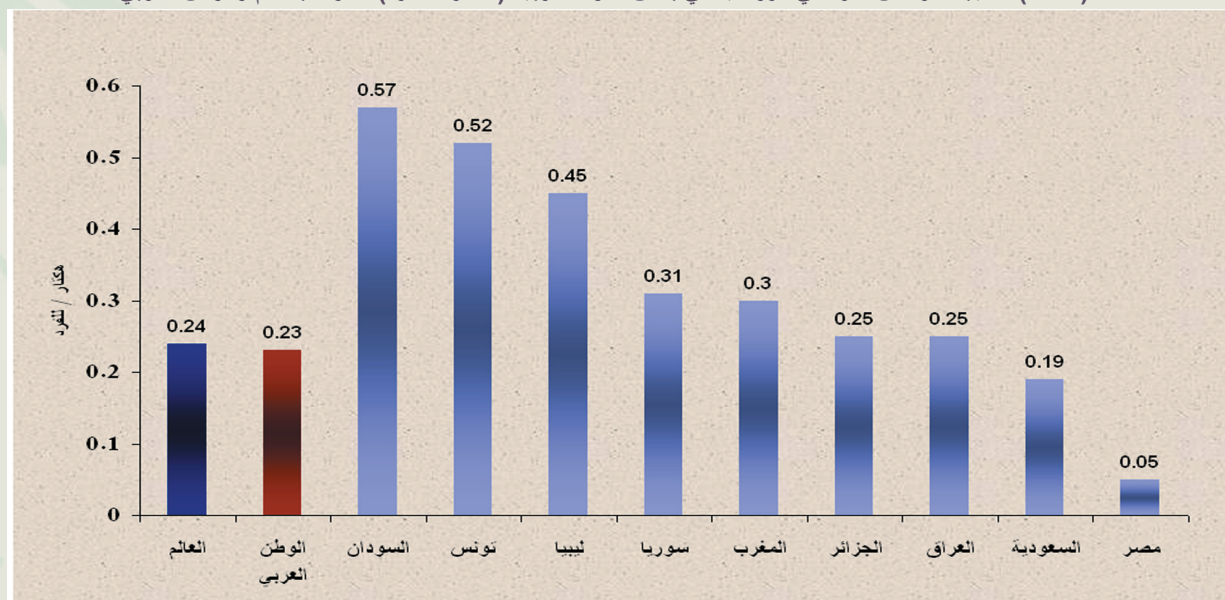
جدول 10-1 نصيب الفرد من الأرض الزراعية بالهكتار

الدولة	2000	2003	2004
الأردن	0.08	0.07	0.06
الإمارات	0.07	0.07	0.06
البحرين	0.01	0.01	0.01
تونس	0.55	0.52	0.52
الجزائر	0.27	0.27	0.25
جيبوتي	(..)	0.00	0.00
السعودية	0.24	0.19	0.19
السودان	0.58	0.58	0.57
سوريا	0.33	0.31	0.31
الصومال	0.12	0.14	0.15
العراق	0.22	0.27	0.25
عمان	0.03	0.03	0.03
فلسطين	0.06	0.05	0.05
قطر	0.04	0.04	0.04
الكويت	(..)	0.00	0.00
لبنان	0.09	0.06	0.06
ليبيا	0.28	0.47	0.45
مصر	0.05	0.05	0.05
المغرب	0.31	0.31	0.30
موريتانيا	0.08	0.10	0.10
اليمن	0.08	0.09	0.08
الوطن العربي	0.23	0.23	0.23
العالم	0.25	0.24	0.24

يوضح الجدول السابق والشكل (10-1) أن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية يزيد على ضعف مستواه على المستويين العالمي والعربي أي حوالي 0.5-0.6 هكتار للفرد في السودان، تونس وليبيا. كما أنه يتراوح بين 0.25-0.31 هكتار للفرد مرتفعاً بذلك عن المتوسطين العالمي والعربي في كل من سوريا، المغرب، الجزائر والعراق، ويتراوح بين 0.10-0.20 هكتار للفرد في السعودية، الصومال وموريتانيا، ويقل عن 0.1 هكتار للفرد في باقي الدول العربية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (10-1) نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في بعض الدول العربية (هكتار / للفرد) مقارنة بالعالم والوطن العربي



2- 3 نسبة المساحات المروية من الأراضي المزروعة:

تصنف الأراضي الزراعية في الوطن العربي إلى أراضي مروية وأراضي مطرية وفقاً لمدى توفر الأحوال المناخية والبيئية وأهمها توفر مياه الري ، وقد قدرت المساحات المطرية من الأراضي المزروعة عام 2004 بحوالي 80% مقارنة بحوالي 75.7% عام 2003، وذلك نتيجة للتراجع الملحوظ في المساحات المروية في دول المغرب العربي والعراق وسوريا بين عامي 2003-2004. وتقدر نسبة المساحات المطرية من الأراضي المزروعة عالمياً بنحو 82%.

وتقدر المساحات المروية في الدول العربية عام 2004 بحوالي 13.91 مليون هكتار تمثل حوالي 19.99% من إجمالي المساحات المزروعة في نفس العام، بينما تقدر هذه النسبة على مستوى العالم بنحو 17.95% من إجمالي الأراضي المزروعة عام 2004.

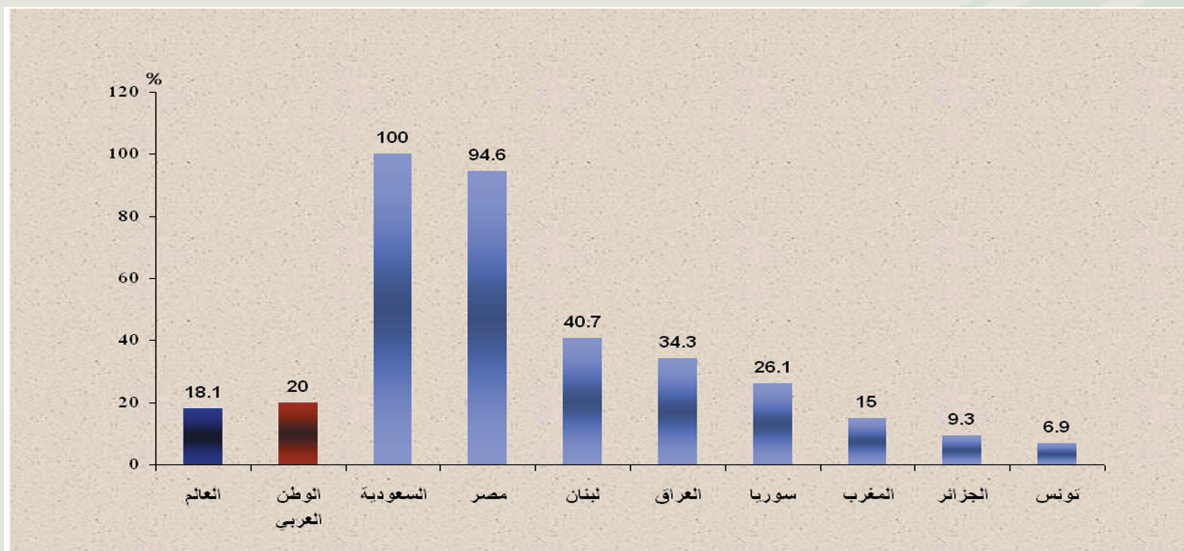
جدول 1- 11 نسبة المساحات المروية من الأراضي المزروعة

الدولة	2000	2003	2004
الأردن	18.70	29.31	32.77
الإمارات	100.00	100.00	100.00
البحرين	100.00	100.00	100.00
تونس	7.60	8.05	6.88
الجزائر	6.80	15.11	9.25
السعودية	100.00	100.00	100.00
السودان	11.90	8.00	8.43
سوريا	22.60	29.20	26.05
الصومال	18.70	8.73	8.57
العراق	63.60	58.63	34.29
عمان	100.00	100.00	100.00
فلسطين	63.20	13.22	13.29
قطر	100.00	100.00	100.00
الكويت	100.00	100.00	100.00
لبنان	31.30	39.34	40.67
ليبيا	21.90	14.38	9.76
مصر	94.00	94.41	94.64
المغرب	13.40	14.87	14.60
موريتانيا	9.80	14.98	14.98
اليمن	30.00	45.59	34.40
الوطن العربي	24.10	24.34	19.99
العالم	18.04	17.99	17.95

ويوضح الجدول (11-1) والشكل (1- 11) تباين المساحات المروية فيما بين الدول العربية والتي تتحدد وفقاً لمدى توفر الموارد المائية وتوفر البنية الأساسية لشبكات الري في الدولة، وتروى كافة المساحات المزروعة في دول الخليج أي بنسبة 100% ، حيث تعتمد الأراضي المزروعة على الري من المياه الجوفية ، كما تقدر نسبة المساحات المروية في مصر بحوالي 94.6% ، وتتراوح هذه النسبة بين 26-40% في كل من لبنان، اليمن ، العراق، الأردن وسوريا، وتتراوح بين 13-15% في موريتانيا ، المغرب وفلسطين، وتقل نسبة المساحات المروية عن 10% في باقي الدول العربية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية - أعداد مختلفة
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (11-1) النسبة المئوية للمساحة المروية من الأراضي المزروعة في بعض الدول العربية مقارنةً بنسبتها عربياً وعالمياً عام 2004



2 - 4 النسبة المئوية لمساحات المحاصيل الموسمية والمستديمة إلى مساحة الأراضي المزروعة :

تتوزع المساحات المزروعة بين المحاصيل الموسمية والمحاصيل المستديمة، ويلاحظ تراجع نسبة مساحة المحاصيل الموسمية من الأراضي المزروعة في الوطن العربي من حوالي 85.5% عام 2000 إلى حوالي 84.5% عام 2004، وذلك لصالح المساحة المزروعة من المحاصيل المستديمة التي ارتفعت نسبتها من الأراضي المزروعة من حوالي 14.5% عام 2000 إلى 15.5% عام 2004، كما أخذت مساحات المحاصيل الموسمية والمستديمة على المستوى العالمي نفس الاتجاه حيث تراجعت

جدول 1 - 12 نسبة مساحة المحاصيل المستديمة والموسمية من الأراضي المزروعة

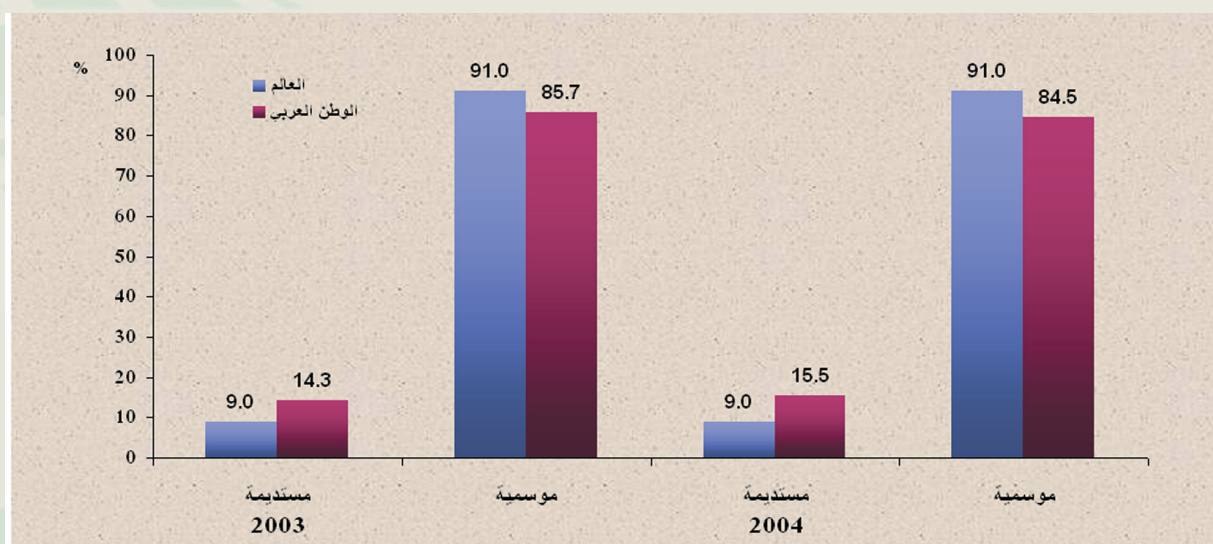
الدولة	نسبة مساحة المحاصيل المستديمة من الأراضي المزروعة			نسبة مساحة المحاصيل الموسمية من الأراضي المزروعة		
	2000	2003	2004	2000	2003	2004
الأردن	62.5	50.37	68.48	37.5	49.63	31.52
الإمارات	81.3	77.01	77.01	18.7	22.99	22.99
البحرين	77.9	78.85	80.13	22.1	21.15	19.87
تونس	51.8	52.35	51.13	48.2	47.65	48.87
الجزائر	11.2	14.67	14.62	88.8	85.33	85.38
جيبوتي	0.0	0.00	0.00	100.0	100.00	100.00
السعودية	17.3	16.08	17.75	82.7	83.92	82.25
السودان	2.4	0.72	0.88	97.6	99.28	99.12
سوريا	18.0	18.30	18.37	82.0	81.70	81.63
الصومال	2.1	2.11	2.29	97.9	97.89	97.71
العراق	10.4	7.08	7.30	89.6	92.92	92.70
عمان	57.9	82.11	62.52	42.1	17.89	37.48
فلسطين	65.3	63.50	63.20	34.7	36.50	36.80
قطر	26.8	26.80	26.80	73.2	73.20	73.20
الكويت	31.0	34.51	34.51	69.0	65.49	65.49
لبنان	54.3	53.68	52.99	45.7	46.32	47.01
ليبيا	25.8	51.73	51.73	74.2	48.27	48.27
مصر	18.4	19.47	19.29	81.6	80.53	80.71
المغرب	11.7	10.78	11.37	88.3	89.22	88.63
موريتانيا	2.3	24.80	24.80	97.7	75.20	75.20
اليمن	17.0	18.36	20.27	83.0	81.64	79.73
الوطن العربي	14.5	14.33	15.50	85.5	85.67	84.50
العالم	8.4	8.97	9.00	91.6	91.03	91.00

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

مساحة المحاصيل الموسمية من حوالي 91.6% إلى حوالي 91.0%، وفي المقابل ارتفعت مساحة المحاصيل المستديمة من حوالي 8.4% إلى حوالي 9.0% وذلك بين عامي 2000-2004.

ويوضح الجدول (12-1) والشكل (12-1) أنه على المستوى القطري تتباين نسبة مساحات المحاصيل الموسمية والمستديمة إلى جملة المساحة المزروعة وفقاً للظروف البيئية والمناخية كل عام، حيث قدرت مساحة المحاصيل الموسمية إلى المساحة المزروعة عام 2004 بأكثر من 90% في جيبوتي، السودان، الصومال والعراق، وتراوحت هذه النسبة بين حوالي 80-90% في كل من المغرب، الجزائر، السعودية، سوريا ومصر. وبين حوالي 65-80% في اليمن، موريتانيا، قطر والكويت،

شكل (12-1) نسبة مساحة المحاصيل المستديمة والموسمية إلى المساحة المزروعة في الوطن العربي والعالم عامي 2003-2004



2 - 5 نسبة مساحة محاصيل الحبوب إلى المساحة المزروعة:

تتأثر المساحات المحصودة من محاصيل الحبوب بمدى توفر العوامل المناخية الملائمة لهذه الزراعات، لذلك فإن مساحاتها تتباين من عام لآخر على مستوى الوطن العربي وفي الدولة الواحدة . ويشير الجدول 13-1 والشكل (13-1) إلى تراجع مساحة محاصيل الحبوب من حوالي 31.7 مليون هكتار عام 2003 تمثل نحو 58.4% من المساحة المزروعة ، إلى حوالي 28.2 مليون هكتار عام 2004 تمثل نحو 55.2% من المساحة المزروعة، أي بتراجع نسبي للمساحة المزروعة بين هذين العامين يقدر بنحو 11% . بينما قدرت هذه النسبة على مستوى العالم بنحو 43.6% عام 2003 ونحو 43.9% عام 2004.

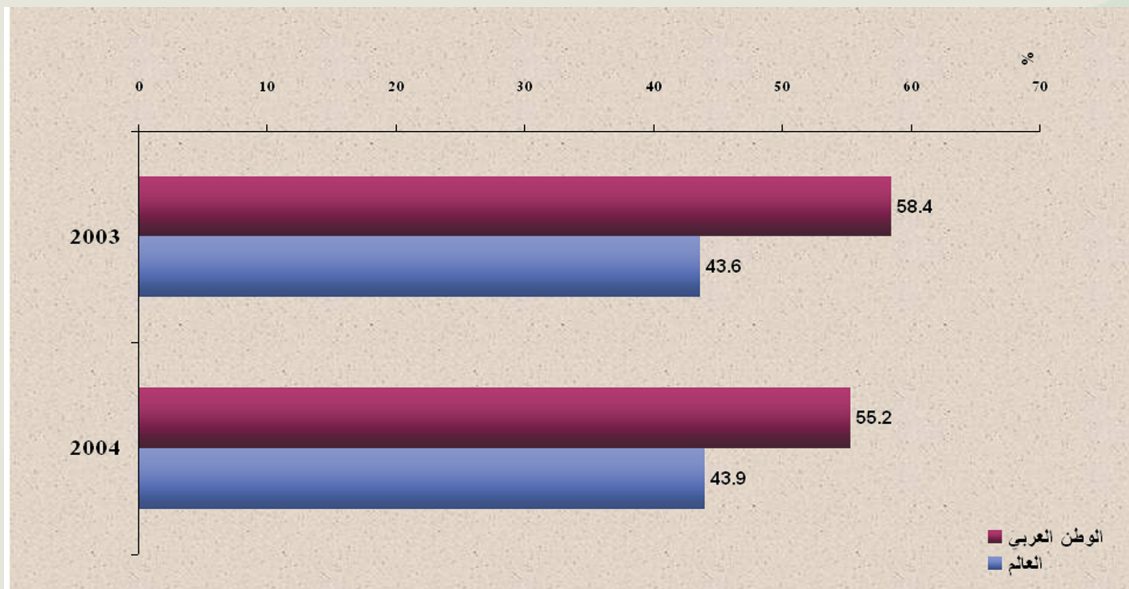
جدول 13-1 نسبة مساحة محاصيل الحبوب من المساحة المزروعة

الدولة	2000	2003	2004
الأردن	10.10	35.05	40.90
الإمارات	(..)	(..)	(..)
تونس	30.40	35.49	37.20
الجزائر	45.40	65.12	62.32
السعودية	12.30	56.89	58.46
السودان	39.60	53.61	38.54
سوريا	57.60	68.62	68.55
الصومال	40.10	41.30	55.57
العراق	74.80	77.08	75.96
عمان	8.40	4.54	3.76
فلسطين	18.50	18.61	17.69
قطر	7.40	19.71	13.78
الكويت	28.90	25.09	25.09
لبنان	16.50	22.32	22.37
ليبيا	22.00	21.34	21.34
مصر	83.50	80.29	80.69
المغرب	61.40	72.94	77.68
موريتانيا	69.80	73.95	73.95
اليمن	39.80	49.08	57.66
الوطن العربي	55.12	58.44	55.18
العالم	44.20	43.59	43.89

ويوضح الجدول (13-1) تباين شاسع لمساحات الحبوب فيما بين الدول العربية، حيث ترتفع نسبة مساحة الحبوب من المساحة المزروعة إلى 73% فأكثر في كل من مصر، المغرب، العراق، وموريتانيا، بينما تتراوح هذه النسبة بين 55-70% في سوريا، الجزائر، السعودية، اليمن والصومال، وتتراوح بين 37-41% في الأردن ، السودان وتونس، وتنخفض إلى 25% فأقل في باقي الدول العربية لتصل إلى نحو 3.8% فقط في سلطنة عمان.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية- أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (13-1) نسبة مساحة محاصيل الحبوب إلى المساحة المزروعة على مستوى الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2003-2004



2 - 6 نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية الأرضية والمعدل السنوي للمزال منها:

تفتقر الكثير من الدول العربية لوجود مساحات كثيفة من الغابات لوقوع معظم أراضيها في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة، وتقدر مساحة الغابات في الدول العربية بحوالي 928.4 ألف كيلومتر مربع تعادل نحو 6.6% من المساحة الكلية للوطن العربي، وتعادل نحو 2.4% من مساحات الغابات على المستوى العالمي والمقدرة بنحو 38.61 مليون كيلومتر مربع تعادل نحو 30.5% من المساحة الأرضية للعالم، شكل (14-1).

ويوضح الجدول (14-1) أن مساحة الغابات في السودان والمقدرة بنحو 643.6 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 25.7% من مساحتها الكلية، وتعادل نحو 69.3% من المساحة الكلية للغابات بالوطن العربي. يلي السودان كلاً من المغرب والصومال بمساحات للغابات تقدر بنحو 91.0، 90.4 ألف كيلومتر مربع على الترتيب تعادل نحو 9.8%، 9.7% من مساحة الغابات في الوطن العربي، ونحو 12.8%، 14.26% من المساحة الأرضية لكل منها على الترتيب. بينما تقدر مساحة الغابات في الجزائر بنحو 42.6 ألف كيلومتر مربع تمثل 1.8% من مساحتها الكلية، وفي السعودية بنحو 27 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 1.3% فقط من مساحتها الكلية، وتنخفض مساحة الغابات في باقي الدول العربية لأقل من 7 آلاف كيلومتر مربع مع تباين نسبتها إلى المساحة الأرضية الكلية فيما بين الدول العربية.

جدول 14-1 مساحة الغابات والمزال منها سنوياً في الدول العربية

الدولة	مساحة الغابات (1000 كم مربع)	النسبة إلى المساحة الكلية	المساحة المزالة سنوياً (كم ²)	المعدل السنوي للإزالة 2005-1990
الأردن	1.31	1.5	0	0.0
الإمارات	0.31	0.4	45-	1.8-
البحرين	-	-	-	-
تونس	6.58	4.1	275-	4.3-
الجزائر	42.60	1.8	325-	1.8-
جيبوتي	0.06	0.3	-	0.0
السعودية	27.00	1.3	0	0.0
السودان	643.60	25.7	5890	0.8
سوريا	5.93	3.2	59-	1.6-
الصومال	90.40	14.2	767	0.9
العراق	4.79	1.1	12-	0.2-
عمان	-	-	0	0.0
قطر	-	-	0	0.0
الكويت	-	-	2-	6.7-
لبنان	0.80	7.7	10-	0.8-
ليبيا	6.00	0.3	0	0.0
مصر	1.00	0.1	15-	3.5-
المغرب	91.00	12.8	50-	0.1-
موريتانيا	3.00	0.3	99	2.4
اليمن	4.00	0.7	0	0.0
الوطن العربي	928.38	6.6	10137	1.3
العالم	38611.00	29.7	83484	0.1

ملحوظة: الأرقام السالبة تعني إضافة لمساحات الغابات

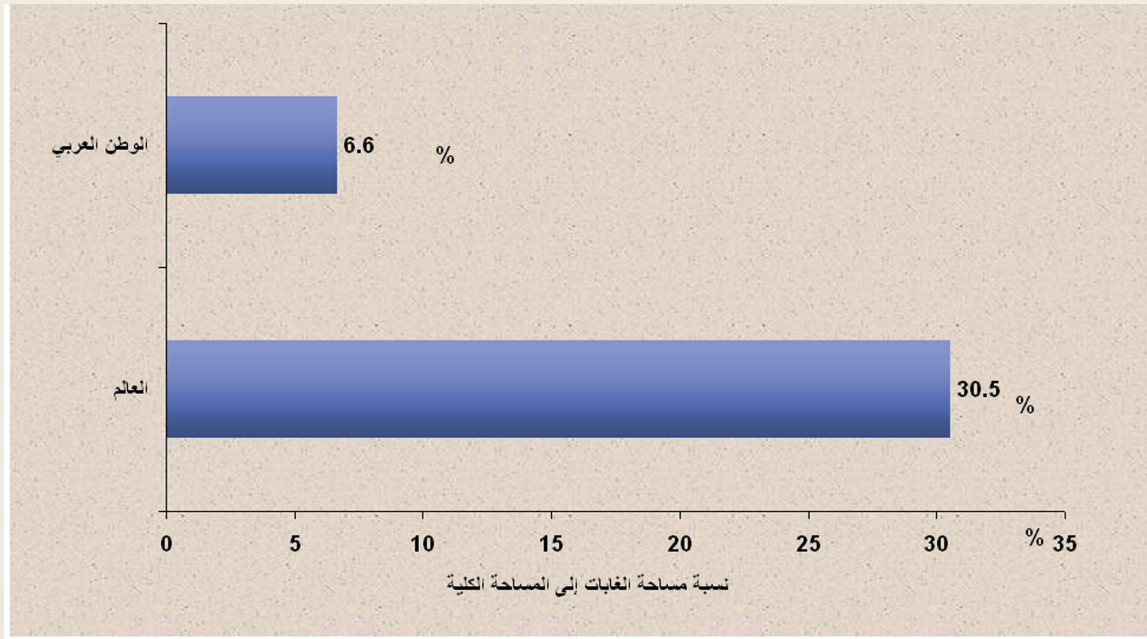
المصدر: - البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2006.

كما يشير الجدول (14-1) والشكل (14-1) إلى المساحة المزالة سنوياً من الغابات في الدول العربية والتي قدرت في الوطن العربي خلال الفترة 2005-1990 بنحو 10.14 ألف كيلومتر مربع تعادل نحو 12% من مساحة الغابات المزالة على مستوى العالم في نفس الفترة، وبمعدل إزالة سنوية تقدر بنحو 1.3%. وفي المقابل قدرت المساحة المزالة على مستوى العالم خلال نفس الفترة بنحو 83.48 ألف كيلومتر مربع وبمعدل إزالة سنوية تقدر بنحو 0.1% فقط.

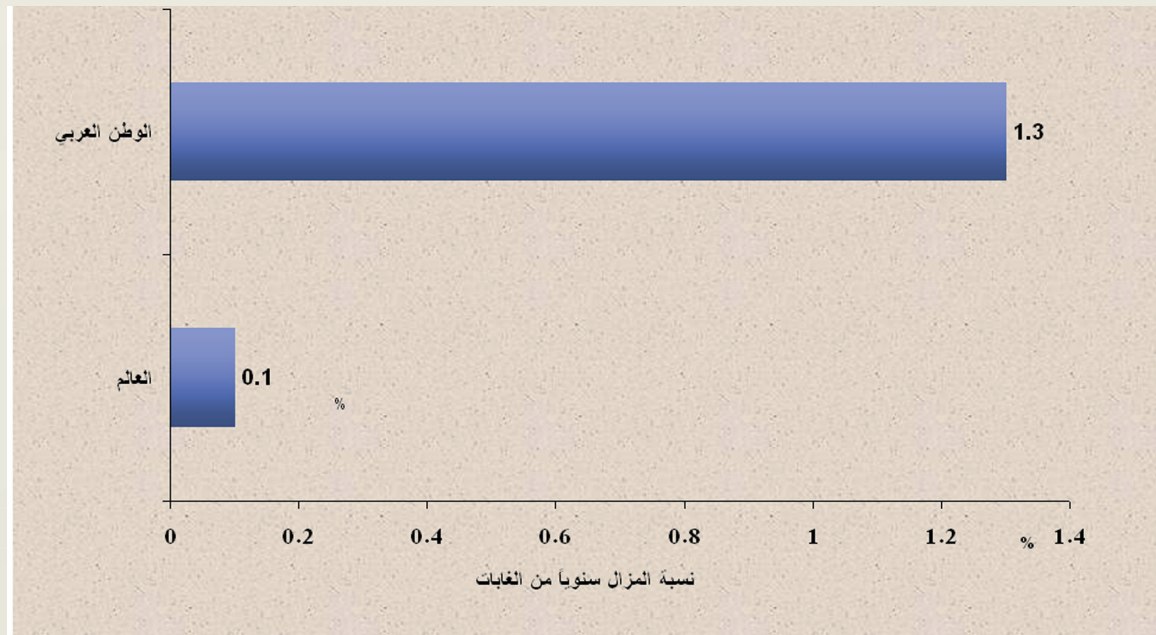
ويوضح الجدول السابق أن مساحات الغابات التي تزال سنوياً تتركز في السودان، الصومال وموريتانيا، حيث تقدر المساحات المزالة سنوياً خلال الفترة 2005-1990 بحوالي 5890، 767، 99 كيلومتراً مربعاً سنوياً وبمعدلات إزالة سنوية خلال تلك الفترة تقدر بنحو 0.8%، 0.9%، 2.4% لكل منها على التوالي.

وعلى الجانب الآخر يلاحظ مؤشرات إيجابية لإضافة مزيد من مساحة الغابات في العديد من الدول العربية، وتصل هذه الإضافات أقصاها في الجزائر وتونس تليهما سوريا والمغرب والإمارات، كما يوضحه الجدول (14-1).

شكل (14-1) نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الأرضية في الوطن العربي والمعدل السنوي لإزالة الغابات في كل منهما خلال الفترة (1990-2005)



شكل (14-1) نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الأرضية في الوطن العربي والمعدل السنوي لإزالة الغابات في كل منهما



يوضح المعدل السنوي للمساحات المزالة من الغابات ، التحويل المستمر لأراضي الغابات الطبيعية إلى استخدامات أخرى مثل الزراعة الدائمة أو الموسمية ، رعي الماشية بناء المساكن، أو تنمية البنية التحتية. ولا تتضمن المساحة المزالة من الغابات المناطق التي تتضمن الأشجار بغرض الإنتاج أو المناطق التي تجمع منها أخشاب الوقود أو المصابة بحرائق الغابات.

2 - 7 نسبة مساحة المراعي إلى المساحة الكلية للأراضي:

تختلف المعايير التي تستخدمها الدول في تحديد مساحة المراعي بصفة عامة، ولكنها عادة تركز على مدى صلاحيتها لنظم الرعي التقليدي وعلى مدى توفر ما بها من أنواع النباتات والأعشاب الصالحة كمراع طبيعية للماشية والحيوانات الصغيرة. ويوضح الجدول (15-1) والشكل (15-1) استقرار نسبة مساحة المراعي إلى مساحة الأراضي الكلية في السنوات الأخيرة على مستوى الوطن العربي عند حوالي 32.12% وعلى المستوى العالمي عند حوالي 26.4%. وتقدر مساحة المراعي في الوطن العربي عام 2004 بحوالي 452 مليون هكتار تمثل نحو 13.2% من مساحة المراعي في العالم والمقدرة نفس العام بحوالي 3432.8 مليون هكتار.

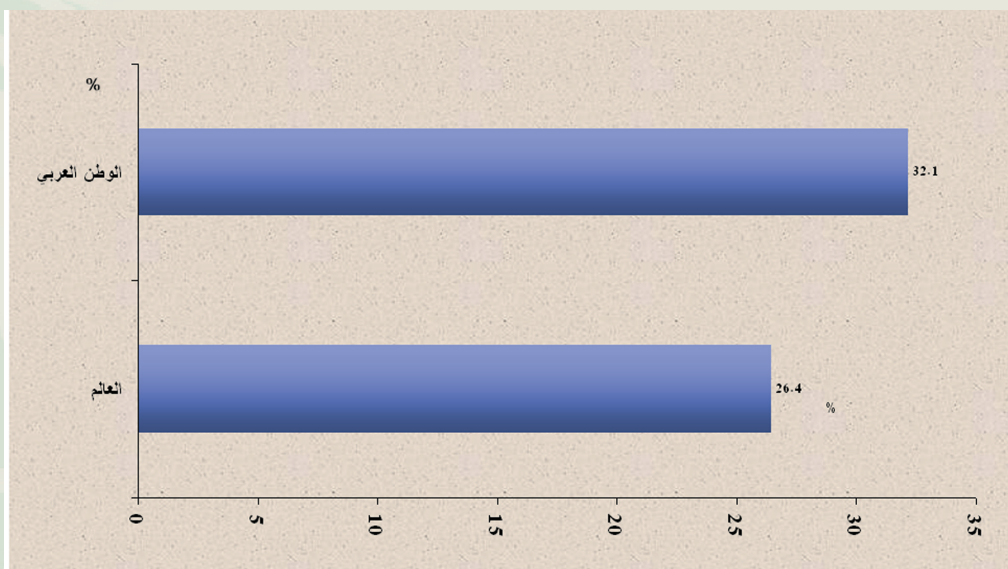
جدول 15-1 نسبة مساحة المراعي إلى مساحة الأرض الكلية

الدولة	2000	2003	2004
الأردن	7.84	7.84	7.84
الإمارات	3.65	3.65	3.65
البحرين	5.63	5.63	5.63
تونس	31.24	29.91	30.10
الجزائر	13.36	14.79	14.79
جيبوتي	8.62	8.62	8.62
السعودية	79.08	79.08	79.08
السودان	49.32	46.87	46.87
سوريا	45.37	45.01	45.01
الصومال	68.54	65.87	65.87
العراق	0.07	0.07	0.07
عمان	54.93	54.93	54.93
فلسطين	24.92	30.61	30.61
قطر	4.55	4.55	4.55
الكويت	7.63	7.65	7.65
لبنان	1.56	1.56	1.56
ليبيا	7.56	7.96	7.96
المغرب	29.54	29.54	29.54
موريتانيا	13.39	13.39	13.39
اليمن	12.61	12.61	12.61
الوطن العربي	32.12	32.12	32.12
العالم	26.47	26.40	26.39

ويشير الجدول السابق إلى ارتفاع نسبة مساحة المراعي إلى المساحة الكلية لأكثر من 45% في كل من السعودية، الصومال، عمان، السودان وسوريا، بينما تتراوح هذه النسبة بين 29-31% في فلسطين، تونس والمغرب، وبين 13-15% في الجزائر، موريتانيا واليمن، وتتراجع هذه النسبة لأقل من 10% في باقي الدول العربية.

المصدر: - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

شكل (15-1) نسبة مساحة المراعي إلى المساحة الأرضية في الوطن العربي والعالم عام 2004



2 - 8 تدفقات المياه داخل الدول العربية:

تفتقر معظم الدول العربية إلى توفر مصادر مياه داخلية لها، حيث إنه وفقاً لتقديرات مؤشرات التنمية الدولية التي يصدرها البنك الدولي، فإن كمية المياه المتدفقة من مصادر داخل الدول العربية عام 2004. كما يوضحها الجدول (1-16) تقدر بنحو 138 مليار متر مكعب تعادل نحو 30.1% من إجمالي المياه المتدفقة داخل الوطن العربي، بينما تصل كمية المياه المتدفقة من دول أخرى خارج الوطن العربي إلى حوالي 320.8 مليار متر مكعب تعادل نحو 69.9% من إجمالي المياه المتدفقة داخل الوطن العربي والمقدرة عام 2004 بنحو 458.8 مليار متر مكعب تعادل نحو 0.89% فقط من إجمالي المياه المتدفقة في العالم والمقدرة نفس العام بنحو 52970.8 مليار متر مكعب.

ويوضح الجدول (1-16) أن الدول العربية الأكثر اعتماداً على تدفقات المياه إليها من دول أخرى هي موريتانيا ومصر بنسبة 100%، 97% على الترتيب، تليها سوريا والسودان والعراق والصومال وبنسبة تصل إلى نحو 84.3%، 79.9%، 68.4%، 61.8% لكل منها على الترتيب. وتتضاءل كميات المياه المتدفقة من دول أخرى إلى بعض الدول العربية وتتعدم في دول أخرى.

2 - 9 نصيب الفرد من المياه المتاحة:

مع استمرار زيادة عدد السكان في المنطقة العربية والثبات النسبي لكميات المياه المتاحة للمواطن العربي، فإن نصيب الفرد من المياه آخذة في التراجع، حيث تراجع متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة من حوالي 1522 متر مكعب عام 2003 إلى حوالي 1489 متر مكعب عام 2004، بمعدل انخفاض يقدر بنحو 2.17%، وبما يعادل نحو 17.9% من متوسط نصيب الفرد على مستوى العالم والمقدر بنحو 8306 متر مكعب. ويتراجع متوسط نصيب الفرد العربي من المياه المتدفقة من داخل الوطن العربي إلى حوالي 455 متر مكعب فقط تمثل نحو 6.6% من المياه المتدفقة داخلياً على مستوى العالم والمقدرة بنحو 6872 متر مكعب للفرد، كما يوضحه الجدول (1-16) والشكل (1-16).

ويوضح الجدول السابق أن متوسط نصيب الفرد السنوي من المياه الداخلية يرتفع عن المتوسط العربي وبما يزيد على 750 متر مكعب للفرد في كل من لبنان، العراق، المغرب، السودان والصومال. ويقل عن المتوسط العربي وبما يتراوح بين 340-425 متر مكعب في كل من تونس، جيبوتي، سوريا والجزائر، ويتراوح هذا المتوسط بين حوالي 100-200 متر مكعب في اليمن، موريتانيا، الأردن، ليبيا والسعودية، ويتراجع إلى أقل من 70 متراً مكعباً للفرد سنوياً في باقي الدول العربية، وكما يوضحه الجدول (1-16).

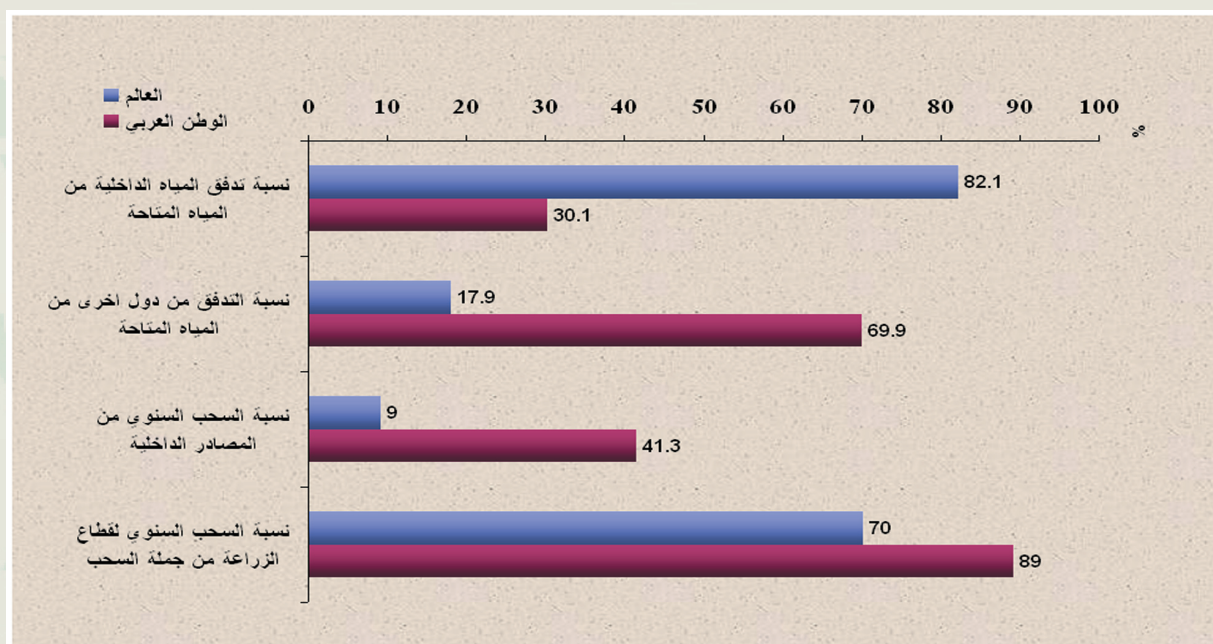
تعتمد تقديرات كميات المياه النقية على تقدير تدفقات الأنهار والمياه الجوفية الواردة من الأمطار، وهي تقديرات تعتمد على مصادر دولية مختلفة، كما أنها لسنوات مختلفة، وتم تقديرها بصورة متقطعة، لذلك فإن المقارنات بين الدول تتم بحذر شديد نتيجة لاحتمال عدم ظهور بعض مصادر المياه الهامة في إجمالي تدفقات المياه، وعدم التمييز بين التنوعات الجغرافية الموسمية للمياه المتوفرة داخل الدول، بالإضافة إلى اختلاف مصداقية ودقة البيانات بين الدول نتيجة لاختلاف مصادر وطرق تجميعها وتقديرها

جدول 16-1 مجموع المياه المتدفقة داخل الدول العربية من المصادر المختلفة عام 2004

الدولة	كمية تدفق المياه الداخلية	كمية التدفق من دول أخرى	نصيب الفرد من المياه الداخلية
(مليار متر مكعب)	(مليار متر مكعب)	(متر مكعب)	
الأردن	1.0	..	125
الإمارات	..	..	35
البحرين	..	..	6
تونس	4.0	0.4	422
الجزائر	11.0	0.4	348
جيبوتي	..	..	385
السعودية	2.0	..	100
السودان	30.0	119.0	845
سوريا	7.0	37.7	377
الصومال	6.0	9.7	753
العراق	35.0	75.9	1255
عمان	1.0	..	389
فلسطين	..	..	13
قطر	..	..	66
الكويت	..	..	..
لبنان	5.0	..	1356
ليبيا	1.0	..	105
مصر	2.0	66.7	25
المغرب	29.0	0.0	972
موريتانيا	0.0	11.0	134
اليمن	4.0	..	202
الوطن العربي	138.0	320.8	455
العالم	43507.0	9463.8	6872

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2006

شكل (16-1) مؤشرات الموارد المائية في الوطن العربي مقارنة بالعالم



2 - 10 معدلات السحب السنوي للمياه المتاحة ، والسحب السنوي لقطاع الزراعة:

تعتمد كميات المياه المسحوبة من المصادر المختلفة والمستخدمة في القطاعات الاقتصادية المختلفة على مدى توفر بنية أساسية لنظم الري اللازمة لاستخدام الموارد السطحية المتاحة، وعلى الاستخدام الرشيد للمياه الجوفية المتاحة، وإلى مدى انتظام وتدفق المياه الواردة من خارج الدول العربية، ويوضح الجدول (17-1) أن المتوسط السنوي لكمية المياه المسحوبة من المصادر المختلفة المتاحة في الدول العربية خلال الفترة (1987-2004) تقدر بنحو 229.3 مليار مكعب تعادل نحو 41.3% من المياه المتاحة في الدول العربية، مقابل نحو 9% فقط على مستوى العالم، وهو ما يعني أن معدلات السحب السنوي للمياه في الدول العربية يزيد كثيراً عن المعدلات الآمنة للسحب والمعروفة دولياً بأنها لا تزيد على 20% من المياه المتاحة.

ويوضح الجدول السابق أن نسب السحب السنوي من المصادر الداخلية، كما أوضحتها مؤشرات التنمية الدولية الصادرة عن البنك الدولي، ترتفع بشكل واضح عن المعدلات الآمنة للسحب، حيث يرتفع هذا المعدل لأكثر من 500% في خمس دول عربية، ويتراوح السحب بين 120-425% في ست دول أخرى، ويقل السحب السنوي للمياه عن 65% في باقي الدول العربية.

2 - 11 السحب السنوي لقطاع الزراعة :

تقدر كميات المياه المسحوبة من المصادر المختلفة لأغراض الزراعة في الدول العربية بحوالي 89% من جملة المياه المسحوبة سنوياً لمختلف الأغراض، بينما تقدر هذه النسبة على مستوى العالم بنحو 70% كما يوضحه الشكل (16-1). ويشير الجدول (17-1) إلى ارتفاع كمية المياه المستخدمة في قطاع الزراعة إلى 89% فأكثر من جملة المياه المسحوبة أي بما يزيد على المعدل العربي في سبع دول عربية، بينما يقل عن المعدل العربي وبما يتراوح بين 80-88% في خمس دول عربية أخرى، وتصل الكميات المسحوبة لقطاع الزراعة إلى 75% فأقل في باقي الدول العربية.

2 - 12 إنتاجية المتر المكعب من المياه المسحوبة في قطاع الزراعة:

تحتسب إنتاجية المتر المكعب من المياه المسحوبة بالأسعار الثابتة للنواتج المحلي الإجمالي مقسوماً على إجمالي كمية المياه المسحوبة سنوياً، وتحتسب إنتاجية المياه المسحوبة في كل قطاع بقسمة القيمة المضافة سنوياً للقطاع مقسوماً على المياه المسحوبة للقطاع.

ويوضح الجدول (17-1) أن إنتاجية المتر المكعب من المياه المستخدمة في قطاع الزراعة على مستوى الوطن العربي تقدر بنحو 700 دولار، بينما تقدر نظيرتها على المستوى العالمي بنحو 2000 دولار، وتحقق أربع دول عربية إنتاجية للمتر المكعب من المياه تعادل المستوى العالمي أو أكثر، وتتراوح بين 1-1.6 ألف دولار في ثلاث دول أخرى، وتراجع الإنتاجية إلى أقل من 600 دولار في باقي الدول العربية.

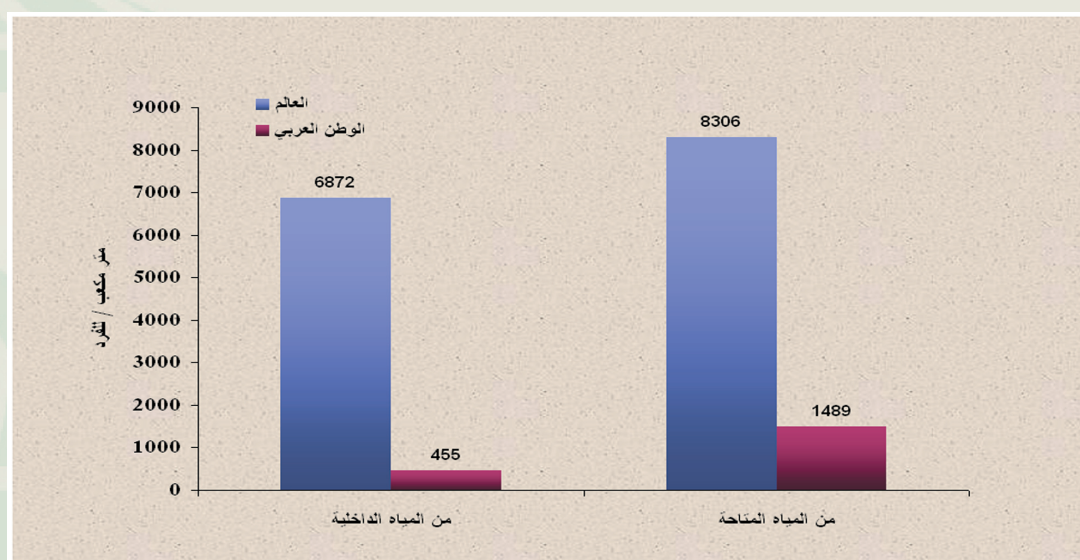
وبمقارنة إنتاجية المتر المكعب في قطاع الزراعة العربي بمثيله على مستوى القطاعات الاقتصادية العربية مجتمعة، غير أنه يعادل نحو 9.2%، بينما تقدر هذه النسبة على المستوى العالمي بنحو 11.6%، حيث تصل إنتاجية المتر المكعب في جملة القطاعات الاقتصادية على المستوى العربي نحو 7.6 ألف دولار وعلى المستوى العالمي نحو 17.2 ألف دولار. وتنبأ إنتاجية المتر المكعب لإجمالي القطاعات الاقتصادية فيما بين الدول العربية وفقاً للاقتصاديات السائدة في كل دولة على حدة، وكما يوضحه الجدول (17-1).

جدول 17-1 السحب السنوي من المياه المتاحة والمستخدم منها في الزراعة في وإنتاجية المتر المكعب في الدول العربية (1987-2004)

الدولة	كمية السحب السنوي (مليار متر مكعب)	نسبة السحب السنوي من المصادر الداخلية	نسبة المياه المستخدمة في الزراعة	إنتاجية المتر المكعب (1000 دولار) في الزراعة إجمالي
الأردن	1.0	148.5	75.0	0.6
الإمارات	2.3	1533.0	68.0	3.0
البحرين	..	..	57.0	..
تونس	2.6	62.9	82.0	2.0
الجزائر	6.1	54.0	65.0	2.6
جيبوتي	..	6.3	16.0	..
السعودية	17.3	721.7	89.0	1.2
السودان	37.3	124.4	97.0	0.2
سوريا	20.0	285.0	95.0	0.6
الصومال	3.3	54.8	99.0	..
العراق	42.7	121.3	92.0	..
عمان	1.4	138.1	90.0	0.6
فلسطين	..	..	..	..
قطر	..	568.6	72.0	..
الكويت	0.4	..	52.0	1.6
لبنان	1.4	28.8	67.0	2.2
ليبيا	4.3	711.3	83.0	..
مصر	68.3	3794.0	86.0	0.6
المغرب	12.6	43.4	87.0	1.2
موريتانيا	1.7	425.00	88.0	0.2
اليمن	6.6	161.7	95.0	0.4
الوطن العربي	229.3	41.3	89.0	0.7
العالم	3807.0	9.0	70.0	2.0

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2006

شكل (17-1) مقارنة نصيب الفرد من موارد المياه الداخلية ومن إجمالي الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي والعالم عام 2004



3 - المؤشرات السكانية والاجتماعية:

3 - 1 نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان:

يشير الاتجاه العام لنسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان إلا الانخفاض التدريجي في السنوات الأخيرة على المستويين العربي والعالمي، حيث قدر عدد سكان الريف العربي عام 2004 بحوالي 137.35 مليون نسمة يمثلون حوالي 44.47% من إجمالي عدد السكان مقابل حوالي 45.65% عام 2000، بينما قدرت هذه النسبة على مستوى العالم عام 2004 بحوالي 51.30% مقابل حوالي 52.94% عام 2000.

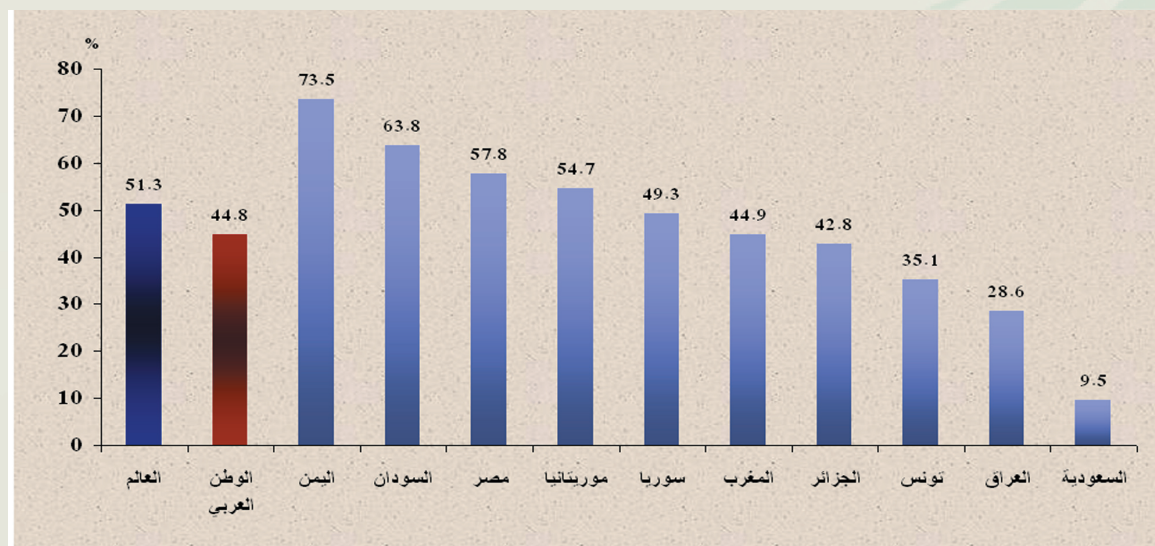
جدول 18-1 نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان

الدولة	2000	2003	2004
الأردن	21.30	21.84	17.68
الإمارات	13.96	5.96	4.54
البحرين	10.13	15.00	15.00
تونس	36.85	35.10	35.13
الجزائر	42.04	41.14	42.79
جيبوتي	18.86	42.47	42.86
السعودية	13.93	9.30	9.47
السودان	64.61	62.41	63.82
سوريا	50.20	49.22	49.34
الصومال	53.74	43.20	41.96
العراق	31.03	28.75	28.59
عمان	25.87	31.01	28.51
فلسطين	28.89	27.83	28.00
قطر	8.46	6.77	6.59
الكويت	1.07	1.03	1.00
لبنان	14.17	10.00	10.00
ليبيا	15.10	13.37	12.86
مصر	57.51	56.90	57.88
المغرب	44.82	43.16	44.92
موريتانيا	42.23	56.00	54.67
اليمن	73.71	76.27	73.48
الوطن العربي	45.65	44.14	44.47
العالم	52.94	51.72	51.30

ويوضح الجدول (18-1) والشكل (18-1) ارتفاع نسبة السكان الريفيين عام 2004 عنها في عام 2003، وقد يرجع ذلك إما لاختلاف طرق وأساليب التقدير أو لقيام بعض الدول لإجراء تعداد سكاني شامل في عام 2004، وقد نتج عن ذلك ارتفاع نسبة السكان الريفيين على المستوى العربي عنه في عام 2003 خلافاً للاتجاه العام لانخفاض عدد السكان الريفيين الملاحظ في السنوات الأخيرة. ويشير الجدول السابق إلى ارتفاع نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان عن نسبتها على المستوى العالمي وبنسبة تتراوح بين 54 - 74% في كل من اليمن، السودان، مصر وموريتانيا، وتتراوح هذه النسبة بين 40 - 50% في سوريا، المغرب، وجيبوتي، الجزائر، والصومال، وبين 28 - 36% في تونس، العراق، عُمان، وفلسطين، وتنخفض هذه النسبة لأقل من 20% في باقي الدول العربية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

شكل (18-1) نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان في بعض الدول العربية مقارنةً بنسبتيهما عربياً وعالمياً عام 2004



3 - 2 : نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية:

يوضح هذا المؤشر مدى كثافة السكان في المناطق الريفية، حيث تؤدي زيادة السكان الريفيين إلى مزيد من التعدي على الأراضي الزراعية. وقد شهد متوسط نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية استقراراً نسبياً خلال السنوات السابقة على المستويين العربي والعالمي، حيث استقر عربياً عند حوالي 0.51 هكتار للفرد الريفي وعالمياً عند حوالي 0.47 هكتار.

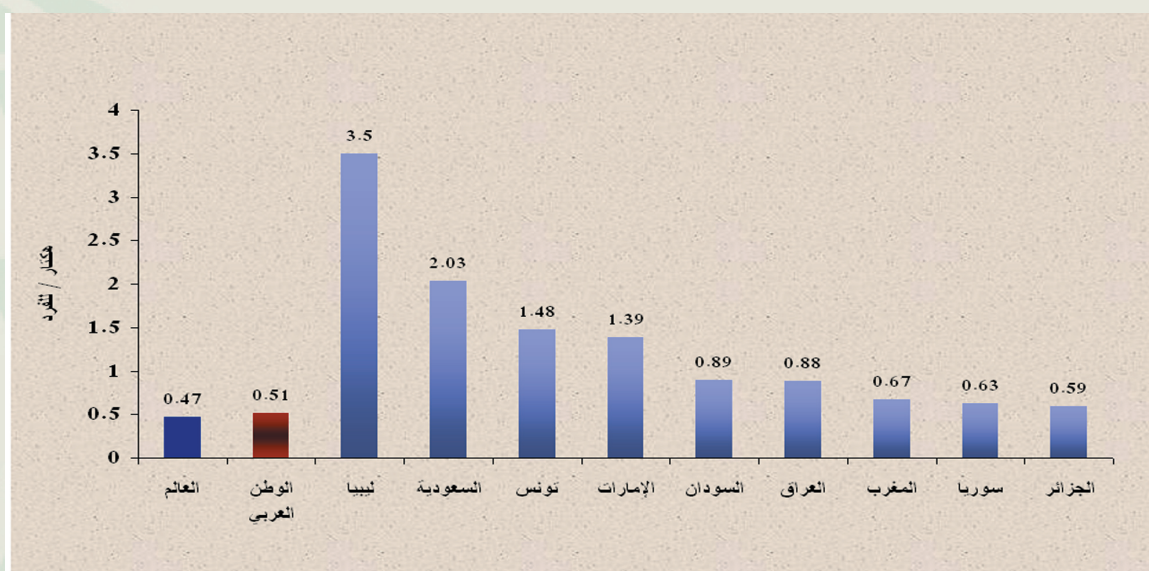
جدول 19-1 نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية بالهكتار

الدولة	2000	2003	2004
الأردن	0.37	0.34	0.33
الإمارات	0.61	1.12	1.39
البحرين	0.08	0.04	0.04
تونس	1.49	1.50	1.48
الجزائر	0.63	0.65	0.59
السعودية	1.63	2.08	2.03
السودان	0.86	0.93	0.89
سوريا	0.65	0.63	0.63
الصومال	0.22	0.33	0.37
العراق	0.77	0.92	0.88
عمان	0.12	0.11	0.12
فلسطين	0.21	0.17	0.17
قطر	0.55	0.55	0.55
الكويت	0.22	0.35	0.34
لبنان	0.56	0.60	0.59
ليبيا	2.11	3.48	3.50
مصر	0.09	0.09	0.09
المغرب	0.69	0.72	0.67
موريتانيا	0.19	0.18	0.18
اليمن	0.12	0.11	0.11
الوطن العربي	0.50	0.52	0.51
العالم	0.48	0.47	0.47

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

ويلاحظ من الجدول (19-1) تبايناً شاسعاً فيما بين الدول العربية في متوسط نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية، حيث يصل أقصاه عام 2004 في ليبيا والسعودية بمتوسط 3.5 ، 2.03 هكتار للفرد الريفي، تليهما تونس والإمارات بمتوسط 1.48 ، 1.39 هكتار على الترتيب ، كما يرتفع عن المتوسط العربي والعالمي ويتراوح بين 0.55 - 0.90 هكتار للفرد الريفي في كل من السودان، العراق ، المغرب ، سوريا ، الجزائر ، لبنان ، وينخفض هذا المتوسط إلى أقل من 0.40 هكتار للفرد الريفي في باقي الدول العربية.

شكل (19-1) متوسط نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي لعام 2004



3 - 3 : نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة:

استمر اتجاه نسبة القوى العاملة الزراعية إلى الحجم الكلي للقوى العاملة العربية في التراجع خلال الأعوام الأخيرة ، حيث قدر حجم القوى العاملة الزراعية في الوطن العربي عام 2004 بحوالي 34.03 مليون عامل يمثلون نحو 31.6% من إجمالي القوى العاملة العربية المقدرة في نفس العام بنحو 107.67 مليون عامل ، مقارنة بنحو 32.9% عام 2000 ، و 32.5% عام 2003 ، بينما قدرت هذه النسبة على المستوى العالمي بنحو 43.1% عام 2004 مقارنة بنحو 44.7% عام 2000 ونحو 43.5% عام 2003 ، كما يوضحه الجدول (20-1).

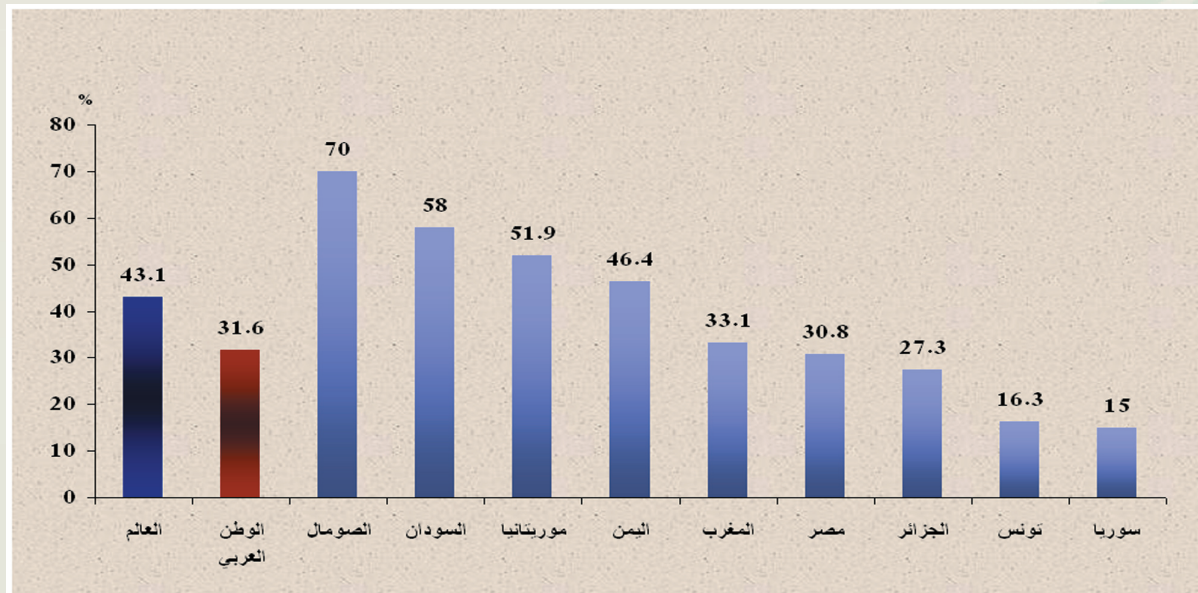
جدول 20-1 نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية

الدولة	2000	2003	2004
الأردن	11.42	6.08	6.19
الإمارات	4.90	4.22	4.02
البحرين	0.95	2.77	2.68
تونس	24.64	19.60	16.31
الجزائر	24.39	30.18	27.26
جيبوتي	78.55	77.36	76.82
السعودية	9.84	7.66	7.76
السودان	61.06	58.33	58.00
سوريا	27.97	23.00	14.96
الصومال	71.16	65.78	70.02
العراق	10.11	18.86	18.86
عمان	36.92	34.32	33.42
فلسطين	11.70	11.68	11.65
قطر	1.25	1.19	1.17
الكويت	1.09	1.04	1.00
لبنان	3.74	3.06	2.90
ليبيا	6.00	4.94	4.62
مصر	33.57	31.49	30.81
المغرب	36.09	33.83	33.10
موريتانيا	52.91	52.13	51.91
اليمن	50.43	47.39	46.39
الدول العربية	32.88	32.46	31.60
العالم	44.72	43.50	43.09

وعلى مستوى الدول العربية يوضح الجدول السابق والشكل (20-1)، إن هذه النسبة ترتفع إلى نحو 70% فأكثر في كل من جيبوتي والصومال ، وتتراوح بين 45% - 58%، مرتفعة بذلك عن المتوسط العالمي، في السودان ، موريتانيا، واليمن ، بينما ترتفع عن المتوسط العربي وبما تتراوح بين 30- 34% في سلطنة عمان ، المغرب ومصر ، وتراجع هذه النسبة إلى أقل من 20% في باقي الدول العربية لتصل أدناها في دول الخليج ولبنان وليبيا.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

شكل (20-1) نسبة العمالة الزراعية إلى إجمالي قوة العمل في بعض الدول العربية مقارنة بنسبتها عربياً وعالمياً عام 2004



3 - 4 نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية:

يوضح هذا المؤشر مدى كثافة العمالة البشرية الزراعية على الأراضي الزراعية من جهة، ومدى استخدام التقانات الحديثة الموفرة لاستخدام العنصر البشري في العمليات الزراعية من جهة أخرى. ويقدر متوسط نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية عام 2004 على مستوى الوطن العربي بحوالي 2.04 هكتار للعامل، بينما يقدر هذا المتوسط على المستوى العالمي في نفس العام بحوالي 1.15 هكتار / للعامل تمثل نحو 56% من نصيب العامل الزراعي العربي من الأراضي الزراعية، ويوضح الجدول (21-1) استقراراً نسبياً في السنوات الأخيرة لهذا المتوسط على المستويين العربي والعالمي.

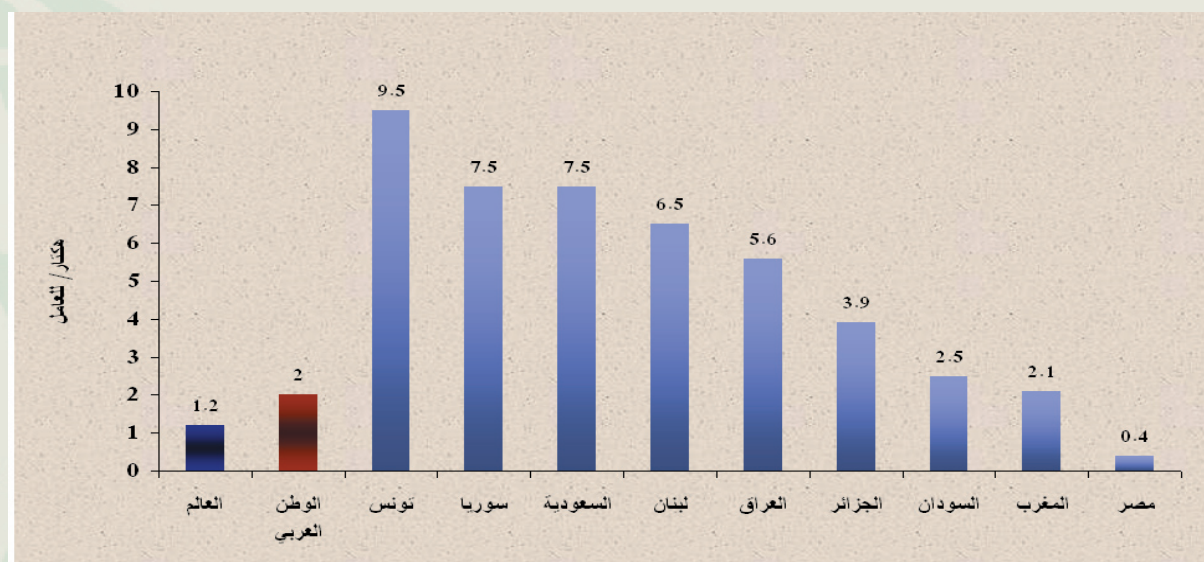
جدول 21-1 نصيب العامل الزراعي من المساحة المنزرعة (هكتار)

الدولة	2000	2003	2004
الأردن	2.13	5.48	4.24
الإمارات	3.52	3.59	3.70
البحرين	1.81	0.50	0.48
تونس	5.60	8.58	9.51
الجزائر	3.26	4.00	3.86
السعودية	6.83	7.64	7.48
السودان	2.28	2.50	2.46
سوريا	3.58	4.69	7.53
الصومال	0.41	0.55	0.55
العراق	8.91	5.82	5.56
عمان	0.21	0.19	0.23
فلسطين	1.88	1.84	1.98
قطر	6.78	6.78	6.78
الكويت	0.39	0.63	0.63
لبنان	5.52	6.48	6.53
ليبيا	15.12	27.26	28.38
مصر	0.39	0.40	0.40
المغرب	2.08	2.17	2.08
موريتانيا	0.34	0.42	0.41
اليمن	0.59	0.56	0.53
الوطن العربي	1.93	2.07	2.04
العالم	1.16	1.15	1.15

وعلى المستوى القطري يوضح الجدول السابق والشكل (21-1) تبايناً شاسعاً فيما بين الدول العربية. حيث يصل متوسط نصيب العامل الزراعي من الرقعة الزراعية في بعض الدول الرئيسية إلى أكثر من 5.0 هكتارات للعامل كما في ليبيا، تونس، سوريا، والسعودية والعراق، ويتراوح بين حوالي 2-5 هكتار للعامل الزراعي في الأردن، الجزائر، الإمارات، السودان، المغرب وفلسطين، ويتراجع هذا المتوسط لأقل من هكتار واحد للعامل الزراعي في باقي الدول العربية.

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

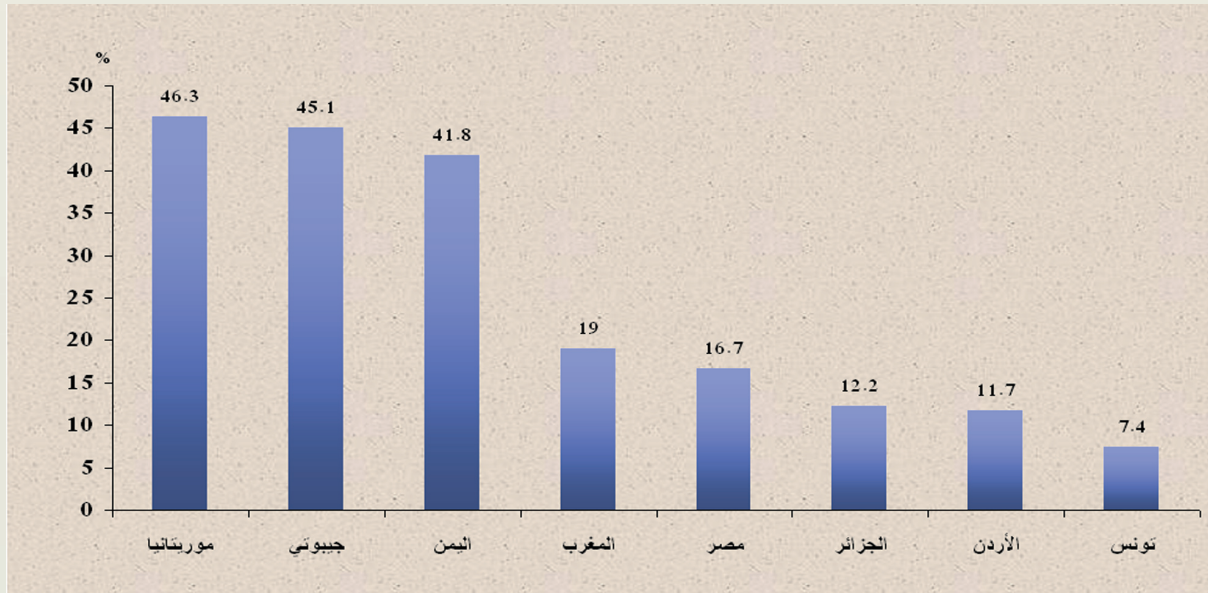
شكل (21-1) متوسط نصيب العامل الزراعي من الأرض الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي عام 2004



3 - 5 : نسبة السكان تحت خط الفقر القومي :

تشير النسبة المئوية للسكان الذي يعيشون تحت خط الفقر القومي إلى معدل الفقر القومي وفقاً لتعريف الإصدار السنوية لمؤشرات التنمية في العالم التي يصدرها البنك الدولي، وقد أظهر عدد عام 2006 من هذه الإصدار هذا المؤشر في ثماني دول عربية، كما يوضحه الجدول (22-1) والشكل (22-1)، حيث أشارت التقديرات أن متوسط خط الفقر القومي في هذه الدول قد اتجه للانخفاض باستثناء المغرب وتونس التي ارتفع فيهما هذا الخط، حيث ارتفعت نسبة السكان في المتوسط تحت خط الفقر القومي في المغرب من حوالي 13.1 % عام 1991 إلى حوالي 19 % عام 1999، كما ارتفعت هذه النسبة في تونس من 7.4 % عام 1990 إلى 7.6 % عام 1995، ولا تتوفر تقديرات لهما بعد هذه التواريخ. كما تشير التقديرات في الدول المتاحة إلى ارتفاع واضح في نسبة السكان الريفيين تحت خط الفقر القومي عن تلك النسبة لسكان الحضر، إضافة إلى التباين الشاسع بين النسبتين في كل من الحضر والريف، باستثناء مصر التي يقترب فيها نسبة السكان تحت خط الفقر القومي في كل من الريف والحضر، كما تتباين الدول العربية فيما بينها، حيث يصل نسبة السكان تحت خط الفقر القومي أعلاه وبما يزيد على 40 % من السكان في كل من موريتانيا، جيبوتي واليمن، بينما تقل هذه النسبة عن 20 % في باقي الدول العربية التي ظهرت في هذا المؤشر.

شكل (22-1) نسبة السكان تحت خط الفقر القومي في بعض الدول العربية لسنوات مختلفة



3 - 6 نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية :

يوضح هذا المؤشر النسبة المئوية للسكان الذين لديهم فرصة الحصول على حصص معقولة من المياه الآمنة التي تكفي لاحتياجاتهم في سكنهم ، وتكون على مسافة مناسبة من مسكنهم (تقدر كميات المياه المناسبة بحوالي 20 لتراً للفرد يومياً). يشير الجدول (23-1) والشكل (23-1) أن نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية في المنطقة العربية تقدر في المتوسط بنحو 88% مقابل نحو 82% على مستوى العالم ، كما تصل هذه النسبة عربياً في الريف إلى 79% في المتوسط مقابل 71% عالمياً ، كما تقدر في الحضر العربي بنحو 95% مقابل 94% في الحضر على المستوى العالمي. ويلاحظ أن هذه النسب تتسم بالاستقرار النسبي في السنوات الأخيرة.

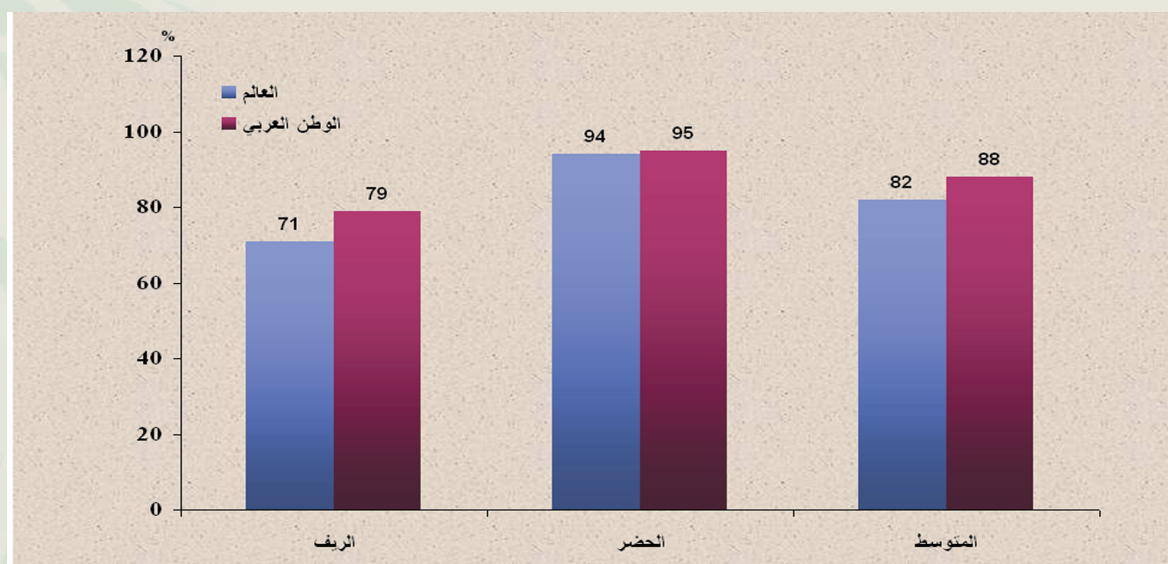
جدول 22-1 نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية

الدولة	الريف	الحضر	المتوسط	الريف	الحضر	المتوسط	الريف	الحضر	المتوسط
الأردن	84	100	96	91	91	91	91	91	91
الإمارات	..	100	100	..	100	100	..	100	100
تونس	83	100	94	60	94	82	60	94	82
البحرين	..	100	100	100	100	100	100	100	100
الجزائر	88	98	94	80	92	87	80	92	87
جيبوتي	..	..	..	67	82	80	67	82	80
السعودية	64	100	95	..	97	97	..	97	97
السودان	69	86	75	64	78	69	64	78	69
سوريا	64	94	80	64	94	79	64	94	79
الصومال	..	..	..	27	32	29	27	32	29
العراق	48	96	85	..	100	100	..	100	100
عمان	30	41	39	72	81	79	72	81	79
فلسطين	غ.م	غ.م	39	..	..	..	..	..	..
قطر	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الكويت	..	100	100	..	100	100	..	100	100
لبنان	100	100	100	100	100	100	100	100	100
ليبيا	68	72	72	68	72	72	68	72	72
مصر	96	99	97	97	100	98	97	100	98
المغرب	58	100	82	56	99	80	56	99	80
موريتانيا	44	59	51	45	63	56	45	63	56
اليمن	68	74	69	68	74	69	68	74	69
الوطن العربي	76	95	87	78	96	88	79	95	88
العالم	71	94	81	72	94	82	71	94	82

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2006

ويبين الجدول (23-1) أن متوسط نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية آمنة تصل إلى 97% فأكثر في دول الخليج ومصر ولبنان ، وتتراوح هذه النسبة بين 80-95% في فلسطين ، الأردن ، الجزائر ، تونس ، العراق ، المغرب ، وجيبوتي، وتقدر بنحو 72% في ليبيا وتتراوح لأقل من 70% في باقي الدول العربية حتى تصل إلى 56% في موريتانيا ونحو 29% فقط في الصومال. ويلاحظ وجود تباين شاسع بين متوسط الحاصلين على مياه نقية في الريف عنهم في الحضر في كثير من الدول العربية خاصة في دول المغرب العربي والسودان وعمان واليمن .

شكل (23-1) مقارنة نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية في الوطن العربي بنظيره على المستوى العالمي عام 2004



3 - 7 نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية:

تقدر نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية على مستوى العالم بنحو 16% خلال الفترة 2001 – 2003 ، وهي نسبة أخذت في التراجع كما يوضحها الجدول (24-1) حيث قدرت في بداية العقد السابق بنحو 20% ثم تراجعت في نهاية العقد إلى نحو 17%.

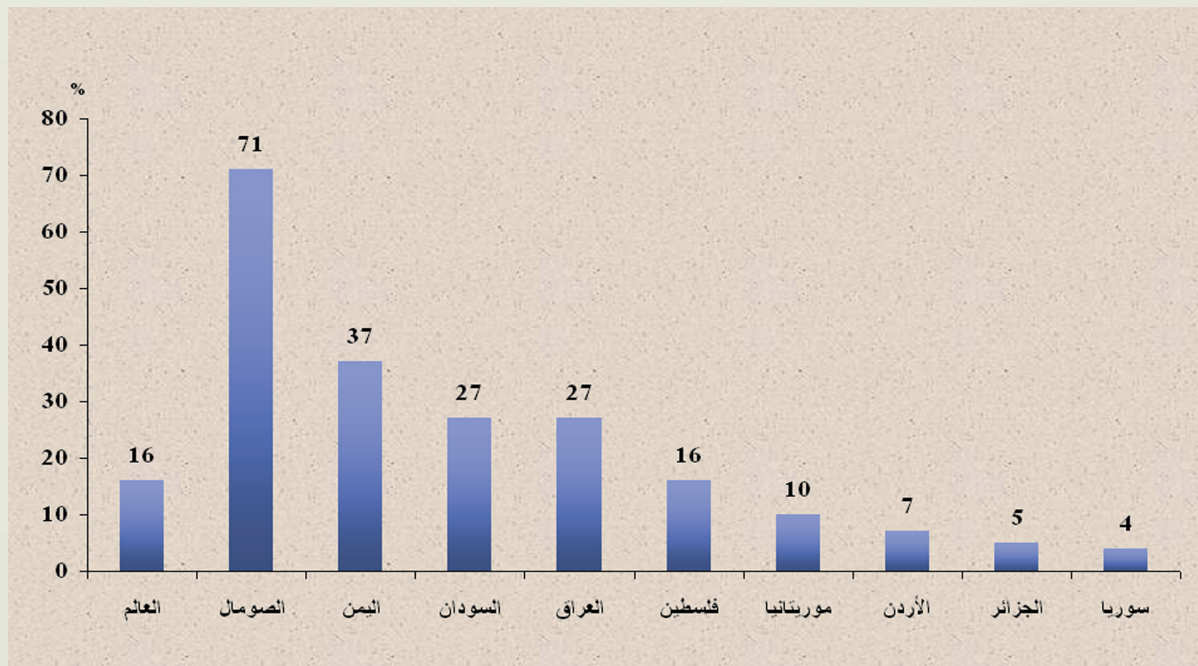
وعلى مستوى الأقطار العربية يلاحظ أن نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية تصل لنحو 71% في الصومال، وتتراوح بين 27 – 37% في اليمن والسودان والعراق ، بينما تتراوح بين 5-10% في موريتانيا ، الأردن، المغرب، الجزائر والكويت، بينما تتراجع إلى 4% فأقل في باقي الدول العربية، كما يوضحه الشكل (24-1).

جدول 23-1 النسبة المئوية للسكان المعرضين لسوء التغذية

الدولة	1992-90	1998-96	2000-98	2001-99	2003-01
الأردن	4.0	5.0	6.0	6.0	7.0
الإمارات	4.0	غ.م	غ.م	أقل من 3.0	أقل من 3.0
تونس	أقل من 3.0	غ.م	غ.م	أقل من 3.0	أقل من 3.0
الجزائر	5.0	5.0	6.0	6.0	5.0
السعودية	4.0	3.0	3.0	3.0	3.0
السودان	32.0	18.0	21.0	25.0	27.0
سوريا	5.0	غ.م	3.0	4.0	4.0
الصومال	68.0	75.0	71.0	71.0	..
العراق	7.0	17.0	27.0	27.0	..
الكويت	23.0	4.0	4.0	4.0	5.0
لبنان	أقل من 3.0	أقل من 3.0	3.0	3.0	3.0
ليبيا	أقل من 3.0	غ.م	غ.م	أقل من 3.0	أقل من 3.0
مصر	4.0	4.0	4.0	3.0	3.0
المغرب	6.0	5.0	7.0	7.0	6.0
موريتانيا	15.0	13.0	12.0	10.0	10.0
اليمن	34.0	35.0	33.0	33.0	37.0
العالم	20.0	18.0	18.0	17.0	16.0

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2006

شكل (24-1) النسبة المئوية للسكان المعرضين لسوء التغذية في بعض الدول العربية مقارنة بالنسبة على مستوى العالم خلال الفترة (2003-2001)



4 - المؤشرات البيئية:

تقع مساحات شاسعة من أراضي الوطن العربي في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة، وتمثل نسبة هذه المساحات حوالي 82.5% من المساحة الكلية للوطن العربي، وتتسم هذه المساحات بانخفاض معدلات الهطول المطري بها لأقل من 300 ملليمتر سنوياً، كما أن النسبة المتبقية تتعرض لمهددات التدهور والتصحر والزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية، كنتيجة مباشرة لزيادة معدلات التلوث البيئي للأراضي نتيجة زيادة معدلات المبيدات والأسمدة الكيماوية، والممارسات التي تتعارض والاعتبارات البيئية بخاصة التعدي على الغابات والمراعي الطبيعية والاستخدام المفرط لموارد المياه.

وعلى الجانب الآخر تمثل جهود المحافظة على التنوع الحيوي أحد العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة ، وهو ما يستتبع ضرورة التعرف على مظاهر التنوع الحيوي في المنطقة العربية ومنها التعرف على مساحة المحميات الطبيعية والبحرية التي يزداد انتشارها في العالم ، أيضاً التعرف على مدى توفر أجناس الثدييات والطيور والنباتات العليا، والتعرف على الأعداد المهددة منها، وذلك لتشجيع الجهود والبرامج التي تعمل على المحافظة على كل مظاهر التنوع الحيوي في المنطقة العربية.

4 - 1 التصحر والزحف الصحراوي :

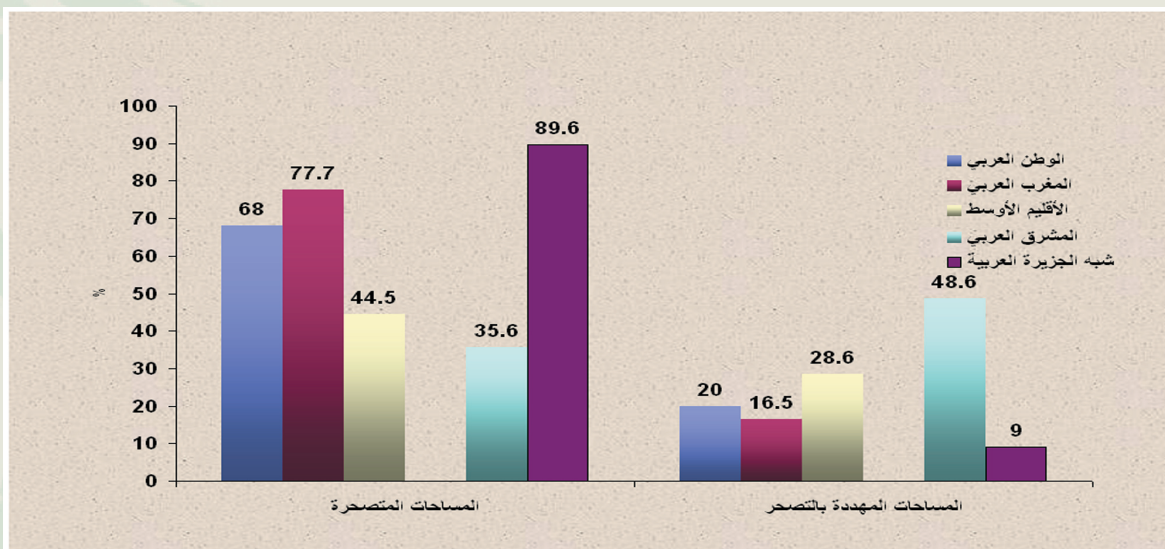
تمثل ظاهرة التصحر والزحف الصحراوي على حساب الأراضي الزراعية أحد أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه استخدام الموارد الأرضية وتتميتها وصيانتها في الدول العربية ، نظراً لوجود معظم أراضيها ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة.

وتقدر المساحات المتصحرة في الوطن العربي بحوالي 9.8 مليون كيلو متر مربع تمثل حوالي 68% من مساحته الكلية، ويوضح الشكل (1-25) أن المساحات المتصحرة تتركز في إقليم شبه الجزيرة العربية بنسبة 89.6% من إجمالي مساحة الإقليم ، بينما تقدر هذه النسبة بنحو 77.7% من مساحة إقليم المغرب العربي، وتنخفض هذه النسبة إلى نحو 44.5% بدول حوض النيل والقرن الأفريقي، وإلى حوالي 35.6% من مساحة إقليم المشرق العربي.

أما المساحات المهددة بالتصحّر فتقدر بحوالي 2.87 مليون كيلو متر مربع تمثل حوالي 20% من المساحة الكلية للوطن العربي، يتركز معظمها في إقليم المشرق العربي بنسبة تصل إلى 48.6% من مساحته، كما يهدد التصحر نحو 28.6% من مساحة إقليم حوض النيل والقرن الأفريقي، وتراجع هذه المساحات لتصل إلى نحو 16.5% من مساحة إقليم المغرب العربي ونحو 9% من مساحة إقليم شبه الجزيرة العربية ، وكما هو موضح بالشكل (1-25).

وتتباين حدة مشكلة التصحر من دولة إلى أخرى داخل الإقليم الواحد ، حيث يلاحظ إن أكثر المساحات المتصحرة تقع في ليبيا ضمن إقليم المغرب العربي ، وتقع في مصر وجيبوتي ضمن إقليم حوض النيل والقرن الأفريقي، وفي الأردن ضمن إقليم المشرق العربي. وتمثل قطر والإمارات والكويت والبحرين أكثر الدول تأثراً بمشكلة التصحر في شبه الجزيرة العربية، وعلى الجانب الآخر فإن أقل البلدان تأثراً بظاهرة التصحر هي تونس في إقليم المغرب العربي، والصومال في إقليم حوض النيل والقرن الأفريقي ، وسوريا في إقليم المشرق العربي.

شكل(1-25) النسبة المئوية للمساحات المتصحرة و المهددة بالتصحّر كنسبة من المساحة الكلية لأقاليم الوطن العربي



4 - 2 مناطق المحميات الطبيعية:

تتجه معظم دول العالم إلى الاهتمام بالحفاظ على بيئة التنوع الحيوي المتوفرة لديها وذلك بالتوجه المتزايد إلى إنشاء المحميات الطبيعية للحفاظ على هذه البيئات من الانقراض والتدهور ويوضح الجدول (1-25) ارتفاع مساحة المحميات الطبيعية في الدول العربية من حوالي 266.2 ألف كيلو متر مربع تمثل نحو 1.9% فقط من مساحة الوطن العربي عام 1996 إلى حوالي 1237.2 ألف كيلو متر مربع تمثل نحو 8.8% من مساحة الوطن العربي عام 2004 ، أي بزيادة تقدر بنحو 465% من مساحتها عام 1996.

وتمثل مساحة المحميات الطبيعية في الدول العربية عام 2004 حوالي 9% من المساحة الإجمالية للمحميات الطبيعية على مستوى العالم والمقدرة في نفس العام بنحو 13.74 مليون كيلو متر مربع تمثل نحو 10.7% من المساحة الأرضية للعالم ، مقارنة بنحو 6.5% عام 1996 ، وكما يوضحه الشكل (1-24).

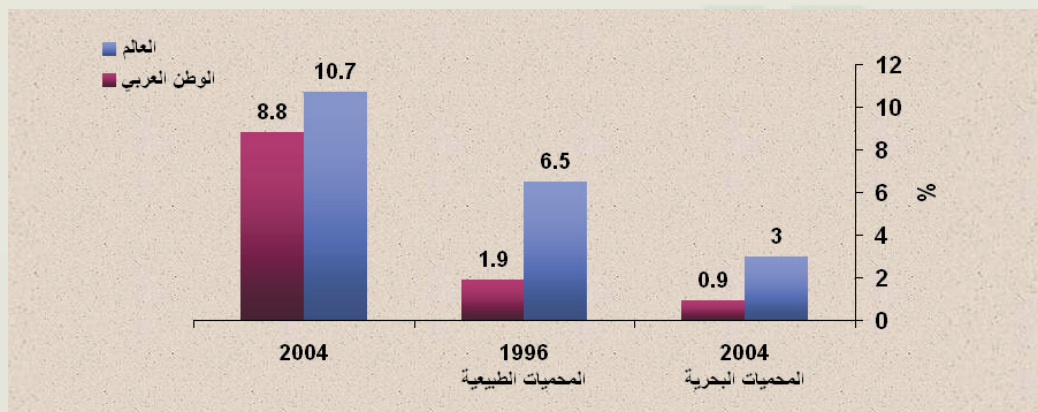
جدول 1-24 المحميات الطبيعية والبحرية

الدولة	المحميات الطبيعية المساحة (ألف كم مربع) 1996	% من المساحة 1996	المحميات البحرية المساحة (ألف كم مربع) 2004	% من المساحة 2004
الأردن	3.0	3.4	..	0.1
الإمارات	..	..	..	..
البحرين	..	1.2	..	1.3
تونس	0.4	0.3	0.20	0.10
الجزائر	58.9	2.5	0.90	..
جيبوتي	0.1	0.4	..	0.4
السعودية	49.7	2.3	5.20	0.20
السودان	86.4	3.6	0.30	..
سوريا	..	..	..	..
الصومال	1.8	0.3	3.30	0.50
العراق	..	..	..	..
عمان	34.3	11.1	29.6	9.6
فلسطين	..	..	..	..
قطر	..	0.1	..	..
الكويت	0.3	1.5	0.3	1.5
لبنان	..	0.5	..	0.1
ليبيا	1.7	0.1	0.5	..
مصر	7.9	0.8	76.7	7.7
المغرب	3.2	0.7	0.5	0.1
موريتانيا	17.5	1.7	15.0	1.5
اليمن	..	..	..	..
الوطن العربي	265.2	1.9	132.5	0.9
العالم	8437.7	6.5	4348.9	3.0

ويوضح الجدول (1-25) أن مساحة المحميات الطبيعية في السعودية والمقدرة بنحو 823 ألف كيلو متر مربع تمثل نحو 38.3% من مساحة المملكة ، وتمثل حوالي 66.5% من إجمالي مساحة المحميات الطبيعية في الوطن العربي ، تليها المحميات الطبيعية في السودان، الجزائر ، مصر ، وسلطنة عمان والتي تبلغ مساحة كل منها حوالي 124 ، 119 ، 97 ، 43 ألف كيلو متر مربع على الترتيب ، وتشغل هذه المحميات مساحات تصل إلى 5.2% ، 5.0% ، 9.7% ، 14% من المساحة الأرضية لهذه الدول على الترتيب ، وتقدر مساحة المحميات الطبيعية في موريتانيا بنحو 17.4 ألف كيلو متر مربع تمثل نحو 1.7% من المساحة الكلية لها، بينما تتراجع مساحة المحميات الطبيعية في باقي الدول العربية إلى 5 آلاف كيلومتر مربع فأقل، كما لا توجد أي محميات طبيعية في بعض الدول العربية.

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2006

شكل (1-26) نسبة مساحة المحميات الطبيعية والمحميات البحرية إلى المساحة الكلية في الوطن العربي والعالم عامي 1996 و 2004



4 - 3 : مساحة المحميات البحرية:

ظهر هذا المؤشر لأول مرة ضمن إصدارات مؤشرات التنمية في العالم عدد عام 2006 والتي تصدر عن البنك الدولي ، وقد قدرت مساحة المحميات البحرية في المنطقة العربية عام 2004 بحوالي 132.5 ألف كيلو متر مربع تمثل نحو 0.9% فقط من مساحة الوطن العربي، وهي مساحة تمثل نحو 3% فقط من مساحة المحميات البحرية على مستوى العالم والمقدرة في نفس العام بنحو 4.35 مليون كيلو متر مربع تمثل نحو 3.0% من مساحة العالم.

وتتركز المحميات البحرية في المنطقة العربية في ثلاث دول عربية هي مصر ، سلطنة عمان وموريتانيا وتقدر مساحة كل منها بنحو 76.7 ، 29.6 ، 15.0 ألف كيلو متر مربع على الترتيب ، وتمثل هذه المساحات حوالي 7.7% ، 9.6% ، 1.5% من مساحة هذه الدول على الترتيب. كما أنها تمثل حوالي 57.9% ، 22.3% ، 11.3% من المساحة الكلية للمحميات البحرية في الوطن العربي.

وتتخفف مساحة المحميات البحرية إلى 5 آلاف كيلومتر مربع فأقل في باقي الدول العربية في حالة وجودها.

المناطق المحمية هي المناطق المحمية جزئياً أو كلياً ولا تقل مساحتها عن 1000 هكتار، وتقع في واحدة من خمسة تصنيفات، كما عرفها مركز متابعة المحافظة على البيئة العالمي على النحو التالي:

- المناطق المعزولة لأغراض علمية مع إعطاء منفذ محدود للعام.
- الحدائق القومية ذات الأهمية الدولية (غير المتأثرة بالنشاط الإنساني أو المادي).
- الحدائق القومية للأثار الطبيعية ذات الخصائص الفريدة.
- المناطق الطبيعية المحمية وملاجئ الحياة البرية.
- المناطق الخلوية الطبيعية والبحرية المحمية (مناطق طبيعية ثقافية).

جدول 25-1 التنوع الحيوي

4 - 4 أجناس الثدييات :

الدولة	الحيوانات الثديية		الطيور		النباتات العليا	
	عدد	عدد الأنواع	عدد	عدد الأنواع	عدد	عدد الأنواع
	2004	المهددة	2004	المهددة	2004	المهددة
الأردن	93	7	397	14	2100	0
الإمارات	30	5	268	11	..	..
البحرين	14	1	196	7	..	..
تونس	78	10	360	9	2196	0
الجزائر	100	12	372	11	3164	2
جيبوتي	106	4	312	6	..	..
السعودية	94	9	433	17	2028	3
السودان	302	16	952	10	3137	17
سوريا	82	3	350	11	3000	0
الصومال	182	15	642	13	3028	17
العراق	102	9	396	18	..	..
عمان	74	12	483	14	1204	6
فلسطين	..	..	..	..	..	..
قطر	8	0	151	7	..	..
الكويت	23	1	358	12	234	0
لبنان	70	5	377	10	3000	0
ليبيا	87	5	326	7	1825	1
مصر	118	6	481	17	2076	2
المغرب	129	12	430	13	3675	2
موريتانيا	94	7	521	5	1100	0
اليمن	74	6	385	14	1650	159

وهي لا تشمل الحيوانات الثديية البحرية ، وتوضح أعداد أجناس الثدييات في الدول العربية تبايناً كبيراً فيما بينها كما يوضحه الجدول (1-26) ، حيث تصل أعدادها أقصاه في السودان عام 2004 بنحو 302 نوع والأنواع المهددة بالانقراض منها 16 نوعاً ، يليها الصومال ولديها نحو 182 نوع مهدد بالانقراض منها 15 نوعاً ، وتتراوح أعدادها بين 100 - 130 نوع في المغرب ، مصر ، جيبوتي، العراق ، والجزائر وتتراوح الأعداد المهددة منها بنحو 4-12 نوعاً، وتتراوح أعداد أجناس الثدييات بين حوالي 70 - 95 نوعاً في السعودية ، موريتانيا، الأردن، ليبيا ، سوريا ، تونس ، عمان ، اليمن ولبنان ، وتتراوح الأعداد المهددة بالانقراض في هذه الدول من 3-12 نوعاً، ويقل عدد أنواع الثدييات لأقل من 50 نوعاً في كل من الإمارات ، الكويت ، البحرين وقطر ، وذلك كما هو موضح بالشكل (1-27).

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2006

4 - 5 : أجناس الطيور :

تحدد أجناس الطيور في الدول في إطار إمكانية رعايتها وتربيتها، وتتوزع أنواعها بين الدول وفقاً للعناصر البيئية والجغرافية المتوفرة لهذه الأجناس، ويوضح الجدول (1-26) والشكل (1-28) أن أجناس الطيور تصل لأقصى عدد لها وبما يزيد على 500 نوع في كل من السودان 952 نوع، الصومال 642 نوع، وموريتانيا 521 نوع، وتقدر الأنواع المهددة منها بالانقراض بنحو 10 أنواع في السودان، 13 نوعاً في الصومال وعدد 5 أنواع في موريتانيا.

ويتراوح أعدادها بين 400 – 500 نوع في كل من سلطنة عمان، مصر، السعودية والمغرب وتتراوح الأنواع المهددة منها بالانقراض بحوالي 13-17 نوعاً.

وتقدر هذه الإعداد بحوالي 300 – 400 نوع في 10 دول عربية أخرى، وتتراوح الأعداد المهددة منها بالانقراض بين 6-18 نوعاً، وتقل أعداد أجناس الطيور عن 300 نوع في 3 دول عربية أخرى المهددة منها بالانقراض يتراوح بين 7-11 نوعاً.

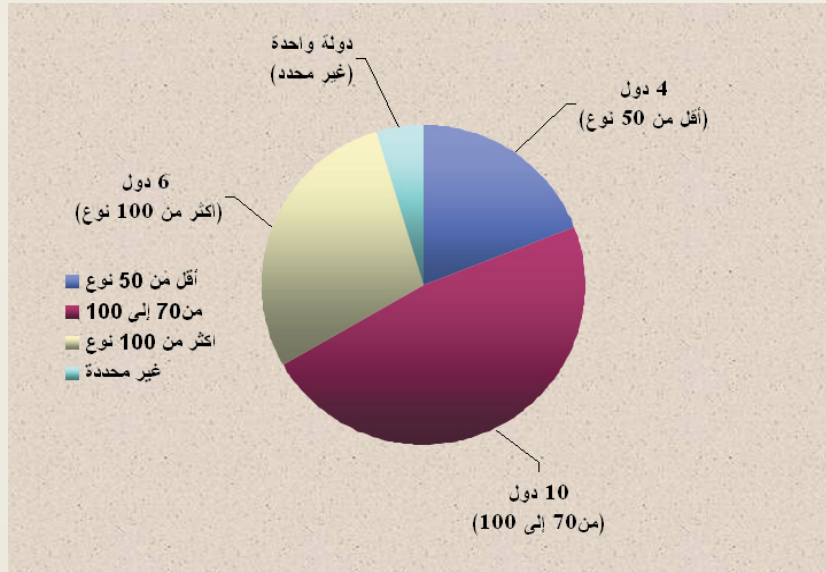
4 - 6 أجناس النباتات العليا:

هي أجناس النباتات المحلية المتوفرة بالدولة، وعادة ما يصعب على كثير من الدول وضع تقديرات حقيقية لأجناس النباتات وتحديد الأنواع المهددة منها، وتشير البيانات المتاحة، بالجدول (1-26) لتقديرات هذه الأجناس في الدول العربية عام 2004، حيث يصل أعداد هذه الأجناس إلى 3000 نوع فأكثر في 6 دول عربية هي على الترتيب المغرب، الجزائر، السودان، الصومال، سوريا ولبنان وتصل الأنواع المهددة منها، بالانقراض إلى نحو 17 نوعاً في كل من السودان والصومال بينما تنخفض إلى نوعين فقط في باقي دول هذه المجموعة.

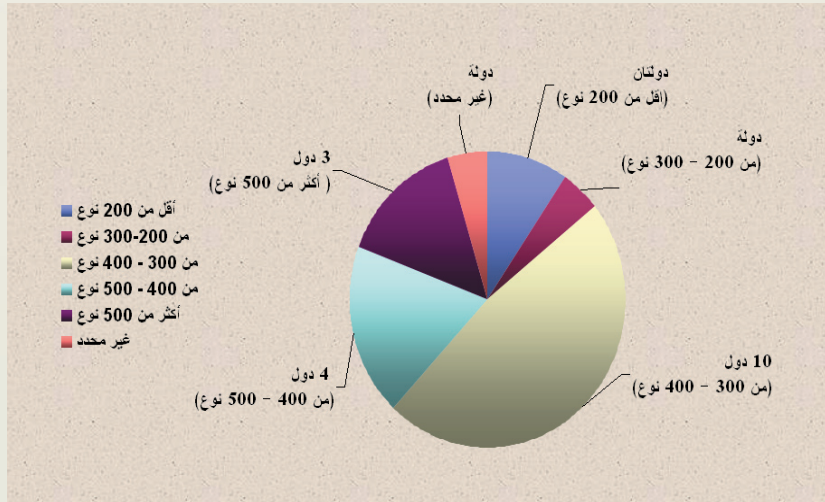
وتتراوح أعداد أجناس النباتات بين 2000 لأقل من 3000 نوع في تونس، الأردن، مصر والسعودية وتقدر الأنواع المهددة منها بثلاثة أنواع فأقل. وتتراوح هذه الأجناس بين 1100 – 1900 نوع في ليبيا واليمن وموريتانيا ولم تحدد أعداد أجناس النباتات العليا في 7 دول عربية أخرى، كما يوضحه الشكل (1-29).

الأجناس المهددة : هي عدد الأجناس المصنفة من قبل اتحاد متابعة المحافظة على البيئة العالمي، وهي أجناس في خطر أو غير معروفة على نحو كافٍ، والأرقام الموضحة عن الأجناس ليست بالضرورة أن تكون قابلة للمقارنة بين الدول بسبب تباين التصنيف وفترة التغطية، حيث إنه بينما يكون عدد الطيور والثدييات معروفاً بوضوح، فإنه يصعب وضع تقديرات للنباتات. ومع ذلك فالبيانات بالجدول (1-26) تحدد الدول التي تمثل مصادر رئيسية للتنوع الحيوي، وتوضح الالتزامات البيئية الطبيعية.

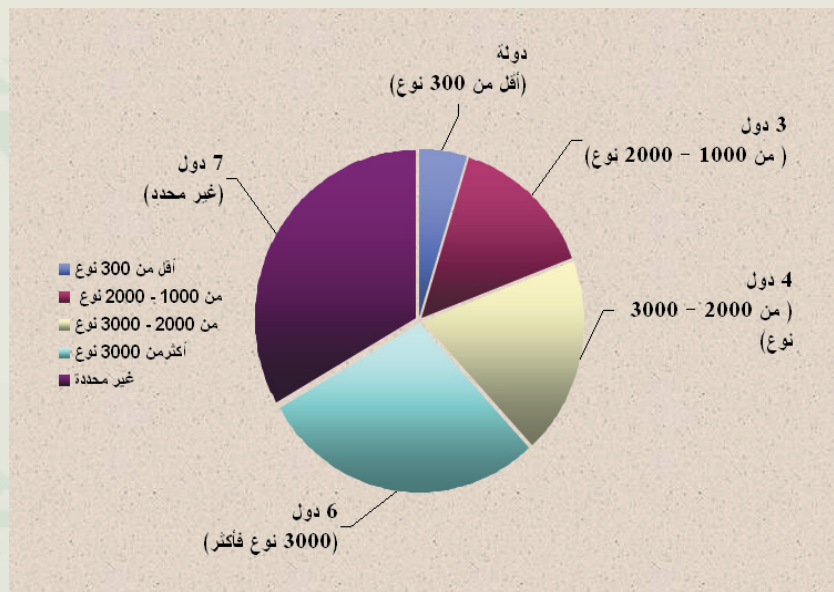
شكل (1-27) توزيع أعداد الحيوانات الثديية في الوطن العربي عام 2004



شكل (1-28) توزيع أعداد الطيور في الوطن العربي عام 2004



شكل (1-29) توزيع أعداد النباتات العليا في الوطن العربي عام 2004





الجزء الثاني

الفقر الريفي في الوطن العربي



تمهيد :

تشكل التنمية الزراعية محور الارتكاز للحد من ظاهرة الفقر الريفي في الدول النامية ، كما أن تنفيذ سياسات واستراتيجيات الحد من الفقر تعتبر إحدى الآليات الفعالة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وقد ارتبط مفهوم الفقر عبر التاريخ بالمناطق الريفية لذلك يصفه البعض بأنه ظاهرة ريفية. ويشكل فقراء الريف حوالي 75% من فقراء العالم ، حيث لا يزال نحو 103 مليار نسمة يعانون من الفقر المدقع ويحصلون على دخل يومي أقل من دولار في اليوم ، منهم 800 مليون نسمة لا يحصلون على الغذاء الكافي، ونحو 102 مليار نسمة لا يحصلون على مياه نقية. ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية افتقار فقراء الريف للأصول الإنتاجية كالأراضي الزراعية ذات النوعية الجيدة، وإمدادات المياه المستدامة والمستقرة، وتعرض مناطقهم للجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات الأهلية ، فضلاً عن عدم توفر البنية الأساسية التي تمكنهم من الوصول إلى الأسواق ، وافتقارهم إلى مصادر الائتمان وخدمات الصحة والتعليم، ومياه الشرب النقية والصرف الصحي.

وخلال السنوات القليلة الماضية احتلت قضية الفقر عامة ، وقضية الفقر الريفي على وجه الخصوص أهمية كبرى على المستوى العالمي وأجندة العمل الدولي التي شهدت عقد مؤتمرات دولية عديدة ناقشت قضايا الفقر، وأقرت بأنه إذا لم يتم التعاون المشترك للقضاء على الفقر الريفي فإن معظم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة يصعب تحقيقها والوفاء بمتطلباتها. واستشعاراً من المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأهمية الحد من الفقر الريفي كوسيلة لتحقيق التنمية الزراعية وتعزيز مسارات الأمن الغذائي في الوطن العربي، فقد تم اختيار موضوع الفقر في الريف العربي ليكون الموضوع الرئيس لتقرير هذا العام ، وذلك في ضوء الأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع الزراعة في الوطن العربي من ناحية ، وما توليه المنظمة من اهتمام خاص لمعالجة مشكلة الفقر الريفي حيث وجهت المنظمة منذ نشأتها معظم أنشطتها التنموية لتحقيق الأمن الغذائي العربي والحد من الفقر الريفي. ويستعرض هذا الجزء من التقرير خصائص وأبعاد ومؤشرات الفقر الريفي في الدول العربية ، وأيضاً الإستراتيجيات والسياسات والبرامج التي ينبغي وضعها وتنفيذها للحد من الفقر الريفي في الوطن العربي ، ومن أبرزها السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات التنمية الزراعية وسياسات التنمية البشرية والإقليمية وتوفير الخدمات الاجتماعية وسياسات تمكين الفقراء في الريف العربي، مع تسليط الضوء بصفة خاصة على النماذج الناجحة والتجارب الرائدة للبرامج والمشاريع التي ساهمت في الحد من الفقر في بعض الدول العربية، وكذلك يتناول إنجازات بعض المؤسسات الإقليمية والدولية للحد من الفقر في الدول العربية كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، بجانب استعراض آفاق التعاون المقترحة للحد من الفقر الريفي في الوطن العربي من خلال التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بين الدول العربية ومؤسسات التنمية والتمويل الإقليمية والدولية.

1 - خصائص وأبعاد الفقر الريفي:

1 - 1 مفاهيم الفقر الريفي:

يعتبر الفقر ظاهرة إنسانية عميقة الجذور ومتعددة الجوانب، وتختلف مفاهيمه باختلاف الشعوب والثقافات والأزمنة، لذلك فقد تباينت آراء الخبراء والباحثين في تحديد مفهوم متفق عليه للفقر يعكس كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية. وقد اعتمدت معظم الدراسات المتعلقة بقضايا الفقر في تقديرها لحدود الفقر على الدخل أو الإنفاق اللازم للحصول على الحد الأدنى من الأساسيات اللازمة للعيش، ومن ثم فإن الشخص الذي يقل مستوى دخله أو إنفاقه عن الحد الأدنى من أساسيات العيش يعتبر فقيراً. وعليه وضعت كل دولة لنفسها حداً أطلقت عليه خط الفقر الوطني، وتم تحديده بمبلغ مالي بالعملة المحلية، فإذا ما وقع الفرد تحت هذا الخط اعتبر فقيراً. ويرى خبراء التنمية البشرية أن مفهوم الفقر يجب ألا يعتمد فقط على مستوى الدخل والاستهلاك، ولكن يجب أن يتضمن مؤشرات الرفاه مثل مدى توفر مياه الشرب الآمنة، والخدمات التعليمية والصحية، وخدمات الصرف الصحي المناسبة. وقد اعتمدت معظم الدول العربية المفهوم الجديد للفقر الذي يربط بين الحرمان المادي ومؤشرات التنمية البشرية مما يساهم في التعرف على ظاهرة الفقر وتشخيصها بشكل دقيق. واستناداً إلى الأدبيات المتوفرة فإن مفاهيم الفقر تشمل الآتي:

- الحرمان المادي من الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية والذي تتجلى أبرز مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعاً، وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي، والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة، وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الطارئة كالمرض والبطالة والإعاقة والأزمات والكوارث المستدامة.

- المعاناة المستدامة من الجوع وسوء التغذية، وعدم الحصول على المسكن اللائم، أو عدم القدرة على تغطية نفقات العلاج، وعدم الحصول على مصادر المياه النقية الصالحة للشرب، وعدم توفر مرافق الصرف الصحي، وعدم القدرة على الالتحاق بالمدرسة، وصعوبة الحصول على عمل أو وظيفة ملائمة.

أهداف الحد من الفقر في إعلان الألفية الثالثة للتنمية

إعلان الألفية الثالثة للتنمية عبارة عن ملخص للأهداف التنموية التي تم الإتفاق عليها في المؤتمرات الدولية التي عقدتها مؤسسات التنمية والتمويل الدولية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين. وقد أشتمل الإعلان على مجموعة محددة من الغايات والأهداف والمؤشرات القابلة للقياس لتقدير التقدم المتوقع خلال الفترة 1990-2015. وتشمل تلك الغايات ما يلي :

- 1 - القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- 2 - تحقيق التعليم للجميع في مرحلة التعليم الأساسي.
- 3 - تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة.
- 4 - خفض معدلات وفيات الأطفال.
- 5 - تحسين الصحة الإنجابية.
- 6 - مكافحة أمراض نقص المناعة المكتسبة، والملاريا وغيرها من الأمراض.
- 7 - كفاءة الاستدامة البيئية.
- 8 - إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية .

ولتحقيق تلك الغايات تضمنت الألفية الثالثة الأهداف المحددة التالية:

- 1 - تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع والذين تقل دخولهم عن دولار أمريكي واحد يومياً إلى النصف خلال الفترة المرجعية 1990-2015.
- 2 - تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف خلال الفترة المرجعية 1990-2015.
- 3 - ضمان استكمال جميع الأطفال من الجنسين لكافة مراحل التعليم الأساسي بحلول عام 2015.
- 4 - القضاء على فجوة الالتحاق بالتعليم الأساسي بين الجنسين بحلول عام 2005، وفي كافة مراحل التعليم فيما لا يتجاوز عام 2015.
- 5 - خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلث بحلول عام 2015.
- 6 - خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بنسبة الثلث خلال الفترة المرجعية 1990-2015.
- 7 - القضاء على فيروس الإيدز ومرض الملاريا وغيرها من الأمراض الخطيرة بحلول عام 2015 والشروع في الحد من إنتشارها.
- 8 - إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات الدول وبرامجها مع المحافظة على الموارد البيئية بحلول عام 2015.
- 9 - تخفيض نسبة الذين لا يحصلون على مياه شرب نقية بصفة مستمرة بمقدار النصف بحلول عام 2015.
- 10 - تحقيق تحسن ملموس في أحوال ما لا يقل عن مائة مليون فرد من الذين يعيشون في المناطق الفقيرة بحلول عام 2015 .
- 11 - تطوير قواعد جديدة للانفتاح والتجارة الحرة والنظم المالية الواضحة.
- 12 - معالجة مشاكل القروض في الدول النامية.
- 13 - تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الملائمة لتوفير فرص العمل المنتج للشباب في الدول النامية.
- 14 - ضمان حصول الدول النامية على الدواء بالتعاون مع شركات الدواء الكبرى.
- 15 - تسهيل حصول الدول النامية على التقنيات الحديثة خاصة في مجال المعلومات والاتصالات.

- الحالة التي لا يتوفر فيها للفرد أو الأسرة الحد الأدنى من الإشباع المقبول للحاجات الأساسية الغذائية التي تمكنه من الحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية والعناصر الغذائية اللازمة.

- الحرمان غير المادي كافتقار الإنسان للعيش بحرية وكرامة، وعدم توفر الأمن والسلام وحرمانه من حقوقه السياسية والمدنية.

وهناك بعض التعريفات المرتبطة بالفقر وتشتمل على ما يلي:

أ- الفقر المدقع: ويمثل هذا النوع من الفقر المستوى الأدنى من الاحتياجات الأساسية ويعبر عنها بما يسمى بخط الفقر المدقع والذي يساوي التكاليف الدنيا من السلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة إلا لفترة قصيرة، ولو تدنى خط الفقر المدقع دون هذا المستوى فإن الفرد سيصل إلى ما يسمى حد الفاقة (pauperism) وتعني أدنى مستوى من الفقر حيث لا يتمكن الأفراد من إعالة أنفسهم على الإطلاق ويتعذر عليهم الحصول على الحد الأدنى المتفق عليه دون مساعدة خارجية. ويتشابه هذا النوع من الفقر بل يقترب إلى حد ما مع نوع آخر من مستويات الفقر وهو ما يسمى الفقر المزري (disruptive) الذي يقع تحت طائلته صنف معين من الفقراء الذين لا يملكون سوى تأجير قوة عملهم ولكنهم متعطلين عن العمل.

ب - الفقر المطلق: يعتبر الفرد فقيراً مطلقاً إذا لم يملك الدخل الكافي الذي يمكنه من نيل الحد الأدنى من الغذاء والملبس والسكن وخدمات التعليم والصحة ووسائل المشاركة الاجتماعية. وتتفاوت قيمة خط الفقر المطلق بين المجتمعات بسبب التباين الثقافي والاجتماعي ودرجة التطور الاقتصادي والتقني، كما تتفاوت بين بلد وآخر وبين الأقاليم داخل البلد الواحد.

ج - الفقر البشري: يعني الحرمان من الحياة المديدة موفرة الصحة، والحرمان من المعرفة والتعليم، والحرمان من الحصول على مياه الشرب النقية والوصول إلى الخدمات الصحية. وقد ورد دليل الفقر البشري كمقياس للفقر لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام 1997 الذي يتم نشره سنوياً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويستخدم التقرير دليل الفقر البشري (Human Poverty Index) كمقياس تأشيري للاحتياجات البشرية.

د - الفقر الريفي: ارتبط مفهوم الفقر عبر التاريخ بالمناطق الريفية لذلك يصفه البعض بأنه ظاهرة ريفية، ويشكل فقراء الريف الغالبية العظمى من فقراء العالم ويعتمدون في توفير سبل عيشهم على الزراعة وصيد الأسماك والحراثة وما يتصل بها من خدمات وصناعات صغيرة.

هـ - الفقر الحضري: ينتشر الفقر الحضري بين سكان الأحياء الصغيرة في المدن والتي تتميز بالازدحام والأحوال الصحية السيئة والمياه الملوثة، ويسكن فقراء الحضر عادةً في أحياء أقيمت عشوائياً حول المدن وغير مصرح بالسكن فيها مما يعرضهم باستمرار إلى الإخلاء الإجمالي وخطر الفيضانات والانهيئات الأرضية والتلوث الكيميائي. ومعظم فقراء الحضر هم مهاجرون من الريف بحثاً عن فرص عمل أعلى أجراً، أو هروباً من موجات الجفاف والتصحر أو لشعورهم بعدم الأمان نتيجة الحروب والنزاعات الأهلية. ويعمل معظم فقراء الحضر عادةً في أنشطة هامشية غير منظمة لا تمكنهم من امتلاك الموارد المالية الكافية لتحسين أوضاعهم المعيشية. وقد أثبتت معظم الدراسات أن تنفيذ الاستراتيجيات الهادفة إلى تخفيض حدة الفقر في المناطق الريفية تؤدي تلقائياً إلى تشجيع فقراء الحضر إلى الهجرة المعاكسة للريف.

واستناداً إلى ما ورد في تقرير البنك الدولي للتنمية ومكافحة الفقر 2001/2000 توجد أربعة أبعاد أساسية للفقر هي:

1 - الفرص: وتتمثل في غياب فرص الوصول إلى أسواق العمل والحصول على عمل، وغياب فرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية مع قيود على الحركة وخاصة بالنسبة للنساء بسبب تراكم الأعباء الناتج عن ضرورة الجمع ما بين المهام المنزلية والأنشطة الإنتاجية وإدارة موارد المجتمعات المحلية.

2 - القدرات: ويُقصد بها غياب القدرة في الحصول على بعض الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية.

3 - الأمان: ويعني قابلية التعرض لبعض المخاطر الاقتصادية وبعض أنواع العنف المدني أو المنزلي.

4 - التمكين: ويعني تعزيز مشاركة الفقراء في صنع التنمية وجني ثمارها، وتمكينهم من بناء القدرة على إحداث التأثير في الآخرين على مستوى الأسرة وعلى مستوى المجتمع وعلى المستوى القومي.

ومن ثم لا بد وأن تشمل أية استراتيجية لمجابهة الفقر على بعض السياسات والبرامج التي تستهدف مساعدة الفقراء في التغلب على كل هذه الأبعاد.

1 - 2 مقاييس ومؤشرات الفقر الريفي:

تتصل مقاييس الفقر بصورة تقليدية بالحرمان المادي الذي يعتمد بصورة عامة على مستويات الدخل والاستهلاك، وتشكل المسوحات الخاصة بالدخل والإنفاق على مستوى الأسرة الأساس لتقديرات الفقر في الدول، حيث يتم عند إجراء هذه المسوحات رسم خط للفقر يعتمد على سلة استهلاك أساسية وضرورية لسد الحد الأدنى لمستوى المعيشة لأسرة معينة، والأسر التي تقع تحت خط الفقر تعتبر أسر فقيرة، مع ملاحظة أن خط الفقر هذا يختلف من بلد إلى آخر.

وحديثاً يوجد توجه عام إلى أن الفقر ذو أبعاد كثيرة ولا يجب قياسه بالحرمان المادي فقط، فالفقر يتضمن الصحة المتردية، وسوء التغذية، والافتقار إلى المأوى، وفقدان السيطرة على الموارد، والتعليم والمهارات، وصعوبة الحصول على المياه الصالحة للشرب، والتعرض للهزات، والعنف والإجرام، وفقدان الحرية والعجز والإهمال.

وعلى هذا فقد تعددت المقاييس التي تستخدم لقياس الفقراء ولتحديد من هم الفقراء. فمنها ما تعتمد على مؤشر واحد كالدخل، أو الإنفاق، ومنها ما تستند إلى عدد من المؤشرات التي من أهمها مؤشرات الحرمان البشري. وفيما يلي يتم استعراض بعض الطرق المستخدمة في قياس الفقر:

أولاً- قياس الفقر باستخدام مؤشر منفرد مثل الدخل أو الاستهلاك:

يستخدم هذا المقياس على نطاق واسع لقياس حدة الفقر حيث يعتبر الشخص فقيراً إذا ما انخفض مستوى دخله أو استهلاكه عن الحد الأدنى الضروري للوفاء باحتياجاته الأساسية، ويطلق على الحد الأدنى عادة مصطلح "خط الفقر" Poverty Line وهو يمثل الحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير.

1 - قياس الفقر عن طريق مؤشر الدخل:

استناداً إلى هذا المؤشر يمكن اعتبار الفرد فقيراً إذا لم تمكنه قدراته المالية من الحصول على مكونات الحد الأدنى للرفاه، وتشير الحقائق إلى أن الحد الأدنى للرفاه يتباين كما ونوعاً بين المجتمعات بسبب التباين الثقافي والاجتماعي ودرجة التطور الاقتصادي والتقني، ولذلك من الخطأ عولمته بما قيمته دولار أمريكي واحد في اليوم كما ورد في تقارير المؤسسات الدولية حيث إن الحد الأدنى للرفاه في بلد ما لا يمكن أن يتطابق كما ونوعاً مع تلك في بلد آخر، وحتى في البلد الواحد يتوقع أن تتباين مكونات الرفاه من إقليم إلى آخر. وفي داخل الإقليم الواحد فإن مكونات الرفاه تتفاوت بين الريف والحضر بصورة واضحة.

2 - مؤشر الفقر الاستهلاكي:

توجد خمس طرق لقياس الفقر الاستهلاكي هي على النحو التالي:

أ- طريقة الطاقة الغذائية: وهي الحد الأدنى من السرعات الحرارية اللازمة للإنسان حتى يكون قادراً على أداء العمليات الحيوية والضرورية، وقد قدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة كمية السرعات الحرارية اللازمة للإنسان بنحو (2354) سعر حراري في اليوم الواحد، مع الأخذ في الاعتبار وجود اختلاف في هذه السرعات الحرارية وفقاً للسن والجنس ونوع النشاط.

ب - طريقة تكاليف الاحتياجات الغذائية: وتقوم على تقدير التكاليف اللازمة لشراء وجبة غذائية متزنة ومنخفضة التكاليف، وموصى بها من جهات علمية متخصصة، علاوة على الاحتياجات والمتطلبات الأخرى ذات التكلفة المنخفضة.

ج - طريقة حصة الأغذية: وتقوم على أساس تقدير التكلفة الدنيا لسلة غذائية تلبى احتياجات الطاقة الغذائية الدنيا مرجحة بنصيب الإنفاق غير الغذائي في مجموع استهلاك مجموعة فرعية تعرف عادة بمجموعة الفقراء.

د - طريقة خط الفقر الدولي: وتستخدم هذه الطريقة في أغراض المقارنات، حيث تظهر الفوارق القائمة بين الدول من حيث فقر القوة الشرائية، وتقوم هذه الطريقة على أساس أن الفرد الذي لا يمكنه الحصول على حزمة استهلاكية شاملة بقيمة

دولار واحد أمريكي في اليوم مقوماً بالقوة الشرائية الثابتة لعام 1993 يعتبر فقيراً. واستناداً إلى المقارنات الدولية يشكل إنفاق أقل من دولار يومياً حد الفقر الأدنى، وإنفاق أقل من دولارين يومياً حد الفقر الأعلى.

هـ - طريقة الاستهلاك النسبي: وبمقتضاها يتم تحديد خط الفقر كنسبة مئوية من متوسط الاستهلاك الوطني.

ثانياً- قياس الفقر باستخدام مؤشرات مجمعة:

تطورت مؤشرات قياس الفقر وأصبح التوجه الصحيح لقياس الفقر من خلال الاعتماد على العديد من المؤشرات التي قد يكون الدخل أحدها، إضافة إلى مؤشرات التعليم والصحة والترفيه والسكن وغيرها. وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات الأساسية التي تستخدم لقياس الفقر:

- 1 - دخل الأسرة على اعتبار أنه يعبر عن قدرتها على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية.
- 2 - الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على أساس ارتباطه بمستوى معيشتها.
- 3 - نسبة الإنفاق على المواد الغذائية.
- 4 - المؤشرات التغذوية (حصة الفرد من السعرات أو البروتين مقارنة بحاجته منها).
- 5 - كفاية الخدمات العامة مثل الخدمات الصحية والتعليمية، ودرجة الأمان الاجتماعي والضمان ضد الجريمة، والضمان ضد المرض، والبطالة، والكوارث، ومدى حرية التعبير عن الرأي.
- 6 - الوضع الصحي والغذائي، ونسبة الأمية، والالتحاق بالمدارس، والإنفاق على التعليم، ونوع السكن، وكثافة الإنفاق على المسكن.

1 - 3 أنماط الفقر الريفي:

يعتمد فقراء الريف في تأمين معيشتهم على الزراعة وبعض الأنشطة الأخرى المرتبطة بها، ويوجد الفقراء عادة في مناطق تتميز بانخفاض الإنتاج الزراعي لضعف خصوبة الأراضي وتدهور الموارد الطبيعية. وقد أجرى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عام 2003 دراسة صنف أنماط الفقر في معظم الدول العربية إلى خمسة أنماط رئيسية هي:

- 1 - الفقر المتداخل: حيث توجد جيوب من الفقر تعيش في محيط تتميز بالقدرة والثراء وحيازة الأصول الإنتاجية، ويحدث هذا النوع من الفقر نتيجة للحرمان المادي والاستبعاد.
- 2 - الفقر الهامشي: يوجد هذا النوع في المناطق الهامشية على الحدود النائية في الدول، ويحدث نتيجة لاندماج الحرمان المادي مع الانعزال والاستبعاد.
- 3 - فقر الازدحام (الاكتظاظ): يحدث هذا الفقر نتيجة زيادة الضغط السكاني على الموارد المتاحة ويترتب على ذلك الحرمان المادي واستبعاد فقراء الريف.
- 4 - الفقر الطارئ أو العابر: يمكن أن يكون الفقر مؤقتاً، ولكنه يتحول في أحيان كثيرة ويصبح فقراً مزمناً، ويحدث نتيجة التعرض للكوارث الطبيعية وضياع العمل وفقدان الشعور بالأمان.
- 5 - الفقر المزمّن: وينتج الفقر المزمّن من الانعزال والإبعاد والاعتماد على الغير، والافتقار إلى الأصول الإنتاجية.

1 - 4 أسباب الفقر الريفي:

تشير الأدبيات المتوفرة إلى تعدد أسباب الفقر الريفي وذلك اعتماداً على الظروف السائدة لكنها تجمع على أن من أهم تلك الأسباب ما يلي:

- الضغط السكاني وأنماط الاستغلال الزراعي.
- التمايز في النوع الاجتماعي.
- الضعف في قاعدة الموارد الطبيعية، والتدهور البيئي.
- الكوارث الطبيعية والنزاعات الأهلية.
- الافتقار إلى الدخل وإلى الأصول اللازمة للحصول على الضرورات الأساسية كالغذاء والمأوى والملبس والمستويات المقبولة من

الصحة والتعليم.

- الحرمان من التمثيل والمشاركة في مؤسسات الدولة والمجتمع.
- وعلى مستوى الدول العربية تختلف أسباب الفقر من قطر لآخر، فعلى سبيل المثال يمكن تلخيص أسباب الفقر في جمهورية مصر العربية في العناصر التالية:
- عدم توافر فرص العمل المنتج وزيادة أعداد المتعطلين بخاصة من الشباب.
- تدني مستوى الدخل لانخفاض الأجور وعدم زيادتها بما يتناسب مع زيادة الأسعار.
- الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات لانخفاض المعروض منها وزيادة الطلب عليها.
- الزيادة السكانية غير المتوازنة مع حجم الموارد الطبيعية.
- انخفاض حجم الأصول الإنتاجية وبخاصة الأرض الزراعية وذلك بسبب الزحف العمراني عليها وتبويرها وتجريفها.
- عدم مراعاة عدالة توزيع عائدات التنمية بين فئات المجتمع حيث يستأثر الأغنياء بالجزء الأكبر ولا يبقى للفقراء إلا الفتات من هذه المردودات.
- عدم قدرة المؤسسات الاجتماعية على القيام بدورها في مجال رعاية الفقراء وتقديم الدعم والعون اللازم لهم.
- ضعف الأداء الاقتصادي لكثير من قطاعات الإنتاج والاعتماد على أساليب إنتاجية بدائية غير قادرة على الوفاء بمتطلبات الأفراد.
- النزاع والدخول في الحروب والتناحر الاجتماعي حيث تلتهم الحروب وتستنزف قوى ومقدرات الشعوب، وقد عانى الاقتصاد المصري من تكاليف الحروب الكثيرة التي خاضتها مصر ولا زال يعاني من ديون هذه الحروب حتى الآن.
- انحياز السياسة المحلية لصالح فئة دون أخرى، أو لمنطقة على حساب أخرى مثل الاهتمام بالمناطق الحضرية وإغفال المناطق الريفية.
- الإهدار البيئي حيث يؤدي انخفاض مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع والزيادة السكانية إلى استنزاف موارد البيئة دون مراعاة لحق الأجيال القادمة فيها.
- تهيمش دور المرأة وعدم إدماجها في العملية الإنتاجية، وعدم الاعتراف بالدور الحيوي والمهم الذي يمكن أن تقوم به في مجال رفع مستوى معيشة أسرتها.
- ضعف ملكية الفقراء لعناصر الإنتاج حيث لا يملكون إلا قوة عملهم، مع تدني قدرتهم على أداء العمل لسوء الظروف الصحية والتغذوية التي يعيشون فيها.
- برامج الإصلاح الاقتصادي التي أدت إلى رفع الدعم عن الكثير من السلع والخدمات والتي كان يستفيد منها الفقراء مما زاد من معاناتهم وفقرهم.
- أما في المملكة الأردنية الهاشمية فيمكن تلخيص أسباب الفقر في العناصر التالية:
- الهجرات المتعددة التي تعرض لها الأردن منذ عام 1948 مروراً بالحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية وانتهاءً باحتلال العراق من قبل القوات الأمريكية حيث إن الحروب وعدم استقرار الوضع في المنطقة أدى إلى زيادة عدد السكان.
- الآثار السلبية لسياسات التحرير الاقتصادي على المناطق الريفية وخاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة الاقتصاد وما ينطوي عليه من تركيز شديد على قوى السوق، ورفع الدعم عن بعض المواد الغذائية والأعلاف والتي أدت إلى تراجع الكثير من صغار المزارعين عن العمل في الزراعة.
- محدودية الموارد الطبيعية والاقتصادية وضعف نموها مقارنةً بالزيادة السكانية بشكل عام.
- سوء استخدام الموارد بكفاءة عالية في المناطق الريفية والتي ترتب عليها ارتفاع نسبة الفقر في الريف.
- التدني في مستوى الخدمات وما يترتب على ذلك من أعباء إضافية على الدخل المحدود للفقراء.
- بعض الظروف الطبيعية والمناخية ومنها توالي سنوات الجفاف حيث أثر ذلك في تراجع الدخل المتأتي من الزراعة وبالتالي دخول فئات جديدة من أبناء الريف تحت خط الفقر.
- وفي الجمهورية العربية السورية تتلخص أسباب الفقر فيما يلي:
- انتشار الأمية: هناك علاقة قوية بين الفقر ومستوى التعليم فعدد الفقراء بين المتعلمين أقل من عدد الفقراء بين الأميين. وكلما ازداد مستوى التعليم قل عدد الفقراء لذلك نجد أن نسبة الفقراء تزداد في المناطق الشمالية الشرقية بسبب التسرب من التعليم الأساسي، وحصول نسبة كبيرة من السكان على التعليم الابتدائي فقط، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث البالغين وبالتالي انخفاض فرص العمل المأجور.
- تشتت الحيازات: تتسم الحيازات في أغلب المناطق السورية بالصغر وخاصة الساحلية والوسطى والجنوبية مما يعوق مكننة العمل الزراعي وبالتالي تسبب انخفاض الإنتاجية والدخل المزرعي.
- البطالة الموسمية: يعتمد الريف على العمل الزراعي الذي يؤدي إلى بطالة موسمية إذ أن أغلب الفقراء في الريف ليس لديهم غير العمل الزراعي ليزيد من دخل الأسرة.

- الهجرة الداخلية: تؤدي البطالة الموسمية إلى توجه الشباب للعمل في المدينة واستقرارهم فيها غالب الأوقات وبالتالي نقص اليد العاملة في الريف خلال مواسم الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض المردود.
- حجم الأسرة: توجد علاقة قوية بين حجم الأسرة والفقر، فالأسر التي يكون حجمها قليل تكون فرص الفقر فيها أقل بخاصة أن معظم الريفيين الفقراء هم من ذوي الحيازات الصغيرة.
- الافتقار إلى الخدمات: تفتقر أغلب مناطق الريف السوري للخدمات الاجتماعية والصحية والضمان الاجتماعي.
- وفي الجمهورية التونسية يمكن إرجاع أسباب الفقر الريفي إلى عدة عوامل منها ما يتصل بخصائص القطاع الزراعي، ومنها ما يتصل بالسياسات العامة. وهذه الأسباب تتمثل أساساً في:
- ضعف مردودية الإنتاج الزراعي: فالقطاع الزراعي في تونس وبالرغم من المجهودات المبذولة لتطويره ما زال يعاني من ضعف المردودية الإنتاجية بسبب العوامل المناخية من مناخ شبه جاف و تواتر سنوات الجفاف من جهة وعدم التحكم بالصفة المطلوبة في تقنيات الإنتاج الحديثة وهو ما يؤثر على دخل الفلاحين وقدرتهم على الإقتراض والسداد.
- صغر الحيازات الزراعية: وذلك أن أكثر من نصف عدد المزارع (53 %) لا تتجاوز مساحتها 5 هكتارات، ولا تتجاوز مساحة 73 % منها 10 هكتارات في حين أن المساحات من 50 هكتاراً فأكثر لا تمثل سوى 3 % من مجموع المزارع.
- العمر المرتفع للمزارعين: حيث إن عمر 37 % من المزارعين يتجاوز 60 سنة (مقابل 21 % في بداية الستينيات).
- التغييرات الاجتماعية ونقص في دور المرأة الريفية في القطاع الفلاحي.
- عدم توفر فرص تشغيل كافية أو ملائمة بالمناطق الريفية: وبخاصة أبناء المزارعين المتخرجين من مدارس عليا وهو ما يتسبب في بطالة من نوع جديد وتطلع مستدام للبحث عن فرص عمل داخل المدن.
- انعكاسات برامج الإصلاح الهيكلي وسياسات التحرير الاقتصادي التي اعتمدتها الدولة على الطبقات الضعيفة وهو ما أدى إلى وضع برامج خاصة للحد من تلك التأثيرات.
- ارتفاع نسبة السكاني السابق.

2 - مؤشرات الفقر الريفي في الدول العربية:

2 - 1 التوزيع النسبي للسكان تحت خط الفقر في الريف العربي:

- استناداً إلى تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام 2003 حول تقييم الفقر الريفي في دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا عام 2003 يبلغ إجمالي عدد الفقراء في اثنتي عشرة دولة عربية حوالي 78.6 مليون نسمة يمثلون حوالي 35.1 % من إجمالي سكان تلك الدول، ومن بينهم 52.1 مليون فقير يعيشون في المناطق الريفية يمثلون حوالي 44.6 % من إجمالي سكان الريف، وحوالي 66.3 % من جملة الفقراء في الريف والحضر، جدول (2-1).
- وتتركز ظاهرة الفقر بالدول العربية في المناطق الريفية، وإن تباين مستواها من دولة لأخرى. ويمكن تصنيف الدول العربية الاثنتي عشرة الواردة في جدول (2-1) طبقاً لكثافة الفقر الريفي إلى المستويات الثلاثة التالية:
- المستوى الأول: يضم مجموعة الدول التي تقل بها نسبة فقراء الريف إلى مجموع الفقراء عن 33.3 % وهي: جيبوتي والأردن ولبنان وتونس.
 - المستوى الثاني: يضم مجموعة الدول التي تتراوح بها نسبة فقراء الريف إلى مجموع الفقراء بين 33.3 % - 66.6 % وهي: الجزائر ومصر والمغرب.
 - المستوى الثالث: يضم مجموعة الدول التي يزيد بها نسبة فقراء الريف إلى مجموع الفقراء عن 66.6 % وهي: الصومال والسودان وسوريا واليمن وفلسطين.

جدول (1-2): الفقراء الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني في بعض الدول العربية

الدولة	إجمالي الفقراء (ريف + حضر)		فقراء الريف		% من إجمالي السكان	% من إجمالي الفقراء
	العدد	بالمليون نسمة	العدد	بالمليون نسمة		
الأردن	0.6	12.0	0.16	12	27	
تونس	0.6	6.0	0.2	6	33	
الجزائر	7.0	23.0	3.7	30	53	
جيبوتي	0.2	29.0	0.05	45	27	
السودان	26.4	85.0	17.6	87	67	
سوريا	4.4	27.0	3.4	45	77	
الصومال	7.7	85.0	5.9	90	75	
فلسطين	0.9	32.0	0.6	55	67	
لبنان	0.2	6.1	0.05	12	25	
مصر	18.0	26.5	10.8	29	60	
المغرب	5.7	19.0	3.6	27	64	
اليمن	6.9	38.0	5.7	41	83	
الجملة	78.6	35.1	52.1	44.6	66.3	

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقييم الفقر الريفي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2003

وترتفع نسبة فقراء الريف الذين تقع دخولهم دون خطوط الفقر المحددة على المستوى الوطني عن نظيرتها في المناطق الحضرية بما يتراوح بين 0.8% (مصر) في حدها الأدنى و17.2% (تونس) في حدها الأقصى جدول (2-2)، وقد يرجع ذلك إلى موسمية الدخل المزرعي في القطاع الريفي التقليدي، والاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية بما يحمله من مخاطر بيئية مرتفعة كالتقلبات المناخية وتأثير ذلك على مدى استدامة دخول المزارعين حيث لا يتضمن آليات فاعلة لتوليد الدخل بصورة مستمرة تضمن الحصول على الحد الأدنى من متطلبات الحياة. وتوضح البيانات الواردة في الجدول (2-2) نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني في الريف والحضر في بعض الدول العربية.

جدول (2-2): الفروق بين الفقر الريفي والحضري في بعض الدول العربية

الدولة	نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني			الفرق بين نسبة فقراء الريف إلى فقراء الحضر
	ريف	حضر	المتوسط الوطني	
الجزائر (1988) (1995)	16.6	7.3	12.2	9.3
	30.3	14.7	22.6	15.6
مصر (1996-95)	23.3	22.5	22.9	0.8
	18.0	7.6	13.1	10.4
المغرب (1991-90) (1999-98)	27.2	12.0	19.0	15.2
	29.2	12.0	19.9	17.2
تونس (1985) (1990)	13.1	3.5	7.4	9.6
	45	30.8	41.8	14.2
اليمن (1998)	76	53	68	23
سوريا (1989)				

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم (2004).

وعلى مستوى الدول العربية، وفي جمهورية مصر العربية على سبيل المثال، تشير البيانات الواردة بالجدول (3-2) إلى انتشار الفقر المطلق في المناطق الريفية بالصعيد تليها المناطق الحضرية بالصعيد، ثم المناطق الريفية بالوجه البحري، ويصل الفقر إلى أدنى مستوياته في المدن الكبرى، تليها المناطق الحضرية بالوجه البحري، ولا تختلف الصورة كثيراً عند استخدام مقاييس الفقر الأخرى، حيث إن المناطق الريفية في الصعيد تشهد أعلى معدلات في الفقر من حيث شدته وعمقه وتصل نسبة الفقراء إلى 33.7%.

وتشير نتائج دراسة التنمية بالمشاركة والمنفذة بمعرفة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية إلى أن نحو 57.6% من الفقراء المصريين يعيشون في المناطق الريفية، مقابل 42.4% يعيشون بالمناطق الحضرية، وأن صعيد مصر يستوعب نسبة كبيرة من الفقراء تفوق نصيبه النسبي من مجموع السكان على المستوى القومي، وبخاصة في المناطق الريفية حيث يعيش بها حوالي 32% من مجموع الفقراء على المستوى القومي، في حين لم تتجاوز نسبة الفقراء بريف الوجه البحري 15.4%.

جدول (2-3): انتشار الفقر في جمهورية مصر العربية

المناطق الحضرية والريفية	معدل فقر الدخل	عدد السكان الفقراء بالآلاف	التوزيع النسبي للفقراء (%)
إجمالي الحضر	22.5	5800	42.4
إجمالي الريف	23.3	7868	57.6
المحافظات الحضرية	16.0	1825	13.4
الوجه البحري:			
حضر	21.7	1527	11.2
ريف	15.4	3430	25
الوجه القبلي:			
حضر	35.0	2276	16.7
ريف	33.7	4349	31.8
إجمالي مصر	22.9	13668	100.0

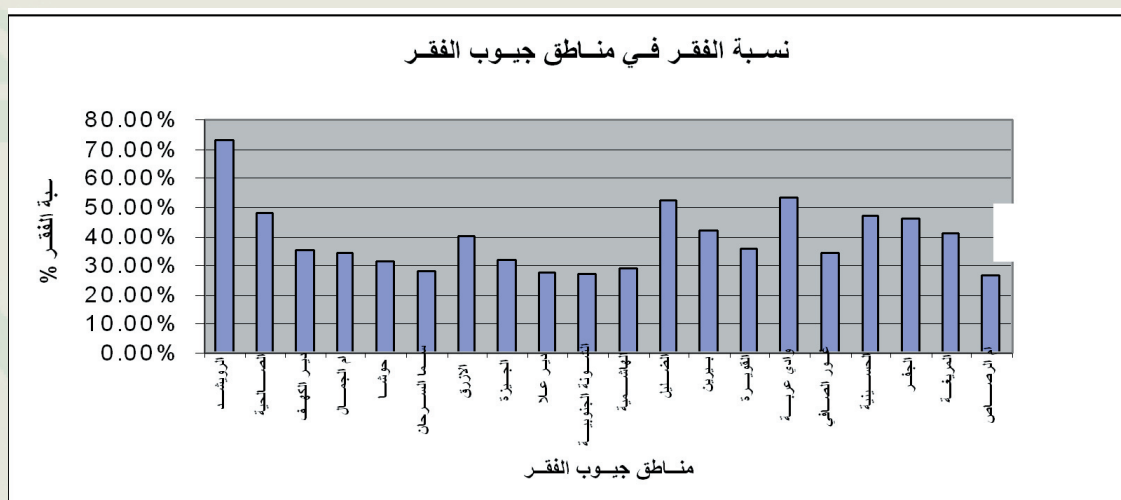
المصدر: وزارة التنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000.

أما في المملكة الأردنية الهاشمية واستناداً إلى دراسة الفقر التي تم إعدادها من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والبنك الدولي توجد (20) منطقة تزيد فيها نسبة الفقر عن 25% وبالتالي تم اعتبارها مناطق جيوب فقر في الأردن. وتضم تلك المناطق حوالي 254 تجمع سكاني وتنتشر في محافظات المفرق والزرقاء والعاصمة والبلقاء والعقبة والكرك ومعان.

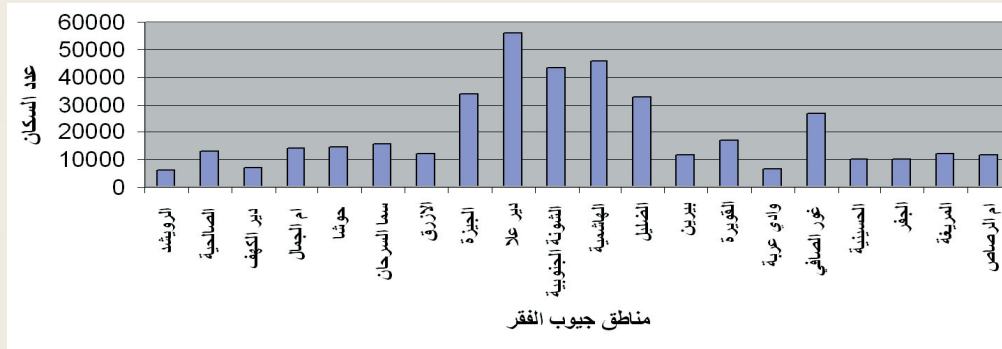
وقد اعتمد تحديد مناطق الفقر بشكل رئيسي على معيار دخل الأفراد وما يتم إنفاقه لتغطية احتياجاتهم من المواد الغذائية، الأمر الذي لا يعني بالضرورة أن مستوى الخدمات والبنى التحتية في مناطق جيوب الفقر لا يقل مستواه عن باقي مناطق المملكة التي لم تحدد كجيوب فقر.

واستناداً إلى نتائج تقرير دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية تتلخص مشكلة ارتفاع نسب الفقر والبطالة في المناطق المحددة كجيوب فقر بتدني الدخل للسكان في تلك المناطق والذي يعود إلى محدودية الفرص المتاحة في ظل نسب الإعالة المرتفعة، والتدني في مستوى الخدمات وما يترتب على ذلك من أعباء إضافية على الدخل المحدود للفقراء. كما أن برامج التصحيح الاقتصادي ورفع الدعم عن بعض المواد الغذائية والأعلاف وبخاصة الشعير أدت إلى تراجع الكثير من صغار المزارعين عن العمل في الزراعة، وكان لتوالي سنوات الجفاف الأثر في تراجع الدخل المتأتي من الزراعة وبالتالي دخول فئات جديدة من أبناء الريف تحت خط الفقر كما توضح الأشكال (2-2) و(3-2) عدد ونسبة سكان مناطق جيوب الفقر.

شكل (2-1): عدد سكان مناطق جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية



شكل (2-2): نسبة الفقر في مناطق جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية



وفي الجمهورية العراقية تبلغ نسبة الفقر 45% من إجمالي السكان البالغ عددهم 25.8 مليون نسمة، وينتشر الفقر الريفي جغرافياً في ثلاث مناطق رئيسية هي:

- المنطقة الشمالية: وتشمل بؤر الفقر الرئيسية في تلك المنطقة ما يلي:
- سكان المناطق الحدودية الجبلية المتاخمة لتركيا وإيران.
- سكان المناطق الجبلية العالية التي لا تتوفر فيها التربة الزراعية الصالحة للزراعة.
- سكان المناطق الشمالية السهلية غير مضمونة الأمطار.
- العمال الزراعيون وغير الزراعيين الذين لا مهنة لهم ويعملون كأجراء بشكل مؤقت من حين لآخر.
- المنطقة الوسطى: وتتركز بؤر الفقر في الفئات الآتية:
- مالكو الأراضي ذات المساحات الصغيرة والمحرومون من مستلزمات الإنتاج الزراعي لضعف مستويات دخولهم وارتفاع أسعار المستلزمات.
- فقراء الريف النازحون إلى المدن للحصول على فرص العمل.
- أصحاب البساتين المهملة التي تعاني من تدني إنتاجها بسبب إصابتها بالآفات الحشرية والأمراض والأدغال وقد لا تغطي إيراداتها تكلفة الإنتاج، وتتمركز هذه المجموعة من الفقراء في محافظات كربلاء وديالى وبابل.
- الريفيون القاطنون في مناطق البوادي الغربية من العراق وهؤلاء يمثلون الفئات البدوية المتنقلة المحرومة من المأوى والخدمات المدنية الأخرى.
- المنطقة الجنوبية: ويتمركز الفقر في هذه المنطقة في البيئات الآتية:
- بيئة الأهوار: ويطنها آلاف السكان الريفيين الفقراء المعزولين عن المجتمع الآخر ويعانون من الجهل والفقر والمرض.
- فقراء الريف في المحافظات الجنوبية (البصرة، الناصرية، العمارة والمثنى) وهم صغار المزارعين الذين انتشرت الأملاح في أراضيهم وانخفض إنتاجهم الزراعي أكثر من 60% من المعدل العام وهم يعيشون تحت خط الفقر المطلق.
- وفي الجمهورية العربية السورية ووفقاً لدراسة هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP المنفذة عامي 2004-2005 يوجد مليونان وعشرون ألف فرد يعيشون تحت الخط الأدنى للفقر وهم يشكلون نسبة 11.4% من عدد سكان القطر، ويمثل فقراء الريف منهم 61.7%. أما عدد الذين يعيشون تحت الخط الأعلى للفقر فهم يشكلون نسبة 30.1% من عدد السكان.

ويتركز الفقر الريفي في سوريا في المناطق الشرقية حيث تصل معدلات الفقر إلى أعلى درجاتها في المناطق الريفية للشمال الشرقي بنسبة 17.9% تليها المناطق الحضرية للشمال الشرقي 11.2% كما تتراجع إلى أدنى مستوياتها في المناطق الجنوبية 5.8%. ولا يتغير ترتيب المناطق عند قياسات الفقر الأخرى حيث تشهد المناطق الريفية للشمال الشرقي ليس فقط ارتفاعاً في نسبة الأسر الفقيرة لإجمالي السكان بل أيضاً إلى تدني معدل الإنفاق بصورة ملحوظة عن خط الفقر. وبوجه عام تزداد معدلات الفقر في المناطق الريفية بالمقارنة مع المناطق الحضرية حيث تكون نسبة حدوث الفقر في المناطق الريفية 1.5-1.96 ضعفاً عنها في المناطق الحضرية.

أما في الجمهورية اللبنانية فيمكن اعتبار أن أحدث ما هو متاح راهناً من معطيات حول الفقر (من زاوية علاقة الدخل بالإنفاق) يتمثل في ما خلصت إليه الدراسة التي أعدتها مؤسسة البحوث والاستشارات عام 2002، بطلب من "صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" الممول من الاتحاد الأوروبي. وبالرغم من أن هذه الدراسة استندت أساساً إلى الربط بين أجزاء من قواعد إحصائية عدة متاحة (دون القيام بأعمال ميدانية إضافية) إلا أنها توصلت، ولأول مرة، إلى الإحاطة بهذه الظاهرة، ليس فقط على المستوى الوطني أو على مستوى الحضر والأرياف، بل تجاوزت هذين المستويين حتى وصلت إلى مستوى القضاء. وقد أمكن - بالنسبة لكل من الأقضية الست والعشرين التي يتشكل منها لبنان تقدير خط الفقر الأدنى ونسبة الفقراء من إجمالي المقيمين إضافة

إلى فجوة الفقر، مستندة في ذلك إلى منهجية الحد الأدنى للسعرات الحرارية، أي إلى ما تتطلبه هذه الأخيرة من إنفاق على المأكل في مقابل إجمالي الدخل المصرح عنه من قبل الأسر. ولا بأس من التذكير مرة أخرى، إن تفاوت خط الفقر الأدنى من قضاء إلى آخر تأثر إلى حد كبير بحجم الأسر وتركيبها بحسب العمر والنوع الاجتماعي، إضافة إلى الوزن النسبي للاستهلاك الذاتي في كل من الأقضية المختلفة. ويلخص الجدول (4-2) ما انتهت إليه الدراسة من نتائج:

جدول (4-2): خطوط الفقر وعدد الأسر المقيمة دون خطوط الفقر وهامش الفقر في الجمهورية اللبنانية

القضاء	مجموع الأسر المقيمة	الأسر المقيمة في مناطق مدنية %	الأسر المقيمة في مناطق ريفية %	خط الفقر الأدنى (\$)	الأسر المقيمة في القضاء والتي متوسط دخلها دون خط الفقر %	هامش الفقر (\$) بالنسبة إلى خط الفقر الأدنى
بيروت	98,527	100.0%	0.0%	260	0.7%	(82)
بعيدا	111,385	99.5%	0.5%	277	1.4%	(106)
عاليه	38,021	86.9%	13.1%	313	0.4%	(224)
عكار	42,723	23.0%	77.0%	350	19.4%	(84)
بعلبك	43,347	61.7%	38.3%	338	21.8%	(80)
البترون	10,071	62.5%	37.5%	320	11.9%	(69)
بنت جبيل	13,746	63.4%	36.6%	330	16.7%	(95)
بشري	4,568	89.5%	10.5%	335	9.8%	(88)
الشوف	33,401	89.0%	11.0%	335	1.3%	(103)
حاصبيا	7,261	49.9%	50.1%	263	9.4%	(57)
الهرمل	6,277	65.7%	34.3%	355	22.2%	(122)
جبيل	17,218	55.5%	44.5%	319	2.2%	(25)
جزين	5,804	65.7%	34.3%	243	10.3%	(57)
كسروان	40,730	91.1%	8.9%	293	0.4%	(34)
الكورة	11,161	65.2%	34.8%	306	2.4%	(90)
مرجعيون	11,788	65.2%	34.8%	303	4.4%	(41)
المتن	103,173	94.8%	5.2%	308	1.8%	(85)
المنية	20,895	66.3%	33.7%	363	14.7%	(88)
النبطية	26,836	80.9%	19.1%	325	7.2%	(40)
راشيا	6,682	49.7%	50.3%	297	8.1%	(65)
صيدا	51,100	86.3%	13.7%	337	10.1%	(69)
صور	39,950	58.6%	41.4%	298	14.9%	(57)
طرابلس	50,941	100.0%	0.0%	347	9.4%	(96)
البقاع الغربي	13,209	41.9%	58.1%	327	6.1%	(96)
زحلة	37,991	84.2%	15.8%	332	9.2%	(84)
زغرتا	12,169	60.9%	39.1%	289	2.9%	(26)
لبنان	858,972	80.8%	19.2%	312	7.1%	(63)

المصدر: "Poverty Targeting System" إعداد مؤسسة البحوث والاستشارات بطلب من صندوق التنمية الاقتصادي الاجتماعي 2002.

إن أبرز ما يمكن استخلاصه من استنتاجات من هذا الجدول يتمثل في الآتي:

- إن نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر الأدنى - المقدّر وطنياً بنحو 312 دولار شهرياً - تصل إلى 7.1% من إجمالي الأسر، وتتفاوت هذه النسبة إلى حد كبير من قضاء إلى آخر، وتصل إلى حدها الأدنى البالغ 0.4% في قضاء كسروان الذي هو جزء من محافظة جبل لبنان، بينما تصل إلى حدها الأقصى في قضاء الهرمل مسجلة 22.2%. وبين هذين الحدين، تتفاوت نسب الفقر بحسب الأفضية المختلفة، مع تسجيلها معدلات تزيد على المعدل الوطني في 15 قضاءً من بين 26 قضاءً.

- لا تشير النتائج إلى أن العلاقة بين نسبة الأسر الفقيرة ومستوى الطابع الريفي للأفضية (المعبر عنه بنسبة المقيمين في مناطق ريفية داخل كل من هذه الأفضية) هي علاقة خطية بسيطة وخاضعة لمعادلات رياضية صارمة. ولكن مع ذلك، فمن أصل 15 قضاءً تزيد فيها نسبة الأسر الفقيرة عن المعدل الوطني، ثمة 10 أفضية تتجاوز فيها نسبة المقيمين في الأرياف مثلها على المستوى الوطني. وعلى سبيل المثال فإن نسبة الأسر الفقيرة في قضاء عكار الذي يحتل المرتبة الثانية بعد قضاء الهرمل يغلب عليه الطابع الريفي بنسبة 77% من إجمالي المقيمين فيه. وينطبق هذا على أفضية أخرى شديدة الفقر مثل أفضية المنية وصور وبعبك وبنت جبيل والبترون.

- إن توزع ظاهرة الفقر (المدقع) على عدد كبير من الأفضية، وبخاصة على الأفضية ذات الطابع الريفي نسبياً، يجب ألا يحجب النظر عن واقع أن هذه الظاهرة تبدو -عندما تنتقل من التحليل عبر النسب المئوية إلى التحليل بواسطة الأعداد المطلقة- شديدة التركيز نسبياً في أفضية محددة على حساب أفضية أخرى. فالأسر الفقيرة في خمس أفضية فقط (عكار، بعبك، الهرمل، المنية، صور) تشكل نحو 50% من إجمالي عدد الأسر الفقيرة في لبنان وبالتالي من المفترض أن ينطوي هذا الواقع على توجهات محددة بالنسبة لأولويات معالجة مشكلة الفقر، ولاسيما الفقر الريفي.

إن فجوة الفقر تتفاوت إلى حد كبير بحسب الأفضية المختلفة. وإذا وصل وسطياً إلى نحو 63 دولاراً شهرياً على المستوى الوطني، فإنها تنخفض إلى حد أدنى قدره 26 دولاراً في قضاء زغرتا وترتفع إلى حد أعلى قدره 224 دولار في قضاء عالية. ويشار إلى أنه كلما كانت فجوة الفقر ضعيفة كلما اقتربت الأسر الفقيرة من خط الفقر (الأدنى)، والعكس صحيح. وبشكل عام لا يكتسب تحليل فجوة الفقر دلالاته البعيدة المدى، إلا إذا ارتبط بحجم الظاهرة نفسها، أي بالوزن الديموغرافي للقضاء وبنسبة الأسر الفقيرة من إجمالي الأسر المقيمة فيه. وبهذا المعنى فإن فجوة الفقر البالغة حدها الأقصى في قضاء عالية ليست ذات شأن، متى علمنا أن نسبة الأسر الفقيرة في هذا القضاء لا تزيد على 0.4% من إجمالي الأسر المقيمة. وفي المقابل فإن لفجوة الفقر في قضاء الهرمل، والبالغة 122 دولار في الشهر أهمية كبيرة إذا ما تم ربطها بواقع حجم الفقر في هذا القضاء، الذي يبلغ نحو 22.2% من إجمالي الأسر المقيمة.

وفي الجمهورية التونسية تشير البيانات الواردة بالجدول (5-2) إلى أن الفقر لا يتركز بولايات أو جهات بأكملها بل في مناطق محددة تسمى "بجيوب الفقر" أو "مناطق الضل" ويمكن حصرها فيما يلي:

- مناطق الوسط الغربي حيث يوجد 44 ألف من فقراء الريف وتبلغ نسبة الفقر فيها 4.7%، وبمناطق الشمال الغربي حيث يوجد 12 ألف من فقراء الريف وتبلغ نسبة الفقر فيها 1.5% وهي مناطق جبلية ذات مناخ جاف وشبه معزولة جغرافياً.

- مناطق الجنوب الشرقي للبلاد حيث يوجد بها 20 ألف من فقراء الريف، وتبلغ نسبة الفقر فيها 6.7%، ومناطق الجنوب الغربي حيث يوجد بها 10 آلاف من فقراء الريف وتبلغ نسبة الفقر فيها 5.1% وهي كذلك مناطق صحراوية وذات مناخ جاف.

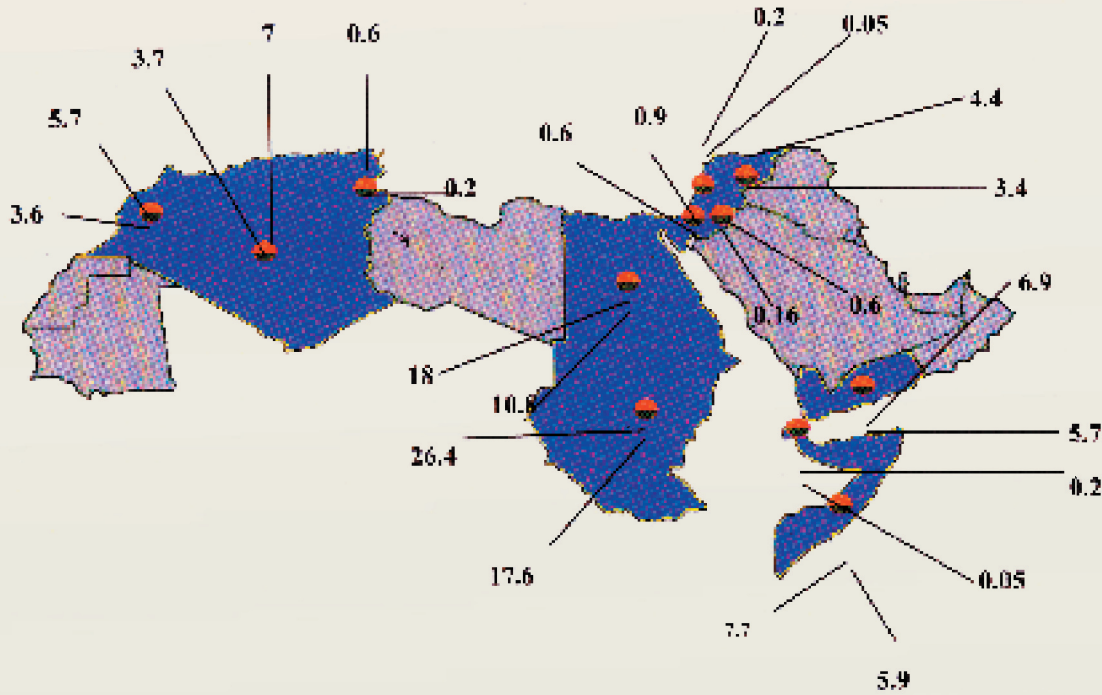
جدول (5-2): مناطق تركز الفقر الريفي في الجمهورية التونسية

المناطق	عدد السكان الفقراء (بالآلاف)	نسبة الفقر حسب الجهات %
الشمال الشرقي	11	2.2
الشمال الغربي	12	1.5
الوسط الغربي	44	4.7
الوسط الشرقي	6	1.0
الجنوب الغربي	10	5.1
الجنوب الشرقي	20	6.7

2 - 2 خرائط الفقر في الريف العربي:

استناداً إلى ما توفر من معلومات حول التوزيع النسبي للسكان تحت خط الفقر في الريف العربي في جدول (2-1)، فإن الشكل (2-1) يوضح مواقع الفقر الريفي وعدد الفقراء في بعض الدول العربية .

شكل (2-3): مواقع الفقر الريفي وعدد الفقراء في بعض الدول العربية



2 - 3 المجموعات المعرضة للفقر في الريف العربي :

دول لا تتوفر عنها معلومات	إجمالي عدد الفقراء
دول تتوفر عنها معلومات	الفقر الريفي بالمليون

تم تصنيف فقراء الريف في بعض الدول العربية وفقاً لخصوصية كل دولة، ففي جمهورية مصر العربية تم تصنيف فقراء الريف إلى المجموعات التالية:

1 - صغار المزارعين: يعتبر صغار المزارعين من أشد الفئات التي تعاني من الفقر وأكثرهم عرضة للمخاطر وذلك لهشاشة قاعدة الأصول الإنتاجية التي يملكونها، وأن أفقر المزارعين هم الذين لا يملكون حيازات زراعية، ويمارسون الزراعة في أراضي مستأجرة أو بالمشاركة في المحصول.

2 - البدو والرعاة: وهم الذين يعيشون في المناطق الصحراوية سواء بالصحراء الغربية أو الشرقية، حيث يعانون من قسوة الظروف التي يعيشونها، كما أن حياتهم وحياة حيواناتهم التي يرعونها ويعتمدون عليها في معاشهم ترتبط بتوفر الماء والعشب، كما أنهم يفتقرون إلى الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية.

3 - العمال الزراعيون (المعدمون): وهم الذين لا يملكون غير قوة عملهم، وكانت هذه الفئة موجودة قبل ثورة 1952 بنسبة كبيرة، وبعد قيام الثورة وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي استفادت هذه الفئة وأصبحت تحوز أراضي زراعية، غير أنه بفعل عوامل الميراث والتفتت الحيازي، وسياسات الإصلاح الاقتصادي ظهرت هذه الفئة من جديد وأصبحت تعاني من شتى ألوان الفقر.

4 - الأسر التي ترأسها النساء: يتصف فقر هذه الأسر بأنه من النوع المزمن أي المستديم وقد تزايدت نسب الأسر التي ترأسها نساء في المجتمع المصري وأصبح مفهوم المرأة المعيلة من المفاهيم التي كثر استخدامها وتردها، إضافة إلى مفهوم تأنيث

الفقر والذي يشير إلى ارتفاع نسبة الفقر بين الإناث. وبالتالي تكون الأسر التي تعولها امرأة أشد فقراً من الأسر التي يعولها رجال.

5 - المتعطلون والمتسربون من التعليم: يعتبر هؤلاء من بين الفئات الفقيرة في المجتمع المصري، لأن مثل هؤلاء لا يملكون إلا قوة عملهم، وعندما لا تكون لهم فرص عمل تضمن لهم دخل مستديم ثابت تزيد معاناتهم، إضافة إلى أن المتسربين من التعليم غالباً من أسر فقيرة لا تستطيع تعليم أبنائها، وبالتالي تستمر دائرة الفقر بل إنها تتسع.

أما في المملكة الأردنية الهاشمية فلا يوجد تصنيف معين لفقر الريف إلا أنه من المتعارف عليه أن هؤلاء هم الذين لا يتمتعون بملكية الأراضي، والأفراد والأسر ذات الممتلكات المحدودة، وصغار المالكين، والرعاة، والنساء الريفيات (لاسيما الأسر التي تديرها النساء)، ولا يشكل فقراء الريف مجموعة متجانسة واحدة، بل مجموعات مختلفة، وتشير الدراسات المتوفرة أن فئات وشرائح الفقراء في المجتمع الأردني هم:

1 - الفئة الأولى: الأسر الفقيرة التي تقع تحت خط الفقر المدقع أو المطلق وتصنف هذه الأسر الفقيرة إلى ثلاثة مستويات هي:

أ- المستوى الأول: أسر جميع أفرادها غير قادرين على العمل أما لكبر السن أو الإعاقة أو المرض بمرض مزمن أو العجز أو لصغر السن أو كونهم طلاب مدارس.

ب- المستوى الثاني: أسر فقيرة يوجد فرد أو أكثر من أفرادها قادرين على العمل إلا أنهم عاطلين عن العمل.

ج- المستوى الثالث: أسر تتعرض إلى كوارث طبيعية أو أوضاع اجتماعية أو اقتصادية أو طارئة أو استثنائية.

2 - الفئة الثانية: الأطفال الأيتام الذين يحتاجون إلى رعاية إيوائية في مؤسسة أو أسر بديلة أو كفالة.

3 - الفئة الثالثة: الأطفال أو البالغون المعاقون إعاقة شديدة أو متعددة عقلياً أو سمعياً أو بصرياً أو حركياً.

4 - الفئة الرابعة: الأرامل اللواتي يحتجن إلى عون ومساعدة لتربية أطفالهن.

5 - الفئة الخامسة: كبار السن الذين لا مأوى لهم (مشردون) أو لا يوجد أحد يشرف على رعايتهم.

6 - الفئة السادسة: الأحداث والأطفال المشردون أو الذين يستغلون أو يساء إليهم من قبل الأهل أو من قبل أشخاص منظمين.

1 - الفئة السابعة: أطفال الأسر غير المتماسكة الذين يتعرضون للإساءة أو سوء التنشئة الاجتماعية أو الإهمال أو أنهم يتعرضون لمخاطر نفسية أو صحية.

2 - الفئة الثامنة: السجناء والسجينات من الأسر الفقيرة الذين يحتاجون إلى إرشاد وتوجيه وخدمات اجتماعية.

3 - الفئة التاسعة: الأطفال مجهولو النسب أو أطفال السفاح.

4 - الفئة العاشرة: أفراد بالغين من الفقراء يحتاجون إلى تأهيل أو تدريب أو تشغيل.

وفي الجمهورية العراقية تم تصنيف فقراء الريف وفقاً لمعايير اقتصادية واجتماعية وبيئية كما يلي:

1. **الصف الأول:** ويمثلون معظم فقراء الريف، لأنهم مارسوا مهنة الزراعة وعشقوها واعتبروها مهنة مورثة عن آبائهم وأجدادهم وبالرغم مما يعانونه من فقر حاد فهم لم يهجروا أراضيهم وبيوتهم وهؤلاء هم صغار المزارعين الذين تملحت أراضيهم فأصبحت لا تصلح للزراعة.

2. **الصف الثاني:** وهم الذين يعملون بأجور زهيدة كعمال زراعيين أو في أعمال خدمية غير زراعية لا تدر لهم الدخل الكافي لمعيشة أسرهم، وبعض من أفراد هذا الصف لديهم حيازات صغيرة من الأرض لكنها تفتقر لمصادر المياه.

3. **الصف الثالث:** وهم مجموعة المزارعين الذين قست عليهم ظروف الزراعة والبيئة الريفية فهاجروا إلى المدن التي تتكفل بتشغيلهم وإعالتهم فدخلوا مع طوابع العاطلين عن العمل في المدينة، وقد يلجأ بعضهم لممارسة التسول أو ممارسة الأعمال غير المشروعة من أجل لقمة العيش.

4. **الصف الرابع:** وهذه المجموعة تضم أفراد العائلة الريفية التي تتولى النساء شؤون معيشتها. وبسبب التقاليد الاجتماعية الموروثة تجاه المرأة الريفية وفرض القيود على حركتها ونشاطها فإن أفراد هذه العائلة يعانون من فقر مدخولاتهم وتردي أحوالهم المعيشية ويعيشون في حالة الفقر المدقع والمطلق.

5. **الصف الخامس:** ويمثل هذا الصف مجموعة الرعاة المستأجرين لرعي قطعان الماشية وهؤلاء يشعرون بالعزلة والاغتراب.

6. **الصف السادس:** وهم مجموعة الفقراء من صغار السن الريفيين ذكورا وإناثا وهم يعانون من فراغ كامل ويمثلون البطالة الواسعة في الريف ويعتمدون في معيشتهم على آباء فقراء، وغالبيتهم لا يحسنون القراءة والكتابة، ويعانون من عزلة عن وسائل الاتصال مع المجتمع الخارجي.

7. **الصف السابع:** وهم مجموعة السكان الريفيين القاطنين في مناطق الأهوار ويعتمدون في معيشتهم على صيد الطيور والأسماك وبعض الصناعات الريفية ويفتقرون إلى الحدود الدنيا من خدمات الاتصال والتعليم والصحة وأغلبهم يعانون من أمراض خطيرة كالبلهارسيا والملاريا والتدرن الرئوي.

3 - استراتيجيات الحد من الفقر الريفي في الدول العربية:

3 - 1 مرتكزات إستراتيجية الحد من الفقر الريفي:

لا يستهدف هذا الجزء وضع استراتيجية قومية للحد من الفقر في الريف العربي، وذلك بسبب تباين كل من معدلات الفقر الريفي والقدرة على مكافحته بين الأقطار العربية، إلا أنه قد يكون من الملائم تحديد مرتكزات أساسية تناسب ظروف معظم الأقطار العربية. وفيما يلي عرض لأهم تلك المرتكزات:

3 - 1 - 1 وضع الفقر الريفي على قائمة الأولويات:

على مدى التاريخ البشري اهتمت المجتمعات العربية بقضايا الفقر وذلك لأسباب أخلاقية وإنسانية. لأن وجود الفقر ينتقص من كيان الإنسان حتى وإن لم يكن فقيراً. لذلك شرعت أعراف وقوانين اجتماعية تنطوي على البر والإحسان والتكافل الاجتماعي لمساعدة الضعيف، وتعطي أعمال الخير لصالح الفقراء قيمة اجتماعية يسعى كل مقتدر لنيلها. وفي المناطق الريفية العربية على وجه الخصوص عادة ما يقوم المجتمع خارج الإطار الرسمي بتنظيم شكل من أشكال الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان على مستوى الأسرة الممتدة والقرى والأحياء لمساندة الفقراء عند تعرضهم للنكبات والكوارث. وقد ترسخ هذا النظام الاجتماعي مع مرور الزمن حتى أصبح عنصراً أصيلاً لفلسفات فكرية ودينية تلعب دوراً محورياً في حماية الفقراء.

مناهج الحد من الفقر

رغم اختلاف الآراء حول أهم مناهج الحد من الفقر التي يجب أن تتضمنها إستراتيجية الحد من الفقر، إلا أن المناهج التالية تحتل الأولوية وهي :

1 - تمكين ودعم فقراء الريف : وذلك بالمشاركة في صنع التنمية وفي جني ثمارها من خلال مجموعة من الإصلاحات المؤسسية مثل الإدارة المحلية بالمشاركة، والعمل الجماعي في مجال إدارة الموارد الطبيعية، وتيسير الحصول على خدمات الائتمان الزراعي، وتطوير علاقات الشراكة مع المنظمات الأهلية غير الحكومية.

2 - تنويع مصادر الدخل لفقراء الريف : إن الاعتماد على الزراعة والإنتاج الزراعي كمصدر وحيد لدخل سكان الريف قد لا يكفي للارتفاع بمستوى معيشة الفلاحين وتخليصهم من دائرة الفقر الأمر الذي يتطلب توجيه أعداد من فقراء الريف للعمل في الأنشطة غير الزراعية كالعمل في النشاطات والمشاريع الحكومية والأهلية وبعض الأعمال التجارية والخدمية ذات المهارات الحرفية كتصليح المكينات الزراعية والأجهزة الأخرى مما يحقق إيرادات إضافية لفقراء الريف. كما يمكن تحفيز شباب الريف إلى إقامة مشاريع إنتاجية صغيرة تحقق لهم ولأسرهم موارد جيدة كمشاريع تربية النحل وإنتاج شتلات الخضر وتربية الدواجن والصناعات القروية والصناعات الغذائية.

3 - المساواة في النوع (الجنس) : تعتبر النساء أقل قدرة على إمتلاك الأرض الزراعية والحصول على الائتمان والتكنولوجيا والصحة والتعليم، وفي بعض الحالات التي لا تكون فيها النساء أشد فقراً من الرجال فإن أوضاعهن تكون أكثر هشاشة بسبب الوقت الذي ينفقنه في أداء الأعمال المنزلية إلى جانب الأعمال المزرعية والافتقار إلى سلطة إتخاذ القرار داخل الأسرة أو حتى المشاركة فيه.

4 - تحقيق مبدأ الحق في الغذاء الآمن: وذلك بتنفيذاً لتوصيات قمة الغذاء العالمية.

5 - تنمية البنية الأساسية الريفية : حيث يفقد المزارعون أكثر من 15% من الإنتاج الزراعي أثناء عمليات التسوق ونقل المحصول نتيجة لضعف شبكات الطرق ونقص أو عدم توفر خدمات التخزين المناسبة.

ولا زالت المجتمعات العربية وبخاصة في الريف تحتفظ بشكل من أشكال الحماية الاجتماعية للفقراء، ولا زال سلوك الفرد يتسم بالتكافل لمناصرة الضعفاء. ولكن أمام تحديات الفقر واتساع نطاقه ضعفت النظم الاجتماعية الريفية وأصبحت غير قادرة على التأثير الإيجابي في مجال الحد من الفقر الريفي، على الرغم من أن دورها لا يزال مؤثراً مقارنة بدور المؤسسات الحكومية من ناحية الاهتمام بقضايا الفقر ومناصرة الضعفاء.

وعندما توسع مفهوم الفقر ليتعدى نقص الدخل إلى قصور القدرة الإنسانية، أصبحت عملية مكافحته والحد من انتشاره فوق طاقات المجتمع ومؤسساته المدنية، ومن ثم أصبح لزاماً على الحكومات أن تضع قضايا الفقر عامة والريفي بصفة خاصة في أولويات اهتمامها في إطار تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

3 - 1 - 2 تشخيص الفقر الريفي:

يعد التشخيص الدقيق لحالة الفقر في الريف العربي من الركائز الأساسية لوضع إستراتيجية ناجحة في مجال الحد من الفقر الريفي. وتشتمل عملية التشخيص على إجراء المسوحات وتنفيذ الدراسات من أجل الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بحالة الفقر في الريف العربي. والحصول على هذه الإجابات يتطلب بالضرورة استخدام البيانات المتوفرة من مسوحات ميزانية الأسرة للتعرف على توزيع الدخل ثم تعريف الفقر وحساب خط الفقر. وتتكون نتائج تشخيص الفقر من مجموعة مؤشرات تشتمل على ما يلي:

- عدد الفقراء كنسبة من عدد السكان، ويقاس هذا المؤشر درجة إنتشار الفقر في المجتمع، ولكنه يعجز عن قياس درجة الفقر.

- مجموع فجوات دخول الفقراء عن خط الفقر كنسبة من خط الفقر (مؤشر فجوة الدخل) ويقاس هذا المؤشر عمق الفقر في المجتمع.

- قياس درجة عدم المساواة بين الفقراء، ويعكس هذا المؤشر حدة الفقر في المجتمع.

وتمثل قيم هذه المؤشرات قاعدة المعارف الكمية عن حالة الفقر في الريف العربي التي تنطلق منها عملية الإقلال من الفقر تحديداً للأهداف ومتابعة للإنجازات التنموية. أما التوزيع الجغرافي لهذه المؤشرات (خريطة الفقر) فيعتبر في غاية الأهمية إذ يساعد على توزيع الجهد التنموي جغرافياً حسب كثافة الفقر في المواقع المختلفة من الريف العربي خاصة لو صاحبت خريطة الفقر معارف كمية عن معدلات نمو الفقر في المواقع المختلفة وعلاقة ذلك بالنمو بالسياسات الاقتصادية السابقة. ولما كان الفقر بمفهومه الواسع لا ينحصر فقط في قلة الدخل أو الفشل في الحصول على الحاجات الأساسية، بل يشتمل على قصور القدرة الإنسانية المتمثلة في الحرمان من خدمات الصحة والتعليم والحصول على الماء الصالح للشرب والمشاركة الحياتية والسياسية، كان لا بد لقاعدة المعارف الكمية أن تشتمل على مؤشرات الفقر البشري بالإضافة إلى مؤشرات فقر الدخل.

وفي منظور التنمية البشرية هنالك فجوة تنموية كبيرة بين النساء والرجال في مستويات مؤشرات التنمية البشرية مثل مستوى التعليم، وتوقعات الحياة، والمشاركة الاقتصادية. وقد أدخل تقرير التنمية البشرية لعام 1995 دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس الذي يقيس نفس الأبعاد باستخدام نفس المتغيرات كدليل التنمية البشرية ليظهر أوجه إنعدام المساواة في الإنجاز بين المرأة والرجل. كلما زاد التفاوت بين الجنسين في التنمية البشرية، كلما انخفض دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس. وقد دلت نتائج تقرير التنمية البشرية لعام 1997 على أن هناك قصوراً كبيراً بين دليل التنمية البشرية العام ودليل التنمية المرتبط بنوع الجنس في معظم بلدان الوطن العربي مما يعكس درجة عدم المساواة في الإنجاز بين المرأة والرجل في الوطن العربي. ومثل هذا القصور بين الدليلين يحتم علينا، دون الدخول في تفاصيل أسبابه الثقافية والأيدولوجية، أن نسعى إلى تأصيل بعد النوع وتضمينه في خريطة الفقر حتى يتسنى لنا تحديد مساحة أرحب من الخيارات للنساء كمكون مهم في إستراتيجية الحد من الفقر العربي.

هذه القاعدة المعرفية عن كل أنواع مؤشرات الفقر وتوزيعها الجغرافي والنوعي داخل الريف العربي (خريطة الفقر) تستخدم لتحديد أهداف التنمية وتوزيع الجهد التنموي جغرافياً ونوعياً. كما يحتفظ بها كمخزون معرفي يستخدم كمرجعية لقياس الإنجاز في تحقيق أهداف التنمية. فإن أي إستراتيجية للقضاء على الفقر لا تستند على مثل هذه القاعدة من المعارف الكمية عن حالة الفقر، لا تعدو أن تكون سوى صياغة لأهداف مبهمة الكم والاتجاه يصعب متابعة وتقييم الخطوات نحو تحقيقها.

ولغرض توفير بيانات جيدة تسمح بإنشاء خرائط للفقر تنطوي على تأصيل بعد النوع يتطلب الأمر القيام بمسوح ميزانية الأسرة وتحليل البيانات بدرجة من الكفاءة تمكن من الفهم الجيد لحالة الفقر. وهذا بالضرورة يعني أن وضع إستراتيجية الإقلال من الفقر يعتمد اعتماداً حرجاً على تأهيل وجدية ثلاث مؤسسات محورية هي: مؤسسة إنتاج ونشر البيانات (مراكز الإحصاء)، ومؤسسة استخدام البيانات وإعداد خريطة الفقر (مراكز البحوث)، ومؤسسة صناعة القرارات وتنفيذها.

المرأة والفقر

تضمنت أهداف التنمية في الألفية الثالثة تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، كما أوصت ورشة العمل القومية حول سياسات وبرامج الحد من الفقر في الريف العربي والتي عقدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية بصنعاء/اليمن خلال الفترة 13-15 فبراير عام 2005 بضرورة إدماج منهج النوع الاجتماعي (الجندر) في السياسات والبرامج والمشروعات الموجهة للحد من الفقر الريفي.

وتميل الأسر التي تترأسها النساء إلى أن تكون أكثر فقراً من الأسر التي يترأسها الرجال وذلك بسبب معاناة المرأة العربية من مختلف صور التمييز النوعي وعدم المساواة في الوصول إلى مورد الأرض والإئتمان والتعليم والصحة والدخل والخدمات الإرشادية. ويؤثر هذا الوضع على القدرات الإنتاجية للمرأة وظروفها المعيشية بما يؤدي إلى توارث الفقر عبر الأجيال.

وتلعب العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المنطقة العربية دوراً محورياً في ترسيخ التمييز النوعي بين الجنسين حيث تقوم المرأة بأدوار متعددة أجمعت الثقافة المحلية أنها من صميم مسؤولياتها وهي في الغالب غير مدفوعة الأجر كالعامل في المزارع العائلية، ورعاية الحيوانات، وجمع الأخشاب، و جلب المياه، وإعداد وتجهيز الطعام، ورعاية الأطفال. وإيماناً بالدور الهام والفعال للمرأة في التنمية الريفية خصتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالعديد من المشروعات التي تساعد على دعم دورها الإنتاجي في إطار منهجية المشاركة والمساواة بين الجنسين في عملية التنمية، وتحقيق الدخل الكافي لتحسين الحالة المعيشية للأسرة.

3 - 2 القواعد الواجب مراعاتها عند صياغة الاستراتيجية:

يمكن تلخيص القواعد الواجب مراعاتها عند صياغة استراتيجية الحد من الفقر فيما يلي :

أ - تحريك المجتمع من خلال المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في كل العمليات والخطوات المتعلقة بتخطيط وتنفيذ الاستراتيجية.

ب- توجيه النتائج نحو المخرجات التي تفيد الفقراء.

ج - الإدراك الشامل لطبيعة الفقر بمحاوره المتعددة.

د - التنسيق بين شركاء التنمية (ثنائي، أو متعدد).

هـ- الاعتماد على منظور طويل الأمد لبناء الإستراتيجية.

وفيما يختص بالخطوات والمراحل الأساسية لصياغة استراتيجية ناجحة للحد من الفقر فلا يوجد مخطط شامل، أو برنامج عمل محدد، أو قالب ثابت لبناء استراتيجية ناجحة للإقلال من الفقر في دولة ما، ولكن يجب أن تعكس الخطوات والعمليات الواجب إتباعها كل الظروف والخصائص والأوضاع المحلية السائدة في كل دولة. ومع ذلك يمكن تقديم الخطوات العامة التالية كدليل للاسترشاد به عند صياغة استراتيجية الحد من الفقر:

(أ) وصف عملية المشاركة التي سيتم استخدامها في استراتيجية الحد من الفقر. بحيث تتضمن شكل المشاركة، وطبيعة الدواول وتكرارها، ومكان انعقادها، وملخص وافٍ عن القضايا الأساسية التي سيتم طرحها للمناقشة، ووجهة نظر المشاركين فيها، ودور منظمات المجتمع المدني وغيرها في مجال المتابعة والتنفيذ المستقبلي.

(ب) تشخيص شامل للفقر مع البدء بوصف من هم الفقراء وأين يعيشون وما هي أحوالهم وذلك باستخدام البيانات المتوافرة في هذا الشأن، وفي ضوء هذا التشخيص يمكن تحليل الحالة الاجتماعية والمحددات الهيكلية والمؤسسية من النمو والإقلال من الفقر.

(ج) العرض الواضح لبنود الإستراتيجية، وأوليات التكلفة المتعلقة بالسياسات الإقتصادية الكلية والهيكلية والاجتماعية التي تتضمنها الإستراتيجية. وتعد هذه الخطوة نقطة الارتكاز الأساسية لبناء الإستراتيجية، فالفهم العميق لكل من الفقر ومسبباته يقود إلى صياغة حزمة السياسات التي يجب أن تتضمنها الإستراتيجية الشاملة للحد من الفقر، ومن المهم ترتيب هذه السياسات وفقاً لأهميتها مع تحديد التكلفة الكلية لكل منها بدقة.

(د) تحديد الأهداف والمؤشرات والنظم المستخدمة في متابعة وتقييم الإنجازات، فالإستراتيجية الجديدة للإقلال من الفقر يجب أن تحدد بدقة الأهداف متوسطة وبعيدة المدى لنواتج الحد من الفقر سواء كانت نقدية أو عينية، والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم الناتج. ويجب أن تكون الأهداف والمؤشرات مناسبة لمتابعة وتقييم الفقر وأن تكون متسقة مع السياسات التي يتم إختيارها داخل الإستراتيجية.

3 - 3 المحاور الأساسية للاستراتيجية:

ينبغي أن تنطلق استراتيجية الحد من الفقر من فهم واضح لمسببات الفقر الجوهرية التي يمكن تصنيفها إلى مسببات مادية كما هو الحال في فقر الدخل وفقر الاستهلاك، ومسببات تتعلق بالتنمية البشرية وما يرتبط بها من فقر الصحة والتعليم والنقل والاتصال. ولكي تكون الاستراتيجية فاعلة وذات نتائج إيجابية يجب إشراك أفراد المجتمع المدني والأهالي في جميع الحلقات المتعلقة بإعداد استراتيجية الحد من الفقر. كما ينبغي الاعتماد على البيانات والمعلومات الكافية عن الفقراء وبيئتهم ومستوى فقرهم، وإضافة إلى ذلك يجب وضع مخطط تفصيلي لبنود الاستراتيجية وتكلفتها الكلية علاوة على وجوب أن تحدد بدقة الأهداف الأساسية والنظم المستخدمة في متابعة وتقييم الإنجازات. وبصفة عامة، تشتمل استراتيجية الحد من الفقر الريفي على المحاور التالية:

3 - 3 - 1 محور التنمية الزراعية:

يعتبر هذا المحور حجر الأساس في بناء الاقتصاد، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين أوضاع سكان الريف، وتخفيف حدة الفقر بينهم، ويتضمن محور التنمية الزراعية تنفيذ الإجراءات الآتية:

- تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي التي تحولت غالبيتها إلى أراضٍ مالحة.
- تنفيذ وإصلاح شبكات الري والصرف.
- إمداد المزارعين بالقروض الزراعية الميسرة لتحسين أوضاعهم الإنتاجية والمعيشية.
- تجهيز المزارعين بمدخلات الإنتاج الأساسية على أن تتحمل الدولة دعم أسعار تلك المدخلات كالبنور ذات المواصفات الجيدة والأسمدة الكيماوية والمبيدات والمكائن الزراعية.
- تنشيط أجهزة البحث العلمي الزراعي وأجهزة الإرشاد الزراعي لتقديم خدماتهما بشكل أفضل لتطوير قدرات الفلاحين وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته.
- تجهيز المزارعين بالتقانات الحديثة بأسعار مدعومة كتقانات الري بالرش والري بالتنقيط وكذلك المعدات والأجهزة الحديثة لخدمة وتطوير الانتاج.

3 - 3 - 2 محور التنمية البشرية:

يعتبر هذا المحور من المحاور الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند رسم السياسات المتعلقة بالحد من الفقر وذلك لارتباطه بالعنصر البشري. ويتضمن ذلك المحور الجوانب الآتية:

- إعادة النظر في التعامل الانفاقي والخدمي الذي تقدمه الدولة للمناطق الحضرية بشكل تحيزي مقارنة بما تقدمه للريف بما يعمل على تقليص الفجوة بين الريف والمدينة.
- إعطاء المرأة الريفية حقوقها الكاملة في ممارسة العمل الزراعي، واستخدام التكنولوجيا، وطلب القروض الزراعية، والمشاركة في منظمات المجتمع المدني، وإعطائها نصيبها من التعلم، والخدمات الصحية، بما يساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين.
- العمل على دعم البنى التحتية من خلال توفير خدمات النقل والمواصلات ووسائل الاتصال للمناطق الريفية.
- السعي لإشراك أبناء الريف في وضع الخطط واتخاذ القرارات: وهذا يعني كسر الحاجز النفسي الذي يفصل بين أبناء الريف والجهات غير الحكومية التي تسعى لمكافحة الفقر كمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية غير الحكومية والاتحادات والجمعيات المهنية والشعبية، وهذا الأسلوب سيحقق علاقات تشاركية لخلق الظروف التي تمكن فقراء الريف من استخدام مواهبهم ومهاراتهم الذاتية للخروج من دائرة الفقر.
- إقامة مشاريع للإسكان الريفي ضمن تصاميم حضارية مبسطة لاسيما وأن الغالبية العظمى من مساكن الفلاحين تقتصر إلى الحد الأدنى من مستويات النظافة والخدمات الإنسانية كالاقتدار للحمامات والمرافق الصحية ووسائل الراحة الأخرى.
- توفير خدمات الكهرباء وماء الشرب المأمون.
- تأمين الخدمات الصحية والخدمات الطبية للمناطق الريفية من خلال إقامة المراكز الصحية وتجهيزها بالمستلزمات الطبية المهمة لاسيما وأن نسبة عالية من سكان الريف يعانون في الوقت الحاضر من أمراض عديدة.
- توفير الخدمات التعليمية والتربوية وذلك بإعادة إعمار المدارس الابتدائية وزيادة أعدادها وفتح المدارس الثانوية المهنية وتجهيزها بالكادر التدريسي والمعدات اللازمة لاستيعاب أبناء الريف.

3 - 3 - 3 محور تنوع مصادر الدخل:

إن الاعتماد على الزراعة والإنتاج الزراعي كمصدر وحيد لدخل سكان الريف أمر ينطوي على الخطورة وقد يكون سبباً

في فقر الفلاحين إذ يتعرض الإنتاج الزراعي في بعض المواسم والسنوات إلى كوارث أو مشاكل طبيعية قد يخسر الفلاحون بسببها جهودهم ومواردهم كاملة. لهذا فإن الاعتماد على الزراعة وإنتاجها النباتي والحيواني قد لا يكفي للارتفاع بمستوى معيشة الفلاحين وتخليصهم من دائرة الفقر الذي يتطلب توجيه أعداد من فقراء الريف للعمل في الأنشطة غير الزراعية كالمعمل في النشاطات والمشاريع الحكومية والأهلية وبعض الفاعليات التجارية والخدمية والأعمال ذات المهارات الحرفية كتصليح المكنائن الزراعية والأجهزة الأخرى مما يحقق إيراداً إضافياً لفقراء الريف.

كما يمكن تحفيز شباب الريف إلى إقامة مشاريع إنتاجية نوعية تحقق لهم ولأسرهم موارد جيدة كمشاريع تربية النحل، وإنتاج شتلات الخضر، وتربية الدواجن، والصناعات القروية، والصناعات الغذائية، وغيرها من المشاريع التي لا يمارسها الكبار.

3-3-4 محور تقليل المخاطر :

يركز هذا المحور على تحسين الأمن، وتخفيض درجة التعرض للصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية واعتلال الصحة والعجز والعنف الشخصي، بإعتبارها جزءاً أساسياً من عملية تحسين الرفاه وتشجيع الاستثمار في رأس المال البشري. ويتطلب هذا إجراءات وطنية فاعلة لإدارة مخاطر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد بأسره، وآليات ملائمة لتخفيف المخاطر التي يتعرض لها الفقراء بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالصحة والبيئة. كما يتطلب بناء أصول الفقراء، وتنويع الأنشطة الأسرية، وتوفير مجموعة متنوعة من آليات التأمين كالتأمين الصحي.

وعلى مستوى الدول العربية فقد تم تناول المحاور السابق ذكرها ضمن خصوصية الدولة، ففي المملكة الأردنية الهاشمية مثلاً اشتملت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر عام 2002 على المحاور التالية:

- تحقيق فهم أفضل لمقاييس الفقر والحرمان في الأردن من أجل تنفيذ البرامج والخدمات بشكل أفضل من خلال التوجه إلى احتياجات الفئات الثلاث المستهدفة التي حددتها الإستراتيجية وهم فئة الفقر المدقع، وفئة العاملين الفقراء، والفئة القريبة من خط الفقر.

- زيادة المعونة المقدمة للمتفعين حالياً من صندوق المعونة الوطنية، وتوسيع قاعدة المعونات، وإعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية وبرامجه.

- القضاء على الازدواجية في برامج المعونة من خلال بناء نظام معلوماتي محكم للمستفيدين، والذين يتلقون مساعدات من صناديق المعونة في المملكة، وتحليل خصائص الفقراء واحتياجاتهم.

- دعم برنامج التمويل الميكروي المستدام، وتحسين الأمن الاقتصادي للأسر العاملة متدنية الدخل والذي يعتبر من البرامج الواسعة في الأردن.

- زيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية والبلدات الثانوية من خلال تنمية المجتمعات القروية، وتوفير البنى التحتية اللازمة للتطوير الاقتصادي.

- زيادة الشراكة من القطاعين العام والخاص لتحسين المستوى المعيشي للأردنيين، والحد من اعتمادهم على الحكومة، وتشكيل مجلس للشراكة يكون على مستوى رفيع من المعنيين في القطاعين، ودراسة تطبيق الخيارات التي تمكنها من الاستفادة القصوى بالمزايا التنافسية التي يوفرها انضمام الأردن للاتفاقيات الإقليمية والدولية كمنطقة التجارة الحرة العربية أو منظمة التجارة العالمية.

- ضمان إمكان حصول الفقراء على عناية صحية كافية وخدمات تنظيم الأسرة ضمن بيئة صحية.

- ضمان استجابة النظام التعليمي لاحتياجات الفقراء من خلال توفير المتطلبات الدراسية وتوفير اللوازم المدرسية للأطفال وتوسيع برنامج الغذاء المدرسي.

- زيادة ونشر التوعية العامة نحو الجهود المبذولة لمكافحة الفقر من خلال النشرات، وورش العمل، وإنشاء مواقع إلكترونية، والربط بين الشبكات لتسهيل تبادل المعلومات بالسرعة والدقة الكافية.

في الجمهورية التونسية ركزت المحاور الأساسية لإستراتيجية الدولة لمكافحة الفقر على ما يلي:

- إعطاء الأولوية لحماية الموارد الطبيعية من التدهور من أجل تثبيت أركان التنمية الشاملة والمستدامة.

- تقليل الانعكاسات السلبية للعولمة على الشرائح الفقيرة والضعيفة من السكان عن طريق النهوض بالدور الإنتاجي والاقتصادي للشرائح الفقيرة بهدف تحسين مستوى معيشتهم وتحسين دخلهم الريفي والعمل على إدماجهم في المجتمع وتطوير البنية التحتية وأساليب الإنتاج بالمناطق الريفية الفقيرة.

- اعتبار التنمية الزراعية المحور الأساسي للحد من الفقر وتوفير الأغذية بالكمية والنوعية المطلوبة حيث يعتمد سكان الريف في حياتهم على الزراعة بصفة أساسية.

- اعتبار الأقاليم قطباً تنموياً نشيطاً وإعطائها صلاحيات أكبر عن طريق توسيع صلاحيات المجالس المحلية ودعم الموارد المالية والبشرية للأقاليم في مجال التعاون اللامركزية.

- إشراك المجتمع المدني في مواجهة ظاهرة الفقر باعتماد مفهوم «التنمية المتضامنة» وعدم تحميل كل الأعباء على الدولة بخاصة في ظل محدودية مواردها.

- جعل التضامن قيمة أساسية في العلاقات الدولية، وفي هذا الإطار اقترحت مبادرة تونس منذ عام 1999 إنشاء صندوق عالمي

للتضامن يعمل على تخفيف وطأة الفقر في المناطق الأكثر احتياجاً ويسهم في إدماج تلك المناطق في الدورة الاقتصادية العالمية والتي صادقت عليه الأمم المتحدة في جلستها العامة بتاريخ 20 ديسمبر عام 2000. ويتضمن جدول رقم (1-3) أدناه أهداف استراتيجيات الحد من الفقر الريفي في بعض الدول العربية.

جدول (1-3) : نماذج من أهداف إستراتيجيات الحد من الفقر الريفي في بعض الدول العربية

الدولة	أهداف إستراتيجيات الحد من الفقر الريفي
المملكة الأردنية الهاشمية	- التوصل إلى فهم أفضل لمقاييس وملامح الفقر من أجل حسن توجيه البرامج والخدمات. - زيادة المعونة المقدمة حالياً للمستفيدين من صندوق المعونة الوطنية، وتوسيع قاعدة المعونات لتشمل أولئك الذين سبق تركهم، واستبدال المعونة النقدية المتكررة ببرامج جديد لتكميل دخل الأسر من خلال خلق فرص عمل للمثقفين. - دعم برامج تمويل المشاريع الصغيرة، وتحسين الأمن الاقتصادي للأسر العاملة متدنية الدخل. - زيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية والبلديات الثانوية من خلال تنمية التجمعات القروية ومجالس القرى المشتركة، وتطوير البنية التحتية، وتنفيذ المشاريع المولدة للدخل والأنشطة البيئية. - إشراك قيادات قطاع الأعمال في جهود إيجاد فرص العمل ومكافحة الفقر. - توفير الخدمات المناسبة للفقراء في مجال الرعاية الصحية والتخطيط الأسري. - التأكد من وفاء النظام التعليمي باحتياجات الفقراء. - تنمية الوعي العام بالجهود المبذولة للحد من الفقر. - إحداث توازن بين النمو السكاني والمصادر الطبيعية والاقتصادية. - بناء قدرات الموارد البشرية.
مملكة البحرين	- رفع مستوى الرعاية الصحية للأمهات والأطفال من سكان المدن والقرى. - تفعيل دور المنظمات الأهلية والأفراد والمقتردين للمساهمة في دعم الخدمات الاجتماعية. - تفعيل قوانين حماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني والقطع الجائر وحماية النخيل. - تحسين مستوى الخدمات المتاحة بالريف والمتعلقة بالصرف الصحي، والطرق والمواصلات، والصحة، والتعليم والثقافة، والترويج، والإسكان والمساكن، والكهرباء ومياه الشرب. - تنمية المساحات الزراعية أفقياً ورأسياً بإدخال نظام الزراعة في البيوت المحمية. - تحسين الإنتاجية الزراعية بإدخال الأصناف والسلالات الجيدة ذات الإنتاجية العالية، وتوفير الأسمدة الصناعية، والمبيدات بأسعار مدعومة، وتوفير القروض الميسرة بدون فوائد. - تمكين المرأة الريفية وفقراء الريف. - توسيع دائرة المشاركة الشعبية في برامج التنمية الريفية.
الجمهورية التونسية	- مواصلة تنفيذ البرامج الاجتماعية والتضامنية في مجالات الصحة والتعليم والسكن والغذاء لرفع مستوى معيشة الفقراء. - إعطاء الأولوية لحماية الموارد الطبيعية من التدهور. - إدماج الشرائح الفقيرة في المجتمع، وتطوير أساليب الإنتاج في المناطق الريفية الفقيرة لتحسين الدخل الريفي. - تأهيل المزارعين والعاملين في الزراعة فنياً واجتماعياً لتطوير قدراتهم المعرفية والمهارية للمساهمة الفاعلة في التنمية الزراعية. - توسيع صلاحيات المجالس المحلية ودعمها بالموارد المالية والبشرية. - إشراك المؤسسات الحكومية والأهلية في مجابهة ظاهرة الفقر.
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	- دعم القدرات الإنتاجية للفقراء وتوجيهها بمؤسسات ملائمة. - ترقية النمو الاقتصادي مع مساهمة الفقراء. - تعزيز مبدأ التضامن الوطني الذي يعتبر إحدى ركائز المجتمع الجزائري في القضاء على الأسباب المباشرة والهيكلية للفقر والتهميش. - تفعيل مشاركة المجتمعات في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة. - تمكين الفقراء من الحصول على القروض. - ضمان استمرارية برامج التكامل الاجتماعي للفقراء. - الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي. - ترقية سوق العمل وامتصاص البطالة في الوسط الريفي. - تطوير القطاع الفلاحي وتنمية الريف. - خلق ديناميكية كفيلة بتحقيق الاستقرار في الوسط الريفي. - وضع نظم للمتابعة والتقييم لظاهرة الفقر والتهميش.

- إشراك المؤسسات الحكومية والأهلية في الجهود الرامية إلى معالجة الفقر مما يتطلب التنسيق بينها وتحديد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل منها.

- وضع البرامج والسياسات المناسبة لمعالجة ظاهرة الفقر معالجة جذرية ودائمة وذلك من خلال تحويل الفقراء المحتاجين من مجرد متلقين للمساعدات إلى أعضاء منتجين يعتمدون على أنفسهم في سد احتياجاتهم وتوفير مستوى معيشي كريم.

- تحسين خدمات الصحة، والتعليم، والخدمات البلدية، ومعالجة مشاكل الإسكان وتوفير السكن الملائم للفئات المحتاجة من المواطنين.

- تحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية من خلال تشجيع التوسع في استخدام أحدث التقانات الزراعية.

- تمكين المرأة الريفية وتطوير قدراتها وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في الأنشطة التنموية.

المملكة العربية السعودية

- إعطاء الأولوية لتنمية القطاع الزراعي النباتي والحيواني وبخاصة القطاع التقليدي وتحقيق الأمن الغذائي.

- خلق فرص عمل في قطاعي الزراعة والخدمات.

- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الريف وذلك بقيام برامج التنمية الريفية المتكاملة لتقليل الهجرة من الريف إلى المدن.

- حسن استغلال الموارد الطبيعية وتنميتها.

- تحسين آليات المشاركة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية.

- تحسين مستوى الخدمات الصحية في التجمعات المحلية الريفية.

- تعزيز الوضع المالي للصناديق الاجتماعية وذلك بإجازة استراتيجية نظم الحماية الاجتماعية.

- نشر الوعي بأهمية الادخار وتكوين الجمعيات الائتمانية.

- دعم النشاط النسوي وتمكين المرأة من نشاطها الإنتاجي.

- دعم السياسات التي تستهدف الكفالة الشعبية للأيتام والطلاب والمعوقين.

جمهورية السودان

- تطوير الإنتاج الزراعي للإسهام في تحسين دخول المنتجين، والحد من الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية.

- الاستثمار الاقتصادي والمرشد للموارد الطبيعية والاستفادة منها بما يحقق استدامتها والمحافظة عليها من التدهور والاستنزاف والتلوث.

- الاهتمام بالتصنيع الزراعي لاستيعاب الفائض من الإنتاج.

- تطوير وتوثيق الصلات بين أجهزة البحث العلمي الزراعي والإرشاد والتعليم ومنظمات المزارعين مع تدريب الكوادر البشرية لمواكبة عملية تطوير الإنتاج الزراعي.

- تطوير نظام التمويل والإقراض المصرفي للمساهمة في تطوير الإنتاج الزراعي وتحديثه.

- اعتماد سياسات سريعة وتسويقية تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي وكفايته وتحسين نوعيته وبما ينسجم مع أحكام منظمة التجارة العالمية.

- تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي والسماح لكافة القطاعات بتوفيرها وضمان الرقابة عليها لضمان جودتها وفعاليتها.

- تحسين إدارة واستخدام مياه الري.

- تحسين إدارة المراعي الطبيعية في البادية السورية، وتنميتها، وتوفير مصادر الدخل للقائمين فيها لضمان استقرارهم.

- تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في عملية التنمية، وتدريبها على إكساب المهارات اللازمة لبناء المشاريع المولدة للدخل في مجال تصنيع الغذاء والصحة والتفصيل والعمل في الزراعة، وتقديم القروض للنساء الراغبات في تأسيس مشروعات خاصة بهن.

الجمهورية العربية السورية

- التنسيق بين المنظمات المختلفة العاملة في البلاد فيما يتعلق بالأنشطة الجارية للحد من الفقر لتغطية الفائدة من الموارد المتاحة.

- تحديد منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحد من الفقر وجوانبه المختلفة.

- تحديد أولويات الفجوة المعلوماتية عن الفقر البشري للعمل على تضييقها واستكمالها.

- إعداد خريطة للفقر من خلال استكمال البيانات الناقصة عن الفقر، وإدماج عمليات الحد من الفقر بالعمليات التنموية.

- تحسين الإنتاجية الزراعية

- تمكين المرأة الريفية وتعزيز مشاركتها في الأنشطة التنموية.

- تنمية الموارد الطبيعية.

- تحسين البنية التحتية الريفية مثل ترميم وصيانة الطرق التي تربط بين مناطق الإنتاج والأسواق، وصيانة قنوات الري وبناءات أخرى جديدة لزيادة الرقعة الزراعية المروية.

جمهورية الصومال

جمهورية العراق	- تشجيع عمليات الاستثمار الزراعي في المشاريع الإنتاجية الزراعية وفق شروط ميسرة. - تشغيل الخريجين والعاطلين والمفصولين من دوائر الدولة سابقاً. - إمداد المزارعين بالمستلزمات الزراعية المدعومة الأسعار. - تقديم قروض لصغار المزارعين عن طريق المصرف الزراعي لاستثمارها في تطوير العمل الزراعي وزيادة الإنتاج والدخل. - تسهيل إجراءات عمليات التسويق وشراء حاصلات الحبوب من الفلاحين بأسعار موازية للأسعار العالمية.
سلطنة عمان	- تطوير الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية على أسس سليمة وباستخدام أحدث التقانات المتاحة. - نشر طرق التربية الحديثة لنحل العسل في المناطق الريفية. - تشجيع الزراعة على استخدام تقنية البيوت المحمية لرفع الطاقة الإنتاجية من وحدة المساحة وتحقيق الزراعة المستدامة لزيادة دخل الأسرة الريفية وتأمين حياة كريمة لها. - تحسين السلالات المحلية من الأبقار والماعز والضأن بهدف زيادة إنتاجها كماً ونوعاً، وتحسينها ضد الأمراض. - حماية الثروة الحيوانية من الأمراض عن طريق إنشاء المحاجر البيطرية، والعيادات البيطرية وتشجيع القطاع الخاص على إقامتها. - تشجيع برامج سفن الشباب ورفع كفاءة الصيد الحرفي وتقديم القروض الميسرة للشباب في هذا الخصوص. - تعزيز وتنشيط دور المرأة الريفية في مختلف المجالات الزراعية، وتدريبها على استخدام التقانات الحديثة لزيادة الإنتاج، وتوجيهها إلى الأساليب الحديثة في تسويق المنتجات الزراعية.
دولة فلسطين	- تعزيز وتطوير الاقتصاد الدائم الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل تساعد على إيجاد بيئة مناسبة لإزالة الفقر. - تطوير مهارات وقدرات العاطلين عن العمل والفقراء العاملين، ورفع مستواهم الصحي، وتحسين ظروف معيشتهم. - تعزيز فرص مشاركة الفقراء في العملية الاقتصادية من خلال توفير الأرض ورأس المال وعناصر الإنتاج المطلوبة لهم. - تحسين مستوى التجمعات السكانية للفقراء. - تنظيم تنفيذ برامج ومشاريع للفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا يمكنهم المشاركة بالعملية الإنتاجية بهدف تمكينهم من الحصول على احتياجاتهم. - تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء والمتعلقة بالغذاء، والماء، والمأوى، والصحة والتعليم، والكهرباء والصرف الصحي. - تعظيم الربحية للمزارعين، ورفع مستوى معيشتهم، ورفع الكفاءة التسويقية للحاصلات الزراعية، وتشجيع الصادرات الزراعية. - الاستخدام الأمثل لموارد الأرض والحياة، والمحافظة عليها، والمحافظة على البيئة. - التأكيد على دور المرأة في الزراعة، ودعم الإرشاد النسوي. - توفير الخدمات البحثية والإرشادية الزراعية الفاعلة، وتقوية العلاقات بينها وبين التعليم الزراعي، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.
دولة قطر	- تحسين مكانة الأسرة ورعايتها. - دعم الأنشطة الإنتاجية للمرأة. - تشجيع المبادرات الوطنية والمشاركة الأهلية في الأعمال التنموية. - دعم القطاع الزراعي بالخدمات البحثية والإرشادية الزراعية لتحسين نوعية الإنتاج الزراعي وتلبية احتياجات المنتجين الزراعيين. - توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذور، وشتلات، ومبيدات، وأسمدة، ومضخات ري، وآلات الزراعة.
دولة الكويت	- خلق وظائف لجميع القادرين على العمل في الدولة. - وضع حد أدنى من الدخل للمواطن يرتفع تدريجياً خلال سنوات العمل. - تقديم تسهيلات متنوعة مجانية للمواطنين لخفض الأعباء المالية عليهم. - تقديم خدمات العلاج والتعليم المجاني لكافة المواطنين. - تقديم القروض الميسرة للراغبين في الزواج والبناء من المواطنين. - تحسين الإنتاجية الزراعية. - تنمية الموارد الطبيعية. - توسيع دائرة المشاركة الشعبية في برامج التنمية الريفية.

- تقديم المساعدة المباشرة للفقراء عن طريق المعونات الاجتماعية وبرامج المعاشات وتقديم القروض التعويضية دون فوائد، والقروض ذات الفوائد المدعومة للشباب العاطلين عن العمل لتمويل نشاطاتهم الصغيرة الهادفة لتوليد الدخل.

- توفير التعليم المجاني، وبرامج محو الأمية، وإعفاء الأطفال الفقراء من الرسوم الدراسية، والخدمات الصحية المجانية.

- دعم الخبز والدقيق والسكر والزيت للفئات غير القادرة.

- تقديم برامج ومشروعات التنمية الزراعية والريفية بهدف نشر أحدث التكنولوجيات الزراعية النباتية والحيوانية والسمكية، وإقناع الزراع بتبنيها، ووضعها موضع التطبيق في حقولهم بما يؤدي إلى الارتفاع بمستوى الإنتاجية والأرباحية للمنتجين الزراعيين.

- تحويل مشروعات الشباب للمساهمة في خفض نسبة البطالة وزيادة دخل الأسرة بما يؤدي إلى تحسين نوعية حياتهم.

- تعميق مبدأ المشاركة الشعبية، وتطبيق منهج اللامركزية في العمل مع المحليات، ونشر الصناعات الصغيرة بقروض ميسرة، وتنمية المرأة الريفية.

- تحقيق مستويات أعلى من التنمية البشرية، وخدمة الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود مثل المعاقين، وذوي الأمراض المزمنة، والشباب المتعطل عن العمل.

- التمكين الاقتصادي للمرأة خاصة المرأة الريفية والمرأة الفقيرة سواء في المناطق العشوائية أو المناطق المحرومة.

- التوسع في توفير الحاجات الأساسية والضرورية للفقراء ومحاولة خفض تكلفتها وذلك في مجالات الصحة، والغذاء، والتعليم، والتدريب، والسكن، والمواصلات حتى يكونوا أعضاء قادرين على المشاركة في العمل والإنتاج.

- إنشاء صناديق اجتماعية وتوفير التمويل والخبرات اللازمة لها لمد يد العون المادي والعيني والحرفي للفقراء، والعمل على إزالة المعوقات والمشكلات الروتينية والتنظيمية التي تحد من مشاركتهم في الاستفادة من خدماتها.

- توفير قاعدة من البيانات والمعلومات العلمية عن أعداد الفقراء، وأماكن تواجدهم وإمكاناتهم، ومجالات أعمالهم أو التي يرغبون في الالتحاق بها لضمان سلامة التخطيط العلمي لأية جهود تنموية تقدم للفقراء.

- التوسع في مشروعات التدريب التحويلي وبخاصة في بعض التخصصات التي يتضخم سوق العمل منها.

- تنشيط وتفعيل دور المنظمات الأهلية غير الحكومية والتنسيق بينها وبين السلطات الحكومية في محاربة الفقر.

جمهورية مصر العربية

- تحقيق النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل.

- توفير وتحسين الخدمات الاجتماعية المتعلقة بالسكن، والماء، والتعليم، والتأمين الصحي.

- تمكين أصحاب القرار من الإلمام بالاحتياجات المحلية للمواطنين.

- تحقيق الحماية الاجتماعية لمساعدة الفقراء، والمتضررين من الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي بالمناطق الريفية.

- بناء قدرات الأيدي العاملة لتكون قادرة على التأقلم مع التطور التقني، وعلى الاستجابة لفرص العمل المتطورة.

- حماية الموارد الطبيعية.

- تأهيل الزراعة ورد الاعتبار للمجتمعات القروية من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية بها.

المملكة المغربية

- تحسين مستوى معيشة المواطنين، ووصول الخدمات الاجتماعية الأساسية إليهم وبالتساوي في مجالات التعليم، والصحة، ومياه الشرب، والغذاء، والسكن، والاتصال.

- زيادة مخصصات القطاعات الاجتماعية والبرامج الموجهة لمحاربة الفقر.

- تحسين معدلات النمو الاقتصادي في محيط الفقراء فضلاً عن تنمية المصادر البشرية.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي بما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتحسين مستوى المعيشة.

- خفض معدل نمو السكان السنوي.

- تنمية الموارد البشرية.

- تحسين البنية التحتية، وتطوير الخدمات الاجتماعية في الريف، وربط المناطق النائية بالأسواق الحضرية.

- الاستغلال الأمثل للثروة السمكية.

- توفير فرص العمل للحد من مستويات البطالة الحالية وخفض التشغيل الجزئي.

- توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال وبخاصة الفتيات في الريف.

- تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في النشاط الصناعي لرفع مساهمته في الناتج المحلي.

- تعزيز دور المرأة والشباب في التنمية.

- تعزيز إدارة الموارد الطبيعية والبيئية، وتشغيل الفقراء في المشاريع الخاصة بها.

- توسيع دور المنظمات الأهلية باعتبارها شريك الحكومة في التنمية.

- تطوير شبكة الأمان الاجتماعي وتعزيز الترابط بين مكوناتها لتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمعاقين، والمشردين، والمسنين.

الجمهورية اليمنية



4 - سياسات وبرامج الحد من الفقر الريفي في الدول العربية:

لقد أشار البنك الدولي في تقريره حول التنمية في العالم 2001/2000 إلى مجموعة من السياسات المهمة التي يمكن أن تساعد بلدان العالم في الحد من الفقر ومن ضمنها ما يلي:

1. الاستثمار في التعليم الأساسي والصحة وتعزيز المساواة بين الجنسين كشرط مسبق للنمو الاقتصادي المستدام، ويمكن أن يولد النمو بدوره الوظائف وارتفاع الدخل.
2. زيادة إنتاجية المزارعين الصغار في البيئات غير الملائمة-أي غالبية الجائعين في العالم، وثمة تقدير يمكن الاعتماد عليه يشير إلى أن 70% من السكان الفقراء في العالم يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة.
3. تحسين البنية التحتية الأساسية مثل الموانئ، والطرق، والطاقة، والاتصالات.
4. وضع سياسة تنمية صناعية لرعاية أنشطة المساعدة في تنويع الاقتصاد وإبعاده عن الاعتماد على صادرات السلع الزراعية، ومنح دور نشط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
5. تشجيع الحكم الديمقراطي الصالح وحقوق الإنسان لإزالة التمييز، وتأمين العدالة الاجتماعية، وتحسين الرفاه لجميع الناس.
6. تأمين الاستدامة البيئية والإدارة الحضرية السليمة بحيث تكون التحسينات الناتجة عن التنمية طويلة الأمد.

وقد تم خلال العقدين الماضيين انتهاج العديد من السبل والآليات للحد من الفقر والظواهر المرتبطة به من قبل الدول العربية خاصة في الريف العربي. وفي هذا الصدد قامت العديد من الدول العربية ببناء السياسات الاقتصادية التي تؤدي للحد من التفاوتات التنموية بين الأقاليم الجغرافية وتسريع عجلة التنمية. كما عملت بعض الدول على تطوير البنى التحتية في المناطق الريفية ورفع إنتاجية الفقراء لتحسين دخولهم وظروفهم المعيشية فضلاً عن إعداد الدراسات حول الفقر وقياسه للمساعدة في وضع السياسات وتوجيهها للحد من الفقر الريفي. ومن بين هذه السياسات الهامة السياسات الاقتصادية الكلية، وسياسات الخدمات الاجتماعية وبخاصة الصحية والتعليمية وإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي، والسياسات الزراعية، والسكانية، وسياسات التنمية الإقليمية. وفيما يلي شرح موجز لكل منها:

4 - 1 السياسات الاقتصادية الكلية:

وتهدف تلك السياسات إلى زيادة وتوفير المخصصات اللازمة لتأمين الخدمات الأساسية الاجتماعية والصحية والتعليمية والشبابية وتطويرها، وتوسيع الخدمات الأساسية للفئات الاجتماعية الفقيرة من رعاية اجتماعية وصحية وتعليمية، وتوفير الدعم المالي لزيادة وتنويع برامج التدريب والتأهيل المهني وتقديم الدعم والتسهيلات المالية للمزارعين بشروط ميسرة لتشجيع الإنتاج الزراعي وزيادة ارتباط المزارعين بقراهم وأراضيهم وتحويل القروض إلى مساعدات غير مستردة واستخدامها في إقامة المشاريع الاقتصادية التي تحد من مشكلة الفقر والبطالة.

وتشمل السياسات الاقتصادية الكلية استحداث فرص العمل وذلك من خلال تشجيع إقامة المشاريع الهادفة إلى التشغيل الذاتي، ومشروعات الأسر المنتجة، وتشجيع وتسهيل إجراءات إقامة مشاريع التصنيع الزراعي، والمشروعات الريفية الصغيرة، وتوفير التدريب والتأهيل المهني للشباب للعمل في المشروعات الصغيرة، ودعم إنشاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية والتسويقية، وتقديم الحوافز للمشاريع المدرة للدخل وبخاصة في المناطق التي تعاني من البطالة، وتأجير أراضي الدولة (الأراضي الصحراوية) بأجور رمزية لقيام مشاريع عليها، وإعادة تأهيل وتدريب القوى العاملة لتتلاءم مع متطلبات الأسواق الخارجية، وإنشاء نظام ضمان ضد البطالة.

وتتضمن تلك السياسات أيضاً تمويل المشاريع الصغيرة والمنتجة وذلك بتوحيد كافة مصادر الإقراض الميسر الرسمية المحلية والدولية لإقامة المشروعات الصغيرة في صندوق واحد، والتوسع في توفير القروض الميسرة للجمعيات والتعاونيات لتتولى تمويل المشروعات الصغيرة لكافة أعضاء هذه الجمعيات، وتوفير المساعدات الفنية والخدمات المساندة وبخاصة التدريب من جانب المؤسسات الكبيرة التي تقدم خدمات التمويل للمشروعات الصغيرة بالفقراء والمتعطلين، وتبسيط وتقليل إجراءات الحصول على القروض للمشروعات الصغيرة، وتسهيل وتشجيع إقامة وتنفيذ المشروعات الصغيرة وتوفير مقومات نجاحها من تمويل وتدريب وحماية، ومنح النساء الفقيرات وبخاصة اللواتي يعلن أسر الأولوية في المنح والقروض والتدريب لإقامة مشاريع صغيرة منظمة أو غير منظمة وتوفير التمويل اللازم والخدمات الزراعية المطلوبة لتحسين إنتاجية الحيازات الزراعية التي يمتلكها الفقراء لضمان استمرارهم في العمل الزراعي، وتشجيع دعم المشروعات الصغيرة الكثيفة العمالة من خلال إعفائها من الضرائب وإعطائها فترات سماح وخفض أسعار الفائدة على القروض.

4 - 2 سياسات الخدمات الاجتماعية :

ساهمت التراكمات السلبية لفترات التخلف والحرمان في زيادة إفقار الفقراء في المجتمعات الريفية العربية، وعجز نسبة كبيرة من أفرادها عن إشباع حاجاتهم الأساسية والضرورية لهم ولأسرهم. وبالتالي ينطبق عليهم تعريف الفقر الذي وضعته الأمم المتحدة والذي ينص على أن الفقر يعني عدم قدرة الحصول على الخدمات العامة الأساسية مثل مياه الشرب النقية، والخدمات الصحية، والتعليم، والمواصلات، هذا بالإضافة إلى عدم توفر فرص العمل المناسبة والمجزية لأفراد الأسرة القادرين والباحثين عن العمل.

وللفقر تداعياته السلبية، فاستمراره يعني تدني الحالة الصحية، وتفشي أمراض سوء التغذية، وتدهور بعض المؤشرات الصحية مثل وفيات الأطفال الرضع، ومن هم دون سن الخامسة، والصحة الإنجابية وما يمثل كل ذلك من إهدار للموارد البشرية التي تعد أهم دعائم التنمية المستدامة.

ولقد شهدت الدول العربية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تقدماً ملحوظاً في مجال الخدمات الاجتماعية ولكنه لم يكن متكاملاً بين البلدان المختلفة أو بين المناطق الريفية والحضرية. ويتطلب التقدم في القطاعات الاجتماعية التزاماً طويلاً الأجل بأن تصبح الرعاية الصحية، والتعليم، وإتاحة مياه الشرب الآمنة، وخدمات الصرف الصحي متاحة لجميع المناطق ولكافة الفئات الاجتماعية في المجتمع. وحيثما لا يتوافر هذا الالتزام في الوصول إلى الفقراء الريفيين تظل الاحتياجات الاجتماعية مرتفعة ومن ثم تتزايد حدة الفقر.

أولاً - الخدمات الصحية:

تتعدد المشكلات الصحية التي يعاني منها فقراء الريف حيث تشتمل على أمراض سوء التغذية، ومشكلات رعاية الأمومة والطفولة، والأمراض المعدية والطفيلية. كما تشتمل على مشكلات ضعف البنية الأساسية في مجالات مياه الشرب النقية، والصرف الصحي، وتوفير المسكن اللائق، ومكافحة الحشرات الناقلة للعدوى، والتغلب على مشكلات التلوث البيئي المتعدد الأبعاد التي تمتد من الأغذية الفاسدة إلى مبيدات الحشرات. مما أدى إلى معاناة ملايين الريفيين من الفقر وما يرتبط به من حرمان غذائي، ومن مشكلات بيئية تعد مثالية لانتشار الأمراض.

وإذا اتخذنا من المؤشرات الحيوية أساساً لتقييم الأوضاع الصحية في الدول العربية من واقع الإحصائيات والمسوحات الديموجرافية التي تتم بمعرفة السلطات المحلية والإدارات المتخصصة في الأمم المتحدة، يمكن رسم خريطة إجمالية للواقع الصحي تتضمن ثلاثة مؤشرات بالغة الدلالة هي :

المؤشر الأول وهو الصحة الإنجابية ويعكسه معدل الخصوبة الإجمالي للمرأة، ويتمثل المؤشر الثاني في معدلي وفيات الأطفال الرضع وأولئك دون سن الخامسة، أما المؤشر الثالث فيشمل العمر المتوقع عند الميلاد.

1 - الصحة الإنجابية:

تهتم الصحة الإنجابية بصحة الأم والطفل والأسرة كوحدة متكاملة للنهوض بالمجتمع. وتعد الصحة الإنجابية من المكونات الأساسية للصحة العامة وبصفة خاصة في جانبها الوقائي. وتستهدف الصحة الإنجابية التمتع بمستويات صحية جيدة في جميع مراحل العمر ابتداءً من مرحلة الإخصاب ثم مرحلة الطفولة لتمتد إلى ما بعد سن اليأس، مع إعطاء أهمية خاصة لمرحلة المراهقة والإنجاب.

وتشير بيانات الصحة الإنجابية على مستوى الدول العربية إلى انخفاض معدل الخصوبة الإجمالي للمرأة العربية من 5-6 أطفال لكل امرأة خلال الفترة 1970-1975 إلى 1-4 أطفال لكل امرأة خلال الفترة 1995-2000. وإن كان هذا المعدل لا يزال أعلى بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ 2.0 طفل لكل امرأة عام 2000، إلا أنها خطوة جادة على الطريق نحو تكوين أسرة صغيرة الحجم تنعم بمستويات صحية لائقة.

وعلى مستوى الأقطار العربية، من المتوقع أن تبلغ نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أقصاها حوالي 48.9% في الجمهورية اليمنية، وأدناها في دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 21.1% عام 2015. كما يتوقع أن ترتفع نسبة الأطفال أقل من 15 سنة في كل من جيبوتي وعمان وموريتانيا واليمن إلى ما يزيد على 40% من جملة السكان. وهذا سيولد ضغوطاً متزايدة تتعلق بالإنفاق على التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية فضلاً عن انعكاسها على نسبة الإعالة وخاصة للأسر الفقيرة التي من المتوقع أن تزداد فقراً.



2 - وفيات الأطفال :

تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من أحد عشر مليون طفل يموتون كل عام على مستوى العالم ، ويتركز أغلبهم في الدول النامية نتيجة لسوء الأحوال الصحية والإصابة بالأمراض خاصة الناجمة عن نقص التغذية . كما وجد أن أغلب أطفال العالم الذين يعانون من نقص الوزن والبالغ عددهم 153 مليون طفل يتركزون في البلدان التي تعاني من نقص الغذاء.

وشهدت معدلات وفيات الأطفال تراجعاً سريعاً في الدول العربية حيث بلغت حوالي 4.6% عام 2000 بعد أن كانت حوالي 13.2% عام 1970 بمعدل انخفاض بلغ حوالي 65% وهو أعلى من نظيره على المستوى العالمي البالغ حوالي 42%. ولقد لعب تحصين الأطفال ضد الأمراض الرئيسية دوراً حيوياً في انخفاض معدلات الوفيات.

وخلال الآونة الأخيرة بذلت جهوداً كبيرة في مجال الحد من وفيات الأطفال بالمناطق الريفية باستخدام تقنيات منخفضة التكلفة كاستخدام محلول الجفاف لعلاج أمراض الإسهال، والتطعيم الموسع ضد شلل الأطفال ، والتطعيم الثلاثي ضد أمراض الدفتريا والسعال الديكي والتيتانوس.

3 - العمر المتوقع عند الميلاد:

يعد العمر المتوقع عند الميلاد مؤشراً جيداً للصحة العامة. ويتأثر بمستويات الوفيات السائدة، وتشير الدلائل في معظم الأقطار العربية إلى وجود علاقة عكسية بينهما. وارتفع العمر المتوقع عند الميلاد في الدول العربية بمقدار 14 سنة حيث انتقل من مستوى 51.9 سنة خلال الفترة 1975-70 ليصبح 65.9 سنة خلال الفترة 1995-2000. ولا زال أمام الدول العربية الكثير الذي يمكن أن تفعله بخاصة وأن هذا المستوى وإن اقترب من المستوى العالمي البالغ حوالي 66.9 سنة، إلا أنه لا زال متدنياً مقارنة بمناطق أخرى في العالم.

ويتباين العمر المتوقع عند الميلاد من دولة لأخرى في المنطقة العربية، إذ بلغ حده الأقصى في دولة الكويت حوالي 76.2 سنة، وحده الأدنى في جيبوتي حوالي 43.1 سنة. ويعزى هذا التحسن إلى مجموعة متشابهة ومتداخلة من العوامل من بينها التحسن الذي طرأ على مياه الشرب النقية، وخدمات الصرف الصحي، وحمولات التطعيم واسعة الانتشار، ومكافحة الأمراض الطفيلية، وتوفير الرعاية الصحية الأساسية والأدوية منخفضة التكلفة، والتوعية بقضايا التغذية، وحمولات تنظيم الأسرة.

ومن الإجراءات التي يمكن إبرازها لتطوير الخدمات الصحية تعميم خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال التوسع في تلك الخدمات وخاصة بالريف، ودعم وإنشاء مراكز الرعاية الصحية المتطورة، وتوفير الأدوية الضرورية، ورفع كفاءة العاملين في تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية. وكذلك تحقيق التكامل بين ما تقدمه الدولة من الخدمات الصحية مع ما تقدمه المنظمات غير الحكومية، وتكثيف البرامج الإعلامية والتثقيف الصحي لرفع درجة الوعي الصحي بين السكان، وتشجيع التأمين الصحي، وربط مجموعات مراكز الرعاية الصحية الأولية بأقرب مستشفى ، وزيادة حصة القطاع الصحي في موازنة الدولة، وإعطاء الأولوية للقطاع الصحي في برامج المعونات.

ثانياً - الخدمات التعليمية :

يؤدي التعليم سواء كان نظامياً أو موجهاً للكبار دوراً كبيراً في الحد من الفقر الريفي. وتوضح نتائج الدراسات أن المزارعين الذين حصلوا على قسط من التعليم يميلون أكثر من غيرهم لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، وأن المزارعين الأفضل تعليماً يحققون إنتاجية أعلى وعائد أكبر من أراضيهم. كما إتضح أن سنة من تعليم الأم ترتبط بانخفاض قدره 9% في وفيات الأطفال دون سن الخامسة ، وأن أبناء الأمهات الأفضل تعليماً يميلون لأن يكونوا أوفر صحة. وقد أشارت نتائج بعض الدراسات إلى أن تعليم الإناث يزيد من الدخل الأسري، ويساعد على تحسين الغذاء والصحة ويقلل من الفقر.

وتتسم المنطقة العربية كغيرها من الدول النامية بوجود فجوات واسعة بين قدرات الذكور والإناث من حيث الوصول إلى التعليم حيث بلغت فجوة الأمية بين الذكور والإناث في الريف المغربي 22.7%، وفي الريف المصري 30.5%، وفي الريف الجزائري 31.5%، وفي الريف الأردني 26.8%، وفي الريف السوري 41.3%. كما تباينت الموازنات الحكومية الموجهة للتعليم من دولة لأخرى، وإن انخفضت في بعض الدول عما كانت عليه في مراحل سابقة نتيجة لضعف النمو الاقتصادي وسرعة نمو السكان.

ولا يكفي التوسع في شبكة التعليم الأساسي للحد من الفقر ، فالمناهج الدراسية في حاجة إلى التحسين لتقابل احتياجات المجتمعات الريفية، والمدارس في حاجة إلى المزيد من الكتب الدراسية، والمعلمون في حاجة إلى تدريب أفضل.

ومن الإجراءات التي يمكن الأخذ بها لتطوير الخدمات التعليمية التوسع في برامج محو الأمية وتعليم الكبار ومراجعتها لتتواءم مع مناهج التعليم واحتياجات سوق العمل، وإشراك منظمات المجتمع المدني في جهود محو الأمية للتوسع في التعليم الأساسي وتحسين كفاءته ليشمل المناطق الريفية والبعيدة، وتسهيل التحاق الفتيات بالتعليم، وتوفير العناصر البشرية المتخصصة والمدرّبة في التدريس، وتطبيق إلزامية التعليم الأساسي للحد من التسرب وخاصة الفتيات، وتوفير احتياجات التعليم العام من المباني المدرسية وتجهيزها بمستلزمات التعليم، وتحسين كفاءة الإنفاق على التعليم، ودعم مراكز إنتاج الوسائل التعليمية والكتاب المدرسي للوفاء بالالتزامات العملية التعليمية في مختلف مراحلها ومستوياتها، وإدخال مادة اللغة الإنجليزية والحاسوب في مرحلة التعليم الأساسي وتعزيزها في مرحلة التعليم الثانوي، وتبني مؤسسات التعليم والتدريب لأنشطة إنتاجية مولدة للدخل واستخدام عائداتها لإصلاح وتطوير العملية التعليمية والتدريبية، وإنشاء مراكز ومعاهد متخصصة في مجال التقنيات الحديثة ونظم المعلومات لضمان توسيع دائرة إنتشار تلك المهارات والقدرات، واعتماد منهج التقييم الشامل ومعايير الجودة في التعليم الفني والتدريب المهني، ونشر الوعي في أوساط المجتمع بأهمية التنمية الشاملة لتشجيع الإلتحاق ببرامجه ودوراته، وتحديث وتطوير المناهج الأكاديمية للارتقاء والنهوض بالمستوى العلمي للجامعات وتحسين مستوى أدائها التعليمي، وتشجيع ودعم البحث العلمي ونشره لتحقيق استفادة المجتمع منه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية مقتنيات المكتبات من المراجع والكتب والدوريات والمجلات المتخصصة وتحديث نظمها وربطها بشبكات المعلومات المحلية والإقليمية والعالمية.

ثالثاً - إمدادات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي:

تؤثر الأحوال البيئية غير المواتية بوجه خاص على صحة الفقراء. فالأخطار البيئية التقليدية مثل الافتقار إلى مياه شرب آمنة، وصرف صحي، والتخلص من الفضلات يؤدي إلى انتشار أمراض الإسهال والملاريا والكوليرا بشكل وبائي. كما أن الأخطار الحديثة مثل تلوث الهواء يمكن أن يؤدي إلى التهابات في الجهاز التنفسي، بينما يظل التعرض للكيماويات والمبيدات والنفايات الزراعية والصناعية عوامل أخرى مؤثرة على صحة الإنسان.

وعلى المستوى العربي، بلغت نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة ومأمونة حوالي 86% عام 2000، وهي أعلى من المتوسط العالمي البالغ حوالي 81%. وبلغت نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي ملائمة على مستوى الدول العربية حوالي 81% مقابل 56% كمتوسط لدول العالم عام 2000. وفيما يتعلق بخدمات مياه الشرب الآمنة، والصرف الصحي الملائم تبين وجود فروق واضحة بين الريف والحضر بجميع الدول العربية لصالح المناطق الحضرية.

وإستناداً إلى ما سبق ينبغي التركيز على بعض الإجراءات لتحسين الخدمات الاجتماعية وهي: التركيز على النوع الاجتماعي (الجنس) في أي مشروعات تنموية، وتكثيف الجهود الرامية إلى الحد من الزيادة السكانية، وخلق مجالات جديدة للعمل والإنتاج تستوعب الأعداد المتزايدة من المتعطلين والذين يمثلون طاقة عمل هائلة يكون لها إسهامها الحقيقي في معاونة أسرهم على الخروج من دائرة الفقر، والتركيز على مفهوم العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع وأفراده، والتوسع في توفير الحاجات الأساسية والضرورية للفقراء خاصة في مجالات الصحة والغذاء والتعليم والتدريب والسكن والمواصلات، ومحاولة خفض تكلفة الحاجات الأساسية للفقراء، والتوسع في إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي لتوفير العون المادي والعيني للمسنين والمعوقين من الفقراء، وتنشيط وتفعيل دور المنظمات الأهلية غير الحكومية والتنسيق بينها وبين السلطات الحكومية في محاربة الفقر من خلال المشروعات التي تقوم بها وتقديمها للخدمات الصحية والتعليمية والثقافية للفقراء، والإهتمام بالبنية الأساسية في الريف وذلك بالتوسع في إنشاء المدارس والمستشفيات ومراكز التسويق والتدريب والطرق والمواصلات باعتبارها مقومات أساسية لبناء الإنسان وإدماجه في مجال العمل والإنتاج، وتوفير وسائل الإتصال والمعلومات للمزارع الريفي لربطه المستمر بالمستحدثات التكنولوجية الزراعية وتمكينه من تسويق منتجاته بكفاءة بما يؤدي إلى تعظيم الدخل.

مؤشرات التنمية البشرية

يتضمن دليل التنمية البشرية مؤشر مرجح للعمر المرتقب بالسنوات، والمتوسط الترجيحي لمعرفة القراءة والكتابة لمن هم فوق سن الخامسة عشرة، ونسب القيد بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالدولار الأمريكي بما يعادل القوة الشرائية. وتتأرجح قيمة دليل التنمية البشرية بين حد أقصى مقداره واحد صحيح، وحد أدنى يساوي صفر، وتتوزع الدول بين هذين الحدين طبقاً للقيمة المتحصل عليها، ويتميز دليل التنمية البشرية بإتاحة الفرصة لإلقاء نظرة شاملة على الوضع التنموي في بلد ما وليس مجرد استخدام الدخل فقط والذي قد لا يعكس الجوانب الأخرى للتنمية.

3 - 4 السياسات الزراعية:

تتناول السياسات الزراعية تخصيص الموارد الزراعية، وأسعار المنتجات الزراعية، والتمويل الزراعي، والبحوث الزراعية، والإرشاد الزراعي. وفيما يلي نقدم عرضاً مختصراً لدور بعض تلك السياسات في الحد من الفقر الريفي:

أولاً - سياسات تخصيص الموارد الزراعية:

تتناول هذه السياسات تعظيم الاستفادة من مياه الأمطار، ورفع كفاءة استخدام المياه وترشيدها، وتطبيق التشريعات والقوانين المنظمة للموارد المائية، وإدراج موارد المياه غير التقليدية ضمن موارد المياه المحتملة مثل مياه الصرف الصحي المعالجة وفق المعايير التي تمكن من إعادة استخدامها في الزراعة، والعمل على إيقاف التدهور في الموارد الأرضية، والتوزيع الأمثل للموارد الزراعية المحققة لزيادة الإنتاج والإنتاجية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لزيادة إنتاجية الوحدة من الموارد المحدودة، والعمل على زيادة المخصصات المالية الموجهة للزراعة من الموازنة المحلية، ورفع معدلات الإنتاج النباتي من خلال زيادة الغلة من وحدة المساحة، وإيجاد بيئة ملائمة تساعد على تحسين ظروف وكفاءة إنتاج المحاصيل المطرية وزيادة العائد منها، وتشجيع زراعة المحاصيل النقدية، والتوجه نحو الزراعة الكثيفة للمحاصيل ذات الميزة النسبية، وتشجيع الاستثمارات في المشروعات الصغيرة الملائمة للبيئة وخاصة لصغار المزارعين، وإصدار التشريعات اللازمة للمحافظة على الثروة الحيوانية.

ثانياً - سياسات البحوث الزراعية:

تسعى البحوث الزراعية إلى تطوير الإنتاج والإنتاجية على أسس مستدامة، وتطوير أصناف المحاصيل المختلفة، وتطوير الإنتاج الحيواني، وتنمية استخدامات موارد الأراضي والمياه والغابات والمراعي وذلك بهدف تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وبالتالي التخفيف من حدة الفقر الريفي.

وفي ضوء ذلك، تركز سياسات البحوث الزراعية على زيادة إنتاجية المحاصيل من خلال تطوير أصناف محسنة للمحاصيل الحقلية والبستانية قابلة للتسويق وقادرة على المنافسة في أسواق التصدير، كما تؤكد تلك السياسات على تطوير تقنيات إنتاج قابلة للتطبيق تساعد على الاستغلال الكفء للموارد المائية وتضمن تحقيق أهداف الأمن الغذائي لأفراد الأسرة الريفية. وتعمل أيضاً على تطوير نظام مكافحة متكاملة يقلل الاعتماد على المبيدات ويحمي البيئة الريفية من التلوث. هذا بالإضافة إلى تحسين إنتاج أراضي المراعي الطبيعية والمراعي العشبية، وتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية والداجنية والسمكية، وتطوير التقنيات الخاصة بتدوير المنتجات الزراعية الثانوية لإنتاج الأسمدة والأعلاف العضوية، وتشجيع إنتاج الزراعة العضوية لرفع معدلات التصدير، وتطوير تقانات الزراعة الحيوية، والبحث في أساليب تقليل الفاقد في المنتجات الزراعية فيما قبل وما بعد الحصاد، وتطوير أساليب إعادة استخدام موارد الأراضي المتدهورة ومقاومة التصحر للأغراض الزراعية، وتطوير أنظمة زراعية مناسبة للأراضي المستصلحة، وتعزيز قدرات المرأة الريفية وتفعيل مشاركتها في النشاطات الزراعية، وإنتاج التقنيات التي تساعد على زيادة دخل الأسرة الريفية.

ثالثاً - سياسات الإرشاد الزراعي:

تركز سياسات الإرشاد الزراعي على تطوير البناء المؤسسي للإرشاد الزراعي، وبناء قدرات كوادر العمل الإرشادي، وتوفير الإمكانات اللازمة للارتقاء بالمزارع إلى مستوى التقنيات المتطورة في الإنتاج الزراعي. كما تؤكد تلك السياسات على تقوية العلاقات والروابط المؤسسية بين الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية للمساعدة في نشر التوصيات الفنية الزراعية بين المستهدفين ومساعدتهم على تبنيها ووضعها موضع التطبيق في حقولهم، ونقل ما يواجههم من مشكلات فنية إلى البحوث الزراعية لإيجاد الحلول العلمية لها.

وتوصي سياسات الإرشاد الزراعي أيضاً باتباع منهج لامركزية تخطيط البرامج الإرشادية من القاعدة إلى القمة آخذاً في الاعتبار تشجيع مشاركة المزارعين بإعطائهم الفرصة للتعبير عن مشكلاتهم واحتياجاتهم إعمالاً لمنهج إدارة العمل الإرشادي بالمشاركة. وتتضمن سياسات الإرشاد الزراعي العمل على رفع كفاءة تسويق الحاصلات الزراعية، وتحسين صيانة موارد الثروة الطبيعية، وصيانة البيئة الريفية والمحافظة عليها من التلوث، وتطوير نظم المتابعة والتقييم للبرامج والمشروعات الزراعية للوقوف على آثارها الإيجابية للتأكيد عليها والاستمرار في تنفيذها، وكذلك آثارها السلبية لعلاجها والعمل على تلفيها. وتتبنى سياسات الإرشاد الزراعي تحسين مستوى إدارة المزرعة والمنزل الريفي، وتطوير الحياة الأسرية الريفية، وتنمية الشباب والمرأة الريفية وتعزيز أدوارهم التنموية في المجتمعات المحلية الريفية. كما تهتم سياسات الإرشاد الزراعي باختيار وتنمية القيادات المحلية الريفية لدورها الفاعل في دعم العمل الإرشادي الزراعي، وتأثيرها الكبير على إحداث التغيرات السلوكية لدى المزارع، ورفع معدلات تبنيهم للتوصيات الفنية الزراعية وليدة البحث العلمي الزراعي.

ويتطلب التنفيذ الكفء للسياسات الإرشادية الزراعية تعزيز العلاقة بين الإرشاد الزراعي وغيره من المؤسسات البحثية والتمويلية والتعليمية والتسويقية ومنظمات المزارعين وذلك من أجل التنسيق بين النشاطات المختلفة لتلك المؤسسات، وحسن الاستفادة من الإمكانات المتاحة لديها في دعم الرسائل الإرشادية وسرعة نقلها وتوصيلها إلى المستفيدين بها.

4 - 4 السياسات السكانية:

تهدف السياسات السكانية للتوعية بقضايا السكان والآثار المترتبة على معدلات الإنجاب العالية على الفرد والأسرة والمجتمع، وتوفير المعلومات عن سبل ووسائل تنظيم الأسرة، ومساعدة الزوجين في توقيت وتنظيم فترات الولادة، وتوفير خدمات تنظيم الأسرة وبخاصة الحديثة منها، مع تدريب وتوفير الأجهزة الفنية القادرة على تقديم هذه الخدمات، وتوفير الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة في المناطق الطاردة للسكان بهدف الحد من رغبة السكان في الهجرة، وإنشاء مراكز جذب اقتصادية بخاصة في المناطق الجديدة والنائية بما يحفز الشباب على الاستقرار في هذه المناطق ويساعد على إعادة توزيع السكان على الأرض، وتوفير التسهيلات الائتمانية والقروض الميسرة لأفراد القوى العاملة من المناطق الفقيرة بهدف تشجيعهم على إقامة المشروعات الصغيرة التي توفر لهم فرص العمل وترفع من مستوى معيشتهم.

4 - 5 سياسات التنمية الإقليمية:

تشمل سياسات التنمية الإقليمية منح الوحدات المحلية ومسؤولي التنمية صلاحيات كاملة في مواجهة مشكلة الفقر من حيث تحديد البيئات الفقيرة، وطرق انتشالها من الفقر وإعطاء الفقراء دوراً فاعلاً في قضاياهم من خلال المشاركة في طرح الحلول وتحقيق التوازن بين العوامل الاقتصادية والديموقراطية والجغرافية من أجل وقف تيارات الهجرة من الريف إلى المدن، وتأهيل وإعداد المجتمعات المحلية لتمارس دورها التنموي بصفته حق لها وواجب عليها وفق لامركزية تدريجية رشيدة، وإعطاء قرارات القاعدة الشعبية وبخاصة الفقراء الأهمية والاهتمام الذي تستحقه وخاصة فيما يتعلق بالتصدي لمشكلتي الفقر والبطالة، والمشاركة في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والعدالة في توزيع وتوجيه الإنفاق العام لخدمة المستحقين الحقيقيين، وتوجيه المزيد من الاهتمام بالمناطق النائية والأشد فقراً وذلك بتخصيص الجزء الأكبر من الاستثمارات لهذه المناطق لإقامة مشروعات تنموية توفر فرص عمل لأبنائها في المناطق الريفية.

وعلى مستوى الدول العربية يتزايد الإهتمام بسياسات الحد من الفقر الريفي كما هو الحال في المملكة الأردنية الهاشمية حيث يُنظر إلي مشكلة الفقر كمسألة اقتصادية اجتماعية تنتهج حولها برامج وآليات تحقيق الاستغلال الأمثل لطاقت الفقراء ورفع إنتاجيتهم لتحسين دخولهم وأحوالهم المعيشية، ولم تعد النظرة إليها على أنها مشكلة اجتماعية يُعتمد في التصدي لها على مبدأ الإحسان إلى الفقراء. وفي إطار التصدي لقضية الفقر والظواهر المرتبطة به، اعتمدت الأردن منهج الدراسات لتشخيص وقياس الفقر وصياغة وإعداد البرامج اللازمة للحد منه.

وتتبلور جهود الحكومة لمكافحة الفقر من خلال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر لعام 2002 أو الاستراتيجيات الأخرى للوزارات المساندة مثل الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية أو الاستراتيجية الوطنية للتعليم والخطة الاقتصادية والاجتماعية للتنمية والتي تشكل جميعها الهدف العام لحزمة الأمان الاجتماعي في مكافحة الفقر والبطالة من خلال:

- تحسين الظروف المعيشية والحياتية للفقراء والفئات الأقل حظاً من خلال زيادة فرص العمل أمام القادرين منهم على الإنتاج والباحثين عن العمل.

- رفع المستوى العام لدخول الأردنيين فوق خط الفقر المطلق، وتحسين الفرص الاقتصادية والاستثمارية للفئات الأقل حظاً.

- تطوير نموذج فاعل للتنمية الشاملة في المجتمعات المحلية الفقيرة وذلك من خلال تطبيق مختلف عناصر حزمة الأمان الاجتماعي في مناطق ريادية مختارة لتصبح أكثر قدرة على تلبية احتياجاتها التنموية.

أما في الجانب الزراعي فقد اشتملت الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية للأعوام 2002 - 2010 على مجموعة أهداف عامة نذكر منها:

- 1 - توفير فرص ومجالات عمل جديدة في القطاع الزراعي.
- 2 - زيادة دخول المزارعين والعاملين في النشاطات الزراعية المساندة.
- 3 - عدالة توزيع عوائد التنمية بين قطاع الزراعة وباقي القطاعات وداخل القطاع الزراعي.
- 4 - الحد من الهجرة من الريف إلى المدن.
- 5 - زيادة مساهمة المرأة في التنمية الزراعية.
- 6 - تأهيل المزارعين والعاملين في الزراعة فنياً واجتماعياً لتطوير استعدادهم المعرفي وقدراتهم على المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة.
- 7 - تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والظروف المعيشية لسكان الريف.

التنمية الريفية والفقر

التنمية الريفية هي عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة الريفية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً يقوم بها أساساً أبناء المجتمع الريفي بمبادراتهم وإسهاماتهم ومشاركاتهم الإيجابية والفعالة فكرياً وتخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً، وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير.

ولا بد وأن تكون التنمية الريفية ديمقراطية الطابع، ويشارك فيها جميع أبناء المجتمع الريفي بدءاً من تخطيطها ومروراً بتنفيذها وتحمل أعبائها، وانتهاء بتقويمها والاستفادة من نتائجها. حيث تعتبر مشاركة سكان الريف في مشروعات التنمية الريفية المقياس الجوهرية والضروري لمدى نجاحها. ومع الأهمية القصوى لمشاركة السكان الريفيين في جهود التنمية، فإن الدعم والمساعدة الحكومية الفنية والمادية تعد من الأمور الضرورية لأية برامج تنموية. وعلى الرغم من ضرورة الجهود الحكومية وأهميتها لإحداث التنمية الريفية المحلية، إلا أنها تعتبر جهود مساعدة ومكملة ومنشطة ومحفزة ومدعمة وليست الأصل والأساس والجوهر في التنمية. ووفقاً لرؤية البنك الدولي فإن الحد من الفقر يتطلب إتباع منهج للتنمية الريفية المتكاملة يشتمل على المحاور التالية:

- ضرورة الإهتمام بتنفيذ الأنشطة الزراعية وغير الزراعية في المناطق الريفية.
- تنمية موارد الريفيين وتعظيم دخولهم، والعمل على رفع مستوى معيشتهم من خلال نشر التقانات الزراعية المستحدثة بينهم ومساعدتهم على تبنيها ووضعها موضع التطبيق في حقولهم بغية تعظيم الإنتاج.
- الاهتمام بالإرشاد التسويقي وكسر احتكار السوق بما يحقق العائد المجزي لسكان الريف.
- تقوية العلاقات المؤسسية مع المنظمات التنموية المحلية الحكومية وغير الحكومية.
- توعية السكان الريفيين للاهتمام بالبيئة المحلية وتقليل الأضرار الناجمة عن التلوث البيئي، ويشمل ذلك بذل كافة الجهود للاستفادة من المخلفات الزراعية وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية تؤدي إلى زيادة دخل الأسرة الريفية، وتسهم في نظافة البيئة وحمايتها من التلوث.
- استمرار الاهتمام بتنمية المرأة بجانب الرجل في إطار ما يسمى حالياً "الجندر والتنمية".
- تشجيع شباب الريف على تنفيذ المشروعات الصغيرة لزيادة دخل الأسرة الريفية والارتقاء بمستوى معيشتها.
- الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء نظم المعلومات التي تستهدف تقوية الروابط بين المؤسسات البحثية والتعليمية والإرشادية والإقراضية والتعاونية والمنظمات غير الحكومية وبين المنتجين الزراعيين في جميع أنحاء الريف.

لقد جاءت الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية للأعوام 2002-2010 منسجمة في أهدافها مع ما ورد في المبادرات والسياسات التي أطلقتها الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الفقر والمعدة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في أيار 2002. ومما يجدر ذكره أن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية اشتملت على 130 مشروعاً بمختلف الأنشطة والمجالات بقيمة 500 مليون دينار، وإذا ما توفر التمويل الكافي لهذه المشاريع فستعمل على خلق فرص عمل جديدة وتشغيل أفراد وأسر لزيادة وتنويع دخولهم. وفي مجال الأوقاف فقد دأبت وزارة الأوقاف من خلال برنامج صندوق الزكاة على تقديم المساعدات لمشاريع مدرة للدخل على مستوى الأسرة التي تمنح صاحبها دخلاً يغنيه عن العوز وطلب المساعدة، وبلغ عدد الأسر التي تم تأهيلها عام 2001 (100) أسرة في مشاريع تربية الماعز الشامي والمهجن والأبقار الحلوب والنحل والأرانب والدجاج البلدي البياض وتصنيع مشتقات الحليب والخضار والفواكه، ويهتم صندوق الزكاة أيضاً بتوفير التمويل للنساء لتنفيذ المشاريع الإنتاجية.

وفي الجمهورية العراقية عمدت الدولة من خلال المؤسسات العاملة في هذا المجال مثل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم والمؤسسات الأخرى الحكومية وغير الحكومية إلى المضي بشكل عاجل لتخفيف حدة الفقر في البلاد من خلال السياسات الآتية:

- 1 - تشجيع عمليات الاستثمار الزراعي ودعوة أصحاب رؤوس الأموال من العراقيين والعرب والأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم في المشاريع الإنتاجية الزراعية وفق شروط ميسرة بهدف زيادة الإنتاج الزراعي وتشغيل الأيدي العاملة العراقية وتقليص أعداد العاطلين عن العمل وتخفيف حدة الفقر.

- 2 - فتح أبواب التعيين بشكل واسع للخريجين والعاطلين عن العمل والمفصولين من دوائر الدولة سابقاً وفي الوقت ذاته لجأت لتشغيل العمال الوقتيين في مجال الإعمار والأعمال البلدية والخدمية بأجور مجزية.
- 3 - إمداد المزارعين بالمستلزمات الزراعية المدعومة الأسعار.
- 4 - العمل على استقرار سعر الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.
- 5 - التزام الدولة بشراء حاصلات الحبوب من الفلاحين بأسعار موازية للأسعار العالمية مع وضع تسهيلات تسويقية في عملية استلام الحبوب.
- 6 - تقديم قروض لصغار المزارعين عن طريق المصرف الزراعي لاستثمارها في تطوير العمل الزراعي وزيادة الإنتاج والدخل.

وفي الجمهورية العربية السورية نفذت الدولة ومن خلال المؤسسات المعنية كوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والمياه والري والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والإعلام ووزارة الاقتصاد والتجارة مجموعة من السياسات والاستراتيجيات من أهمها ما يلي:

أولاً- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر وتهدف إلى إبراز المناطق التي يلتقي فيها الفقر والجوع مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأخرى وذلك باستخدام نظام المعلومات الجغرافية وتوجيه مشروعات الأشغال العامة لتوفير فرص العمل وتحسين البيئة الأساسية في المجتمعات المحلية الفقيرة.

ثانياً- تنفيذ البرامج التي تساعد على الإفلات من براثن الجوع والفقر وذلك من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية في المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة، وتنمية الموارد الطبيعية وصيانتها واستدامة استخدامها، وتطوير البنية الأساسية الريفية وسبل الوصول إلى الأسواق، وتعزيز قدرات توليد المعارف ونشرها، وتوجه السياسات والبرامج الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي إلى كافة فئات الشعب، مع إعطاء أهمية للمناطق الريفية لكونها المورد الأساسي للإمدادات الغذائية والزراعية ولوجود النسبة الأكبر من الفقراء والجياع فيها.

وفي الجمهورية اللبنانية اهتمت الدولة من خلال وزارات الصحة والتعليم والبيئة والشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي بإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية لتحقيق النمو بالبلاد. وتعمل الدولة على التوسع الأفقي في الزراعة، وزيادة فرص العمل والتشغيل خاصة في المناطق الريفية، واهتمت كذلك بالصحة والتعليم كما طورت التعليم المهني، واهتمت الدولة بالتنمية الاجتماعية كمنهج فاعل في التصدي للقضايا المتصلة بالفقر. وأطلقت الحكومات المتعاقبة عدداً من المبادرات والمحاولات الملموسة في معرض سعيها إلى بلورة استراتيجية لمكافحة الفقر بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. وأبرز هذه المحاولات يتمثل في الآتي:

أ- إطلاق ورشة تحديث معطيات مسح السكان والمساكن (عام 1996) من خلال دراسة جديدة.

ب- إطلاق برنامج الصندوق الاقتصادي الاجتماعي للتنمية في إطار مجلس الإنماء والإعمار وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي من أجل مكافحة الفقر في المناطق الريفية.

ج- إطلاق مشروع التنمية الاجتماعية (الممول جزئياً من قبل البنك الدولي) بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار.

د- أهداف الألفية الثالثة- تقرير لبنان: وهو برنامج تم إعداده من قبل منظمة الأمم المتحدة بإشراف من السلطات المحلية المعنية بقطاعات الصحة والبيئة والفقر والتعليم والمساواة على صعيد النوع الاجتماعي.

وفي الجمهورية التونسية قامت الدولة من خلال وزارات الفلاحة والمياه والتعليم والبنك التونسي وجهاز الضمان الاجتماعي والبرنامج الوطني لمكافحة المساكن البدائية بمعالجة القضايا الاقتصادية للفقر والظواهر المرتبطة به وذلك من خلال الإصلاحات الهيكلية في إطار المخطط التاسع للتنمية في تونس (1997 - 2001) الذي أدى إلى زيادة معدلات النمو، وتطوير الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، وتحسين مستويات الدخل، وزيادة حجم الصادرات، وتحسين مستويات المعيشة، وزيادة نسبة التشغيل باعتبارها الوسيلة المثلى للنهوض بمستويات دخول الأفراد والفئات الفقيرة. هذا إلى جانب انتهاز منهج المعالجة الاجتماعية للفقر لضمان تطوير الجوانب التعليمية والصحية للفقراء والفئات ذات الاحتياجات الخاصة حيث شملت تكثيف الاهتمام بالأوضاع الصحية للمواطنين وتطوير الرعاية الصحية الأساسية وترشيد المعالجة المجانية، والاهتمام المتواصل بالتعليم ورفع المستويات التعليمية للسكان وبخاصة سكان الريف، وإعداد برامج الضمان الاجتماعي وبرامج وصناديق العناية بالفئات الخاصة، ولقد تجسدت سياسات الدولة للحد من الفقر من خلال:

- تعبئة الموارد الطبيعية من موارد مائية، وغابات ومراعي، وموارد الصيد البحري وإحكام استغلالها، والمحافظة على المياه والتربة.

- النهوض بالفلاحة الصغرى بإعطائها ما تستحقه من عناية باعتبار الدور الذي تؤمنه على مستوى الإنتاج والتشغيل والتوازن العمراني.
- مواصلة الإصلاح الزراعي بانتهاج سياسة إصلاح زراعي وبرامج ضمن الوحدات المزرعية الصغيرة المشتتة في المناطق المطرية.
- تنمية الأنشطة المدرة للدخل في الريف وتنويع موارد الرزق.
- النهوض بالمرأة الريفية في إطار إدماجها الفعلي في مسار التنمية وذلك باعتماد المحاور الرئيسية المتمثلة في الرفع من قدرات الموارد البشرية النسائية بالريف.
- تدعيم دور الهياكل المهنية الفلاحية باعتبارها حلقة أساسية في التنمية الفلاحية نظراً لدورها في تأطير المنتجين.
- تأهيل القطاع الفلاحي وتحديثه ليكون مواكباً للتطورات وقادراً على استغلال التكنولوجيا الحديثة.
- تدعيم التدريب المهني الريفي عن طريق تطوير جهاز التدريب المهني بهدف رفع قدرات المهن والكفاءات الناشطة في القطاع الفلاحي.
- ولتحقيق الأهداف المتعلقة بمجابهة ظاهرة الفقر تم وضع عدة برامج ومشروعات محلية تركز على الفئات الريفية الضعيفة والمهمشة ومن هذه البرامج ما يلي:
- مشاريع التنمية الريفية المتكاملة كآلية للنهوض بالمناطق الريفية الفقيرة.
- برامج لتدعيم صغار الفلاحين.
- برامج الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة الريفية.

وفي سلطنة عمان تم اعتماد الدراسات البحثية، وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كمنهجيات أساسية لبرامج التنمية البشرية. فبجانب النمو المتحقق فقد شهدت البلاد تطورات غير مسبوقة في مجال التنمية البشرية حيث ارتفعت مستويات التعليم، وتمت مكافحة كل الأمراض المرتبطة بالفقر والأمية كما تم توفير الخدمات الاجتماعية للسكان في الريف والحضر على حد السواء.

وفي المملكة المغربية تضمنت المنهجيات والآليات إجراء العديد من الدراسات من أجل الإحاطة الدقيقة بمشكلة الفقر والظواهر المرتبطة به. واشتملت تلك الدراسات على دراسة التحقيق في واقع استهلاك ونفقات الأسر في المغرب (1984 - 1985)، وتقرير البنك الدولي حول المهمشين والفقر بالمغرب (1989)، ودراسة مستويات المعيشة للأسر (1991 - 1992)، ودراسة واقع النفقات العامة الاجتماعية على شرائح المجتمع محدودة الدخل (1993)، ودراسة معاناة الشرائح الفقيرة وتدابير حمايتها (1993)، ودراسة واقع سياسات الأسعار الزراعية على الشرائح الفقيرة. وتضمن المنهج المتبع للتصدي للفقر والظواهر المرتبطة به الاستفادة من نتائج تلك الدراسات لتحديد خط الفقر الغذائي ومستوى النفقات غير الغذائية من خط الفقر، ومن ثم إعداد وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج الحد من الفقر.

وفي جمهورية السودان ازداد اهتمام الدولة بالمناطق الأكثر فقراً والفئات السكانية الأكثر تعرضاً للظواهر المرتبطة بالفقر، وانتهج في ذلك منهج تحسين الإنتاج والإنتاجية بتلك المناطق وتحسين أوضاع أمنها الغذائي، وتمكين الفئات السكانية بالمناطق الريفية الأكثر تأثراً بالظروف غير المواتية ومساعدتهم نحو الاستقرار، وتأهيل البنيات الأساسية والوحدات الخدمية، وتنفيذ المشروعات الخاصة مثل مشروعات الأمن الغذائي وبرامج معالجة آثار الجفاف.

وفي الجمهورية الإسلامية الموريتانية تم وضع الآليات المناسبة للحد من الفقر الريفي بالتعاون مع المفوضية العليا المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر لشركاء موريتانيا في التنمية. وتضمنت تلك الآليات تقوية النمو الاقتصادي المستدام لتحسين الظروف المعيشية للسكان وترقية المشاركة.

وفي جمهورية جيبوتي والجمهورية اليمنية تم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وبعض المنظمات إتباع نهج الدراسات البحثية التشخيصية لوضع استراتيجيات للحد من الفقر تضمن زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتطوير الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية، وإحداث تنمية ريفية مستدامة. كما اعتمدت تلك الدولتان مبدأ المشاركة للحد من الفقر في إطار استراتيجية طويلة المدى للتنمية الاقتصادية. وتقوم اليمن بالإعداد للخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من حدة الفقر (2006 - 2010) والتي تعمل على تحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية، وتحسين عجلة النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص العمل والتعليم الأساسي لجميع الأطفال وبخاصة الفتيات في الريف، وتطوير الخدمات الاجتماعية في الريف، وربط المناطق النائية بالأسواق الحضرية.

5 - تمكين الفقراء في الريف العربي :

تضمنت إستراتيجية الحد من الفقر الريفي في معظم الدول العربية خمسة مداخل رئيسية هي : تمكين ودعم فقراء الريف، وتنويع مصادر الدخل، والمساواة في النوع الاجتماعي، وتحقيق مبدأ الحق في الغذاء، وتنمية البنية الأساسية الريفية. وقد خلصت الدراسة القومية حول الحد من الفقر الريفي في الدول العربية التي نفذتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 2002 إلى أهمية أن تعمل تلك المداخل بالتوازن لكسر الحلقة الخبيثة المطلقة للفقر بمفهومه الشامل والمعني بتنمية القدرات الإنسانية. إلا أن قصور الموارد المادية في أغلب الدول العربية بخاصة الفقيرة منها جعل من العسير التعامل مع ظاهرة الفقر الريفي من منظورها الكامل. وقد اقتضت نقطة البداية في أغلب الدول العربية على المدخل الذي يستهدف تنويع مصادر الدخل لتحسين الأوضاع الاقتصادية للفقراء بزيادة دخولهم.

5 - 1 مفهوم التمكين :

يمثل مفهوم التمكين Empowerment عنصراً حيوياً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية وهو يعبر عن تعزيز وتقوية قدرات الفئات المهمشة في المجتمع بما يمكنها من التغلب على كافة العقبات وأوجه التمييز والتي تقلل من فرص الحصول على حقوقهم والوصول إلى كافة الموارد والخدمات المتاحة وامتلاكهم لأدواتها وإدماجهم في اتخاذ القرار. ويشمل تعريف التمكين تعزيز مشاركة الفقراء في صنع التنمية وجني ثمارها، وتمكينهم من بناء القدرة على إحداث التأثير في الآخرين على مستوى الأسرة وعلى مستوى المجتمع وعلى المستوى القومي.

ونظراً للدور الهام الذي يلعبه الشباب والمرأة في تحسين الأحوال الاقتصادية للأسرة، وفي ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر اللتين يعانيان منهما يكتسب التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب الريفي ومنحهما حرية التحكم في القرارات الخاصة بأنشطتهما الإنتاجية والاقتصادية وذلك من خلال منحهما التسهيلات اللازمة للحصول على قروض لمشروعات صغيرة ومتناهية الصغر.

5 - 2 منهجية التمكين :

على الرغم من انهماك الفقراء في الكفاح من أجل البقاء، فهم يريدون فرصاً بالحصول على الائتمان اللازم في صورة قروض ميسرة لإقامة مشروعات صغيرة يعملون بها وتضمن لهم دخلاً مستقراً. وتتطلب دعوة الفقراء لتبني فكر العمل الحر إثارة اهتماماتهم بجذوى حيازة أحد المشروعات الصغيرة، وتوفير المناخ المناسب لوصول المعرفة الفنية المرتبطة بخطوات تنفيذ المشروعات الصغيرة. وفي هذا المجال يستطيع جهاز الإرشاد الزراعي وغيره من الأجهزة المدعمة لنشاط المشروعات الصغيرة أن يساعد على إحداث التغيير المرغوب فيه من خلال تخطيط وتنفيذ البرامج الإرشادية المناسبة التي تسهم في تبصير الريفيين بما يجب أن يسلكوه للإفلات من أغلال الفقر وقيوده. وتستهدف هذه البرامج الإرشادية النوعية بأهمية المشروعات الصغيرة المولدة للدخل للارتقاء باقتصاديات الأسرة وتنمية المهارات والقدرات الفنية والإدارية. ومن أبرز مناهج التمكين التي بدأت منظمات الأمم المتحدة حديثاً الترويج لإستخدامها منهج الدعوة Advocacy كآلية من آليات الحد من الفقر الريفي. ويتضمن منهج الدعوة مجموعة من الأنشطة التي تشمل ما يلي :

- إثارة الوعي بقضايا فقراء الريف والتعبير عن آرائهم ووضع قضيتهم على جدول أعمال صانعي القرار.
- إتخاذ الخطوات العملية من أجل مشاركة فقراء الريف من خلال ممثليهم بمنظمات المجتمع المدني التي تتبنى قضيتهم في صنع القرارات المتعلقة بأوضاعهم والإعلام عنها ونشرها في وسائل الإعلام المختلفة.
- تمثيل مصالح الفقراء في المنديات التنموية وأجهزة الإعلام والندوات العامة.
- وتهدف تلك الأنشطة إلى التأثير على الرأي العام حول معاناة فقراء الريف، وتعبئة المواطنين من أجل المساعدة على الإرتقاء بمستوى معيشتهم، وتمكين الفقراء الريفيين وممثليهم في المنظمات غير الحكومية من توصيل قضاياهم إلى صناع القرار، والمشاركة معهم في إيجاد الحلول المناسبة لتحسين مستوى معيشتهم، وتوفير متطلبات العمل في المشروعات الصغيرة المدرة للدخل تمويلاً وتدريباً وتسويقاً.

5 - 3 مداخل التمكين:

تمكين الفقراء من القيام بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يؤدي إلى زيادة مشاركة الفقراء في صنع القرارات المتعلقة بأوضاعهم، وإتاحة فرص حصولهم على الخدمات المتنوعة باعتبار أن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر هي إحدى الآليات الفعالة والضرورية بل والحيوية للخروج من الأزمات الحالية، وتخفف من حدة المشكلات الاجتماعية والديموقراطية الموجودة، كما تساهم في الحد من الفقر المتنامي في بعض المناطق الحضرية والريفية بصفة خاصة.

وهناك بعض المداخل التي يمكن أخذها في الاعتبار لتيسير تمكين ودعم فقراء الريف وهي :

- التقليل من التعقيدات الإدارية والضمانات المطلوبة بما يعني تبسيط إجراءات الحصول على القروض.
- توفير التدريب الحقيقي قبل البدء في تنفيذ المشروعات الصغيرة.
- المتابعة المستمرة من الجهة المانحة، وتقديم المشورة التي تساعد فقراء الريف على إستمرار سلامة التنفيذ.
- تقديم المساعدات الفنية المستمرة للمقترضين، ومساعدتهم على تخطي أي عقبات تواجههم.
- توجيه المقترضين إلى كيفية تسويق منتجاتهم محلياً وخارجياً .
- توعية المقترضين بمختلف المشروعات المتاحة، والربحية المتوقعة من كل مشروع.
- التعريف بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تساهم في منح القروض لتمويل المشروعات الصغيرة.
- التركيز على أهمية التدريب على حرف ومشروعات مرتبطة بالنشاط الزراعي والإستفادة من الخامات المتوفرة بالبيئة المحلية لإقامة مشروعات إنتاجية زراعية وريفية صغيرة.

5 - 4 نماذج من مشروعات التمكين في الريف العربي:

ومن ضمن المشروعات التي تم تنفيذها لتمكين الفقراء في بعض الدول العربية ما يلي:

- في المملكة الأردنية الهاشمية : تم تنفيذ برنامج تمكين المرأة في قضايا الأسرة والصحة الإنجابية ، ومشروع المجموعات النسوية الريفية والقروض لتمكين النساء العاملات في الأنشطة الزراعية اقتصادياً واجتماعياً، ومشروع القروض الصغيرة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة لزيادة مشاركة المرأة الريفية في التنمية الزراعية وتحفيزها على العمل في القطاع الزراعي .
- وفي جمهورية السودان : تم تنفيذ مشاريع مدرة للدخل مثل تربية الدواجن والمواشي وتصنيع الأغذية والصناعات الصغيرة ، والأعمال اليدوية، ومحو الأمية . كما قامت جمعية المهندسات الزراعيات بمشروع إنتاج الأسمدة العضوية من المخلفات النباتية والحيوانية بهدف تدريب النساء عملياً على كيفية الاستفادة من المخلفات وتصنيع الأسمدة العضوية، وتوعيتهن بأهمية صحة البيئة والمحافظة عليها.
- وفي جمهورية العراق : تقوم الأسرة الريفية بمشاريع صغيرة في مجالات الثروة الحيوانية والدواجن وإنتاج الخضروات بهدف النهوض بالقرية وتحويلها إلى وحدة إنتاجية مع تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية.
- وفي سلطنة عمان : قامت دائرة المرأة الريفية التابعة لوزارة الزراعة والثروة السمكية بتنفيذ عدة برامج تنموية موجهة للمرأة تستهدف دعمها بالمستلزمات ، وتدريبها على التقنيات الحديثة ، وتقديم الإرشادات والمعلومات اللازمة التي تساعد على تفهم دورها بعمق . ومن أمثلة هذه البرامج : تربية نحل العسل ، والصناعات الغذائية، وصناعة كبس وتغليف التمور العمانية ، والتربية المنزلية للدجاج البياض.
- وفي جمهورية مصر العربية : قام المجلس القومي للمرأة بالمحافظات بدور بارز في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية والفقيرة سواء بالمناطق العشوائية أو المناطق المحرومة من خلال برنامج المنح الصغيرة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما قام المجلس بمشروع معاونة الأسر التي تترأسها امرأة بالوجه القبلي بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي. وقام المجلس أيضاً بمشروع تنمية المرأة في مجال المشروعات الصغيرة.

- وفي الجمهورية الإسلامية الموريتانية : تم دعم مؤسسات الإيداع والقروض، وتوسيع شبكة مؤسسات التمويل الصغير الخاص بالنساء عن طريق تمويل أنشطة مدرة للدخل. كما تم تدريب المرأة في مجالات تجفيف الأسماك، وتم افتتاح المراكز الصحية لصالح الفئات الضعيفة من الأطفال والنساء والمرضعات والحوامل في مجال التغذية الجماعية.
- وفي الجمهورية اليمنية : تم تنفيذ مشروع الإرشاد الزراعي النسوي بجزيرة سقطرى بهدف تحسين الوعي الغذائي للأسرة، وتحسين مستوى دخلها، وتنمية مهارات المرأة الريفية في الصناعات الغذائية والحرفية.
- وفي الجمهورية العربية السورية: تم تنفيذ عدة مشروعات لتمكين المرأة الريفية ومنها مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر، ومشروع إقراض النساء صغيرات السن، ومشروع التنمية الزراعية في المنطقة الساحلية الوسطى لتعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية وإتخاذ القرار الاقتصادي، وتدريب الريفيات على اكتساب المهارات اللازمة لبناء المشاريع المولدة للدخل في مجال تصنيع الغذاء والصحة والخياطة والعمل في الزراعة وتقديم القروض للنساء الراغبات في تأسيس مشاريع خاصة بهن. كما تم تنفيذ مشروع تنمية البادية بهدف الاهتمام بالأنشطة المدرة للدخل مثل الخياطة والديكور وتصنيع الغذاء والصحة الانجابية. وكذلك مشروع دعم صغار المزارعين ومربي الأغنام في المناطق الحدية والمتدهورة بهدف محو أمية النساء وتدريبهن وإقراضهن. وأيضاً مشروع التنمية الزراعية في جبل الحصى بهدف تعزيز مشاركة المرأة الريفية وتدريبهن على المشاريع المدرة للدخل، ومنح القروض اللازمة لتمويل هذه المشروعات.
- وفي المملكة العربية السعودية: تستهدف خطط التنمية المتعاقبة الاهتمام بشؤون المرأة وتطوير قدراتها وإزالة العقبات أمام مشاركتها في الأنشطة التنموية.

6 - برامج ومشروعات الحد من الفقر في الدول العربية:

6 - 1 البرامج والمشروعات المنفذة حول الفقر الريفي في بعض الدول العربية:

قامت بعض الدول العربية بإعداد وتنفيذ العديد من مشروعات الحد من الفقر الريفي . ووفقاً لما توفر من معلومات نقدم فيما يلي عرضاً مختصراً لأهم المشاريع الرائدة التي تم تنفيذها في المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية.

1 - مشروع تطوير إدارة الموارد الزراعية في لواء الشوبك (المرحلة الريادية):

أهداف المشروع:

- الحد من انجراف التربة والتعرية وتطوير وسائل الحصاد المائي في المنطقة.
- زيادة الإنتاج الزراعي ورفع الكفاءة الإنتاجية عن طريق استثمار أكفأ للموارد الزراعية.
- تشجيع المزارعين على إدخال زراعات جديدة تتناسب وطبيعة المنطقة.
- تطوير ودعم الخدمات الزراعية والإرشادية في منطقة المشروع.
- فتح وتطوير الطرق الزراعية في المنطقة.
- المحافظة على مصادر المياه بتأهيل الينابيع وصيانتها والمحافظة على مياهاها من فقدان والتلوث.
- تعزيز مشاركة المرأة في التنمية الريفية وزيادة دخل الأسرة.
- زيادة الوعي البيئي بين سكان منطقة المشروع لإحداث التنمية الزراعية المستدامة وحماية البيئة.
- الحد من نسبة الفقر والبطالة في منطقة المشروع.

مكونات المشروع:

- تحديد المزارع التي سيتم شمولها بالمشروع وإعداد خطط إدارة المزرعة وفقاً للقدرة الإنتاجية وتقديم الدعم الفني والمادي للمزارعين لتطوير مزارعهم.
- تنفيذ تدابير متكاملة لاستغلال المياه والمحافظة على التربة.
- إقامة منشآت الحصاد المائي على مستوى المزرعة.
- إدخال تحسينات على أنماط الإنتاج في الأراضي المستصلحة لزيادة صافي العائد من وحدة المساحة.

- تطوير وتأهيل البنايع وقنوات الري في منطقة المشروع.
- حماية جوانب الأودية والأخاديد، وعلى الأخص المواقع الحساسة المعرضة للتآكل بإنشاء الصناديق الشبكية (الجايونات).

الفئات المستهدفة من المشروع:

صغار المزارعين المالكين لحيازات زراعية ضمن منطقة المشروع. والمرأة الريفية التي سيتم تشجيعها ومساعدتها على إقامة وإدارة مشاريع صغيرة مدرة للدخل. ويتوقع استفادة حوالي 1250 أسرة زراعية من نشاطات هذا المشروع. تكاليف المشروع: 2.56 مليون دينار.

2 - تطوير إدارة الموارد الزراعية في لواء نيبان (المرحلة الريادية):

أهداف المشروع:

- الحد من انجراف التربة والتعرية وتطوير وسائل الحصاد المائي في المنطقة.
- زيادة الإنتاج الزراعي ورفع الكفاءة الإنتاجية عن طريق استثمار الموارد أكفاً للموارد الزراعية.
- تشجيع المزارعين على إدخال زراعات جديدة تتناسب وطبيعة المنطقة.
- تطوير ودعم الخدمات الزراعية والإرشادية في منطقة المشروع.
- فتح وتطوير الطرق الزراعية في المنطقة.
- المحافظة على مصادر المياه بتأهيل البنايع وصيانتها والمحافظة على مياهها من فقدان والتلوث.
- تعزيز مشاركة المرأة في التنمية الريفية وزيادة دخل الأسرة.
- زيادة الوعي البيئي بين سكان منطقة المشروع لأحداث التنمية الزراعية المستدامة وحماية البيئة.
- الحد من نسبة الفقر والبطالة في منطقة المشروع.

مكونات المشروع:

- تحديد المزارع التي سيتم شمولها بالمشروع وإعداد خطط إدارة المزرعة وفقاً القدرة الإنتاجية وتقديم الدعم الفني والمادي للمزارعين لتطوير مزارعهم.
- تنفيذ تدابير متكاملة لاستغلال المياه والمحافظة على التربة.
- إقامة منشآت الحصاد المائي على مستوى المزرعة.
- إدخال تحسينات على أنماط الإنتاج في الأراضي المستصلحة لزيادة صافي العائد من وحدة المساحة.
- تطوير وتأهيل البنايع وقنوات الري في منطقة المشروع.
- حماية جوانب الأودية والأخاديد، وعلى الأخص المواقع الحساسة المعرضة للتآكل، بإنشاء الصناديق الشبكية (الجايونات).

الفئات المستهدفة:

صغار المزارعين المالكين لحيازات زراعية ضمن منطقة المشروع. والمرأة الريفية التي سيتم تشجيعها ومساعدتها على إقامة وإدارة مشاريع صغيرة مدرة للدخل. ويتوقع استفادة حوالي 1600 أسرة زراعية من نشاطات هذا المشروع. تكاليف المشروع: 3.33 مليون دينار.

3 - مشروع تطوير إدارة الموارد الزراعية في حوض وادي العرب (المرحلة الريادية):

أهداف المشروع:

- الحد من انجراف التربة والتعرية وتطوير وسائل الحصاد المائي في المنطقة.
- زيادة الإنتاج الزراعي ورفع الكفاءة الإنتاجية عن طريق استثمار أكفاً للموارد الزراعية.
- تشجيع المزارعين على إدخال زراعات جديدة تتناسب وطبيعة المنطقة.
- تطوير ودعم الخدمات الزراعية والإرشادية في منطقة المشروع.
- فتح وتطوير الطرق الزراعية في المنطقة.
- المحافظة على مصادر المياه بتأهيل البنايع وصيانتها والمحافظة على مياهها من فقدان والتلوث.
- تعزيز مشاركة المرأة في التنمية الريفية وزيادة دخل الأسرة.
- زيادة الوعي البيئي بين سكان منطقة المشروع لإحداث التنمية الزراعية المستدامة وحماية البيئة.
- الحد من نسبة الفقر والبطالة في منطقة المشروع.

مكونات المشروع:

- تحديد المزارع التي سيتم شمولها بالمشروع وإعداد خطط إدارة المزرعة وفقاً للقدرة الإنتاجية وتقديم الدعم الفني والمادي للمزارعين لتطوير مزارعهم.
- تنفيذ تدابير متكاملة لاستغلال المياه والمحافظة على التربة.
- إقامة منشآت الحصاد المائي على مستوى المزرعة.
- إدخال تحسينات على أنماط الإنتاج في الأراضي المستصلحة لزيادة صافي العائد من وحدة المساحة.
- تطوير وتأهيل البنايع وقنوات الري في منطقة المشروع.
- حماية جوانب الأودية والأخاديد وعلى الأخص المواقع الحساسة المعرضة للتآكل بإنشاء الصناديق الشبكية (الجايونات).

الفئات المستهدفة:

صغار المزارعين المالكين لحيازات زراعية ضمن منطقة المشروع، والمرأة الريفية التي سيتم تشجيعها ومساعدتها على إقامة وإدارة مشاريع صغيرة مدرة للدخل. ويتوقع استفادة نحو 2750 أسرة زراعية من نشاطات هذا المشروع. تكاليف المشروع: 4.45 مليون دينار.

الجمهورية العربية السورية:

هناك بعض المشاريع التي تنفذ مع الهيئات والمؤسسات الدولية منها: أولاً- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وتنفذ المشاريع التالية:

أ- تعزيز القدرات لإنشاء نظام مبكر للجفاف في البادية:

أهداف المشروع:

- تعزيز قدرات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في إنشاء وحدة فنية لتحليل المعطيات والمعلومات المناخية لسنوات سابقة لاحتواء شدة ومدى تكرار ظاهرة الجفاف. وسيقدم المشروع الدعم اللازم لجهود مشروع الاستمطار الذي تنفذه الوزارة من حيث إتباع منهجيات وطرائق لمعالجة المعطيات المناخية بما يسمح بالتنبؤ بالجفاف وإمكانية حدوث وتكرار الظاهرة.

بداية المشروع: أيار (مايو) 2004.

انتهاء المشروع: نيسان (أبريل) 2006.

تكاليف المشروع: 244 ألف دولار أمريكي.

ب- مشروع خرائط انعدام الأمن الغذائي:

أهداف المشروع:

- تحديد الأماكن ذات الحساسية تجاه الأمن الغذائي والجوع والفقر.
- تحديد الفقراء في هذه المناطق ومجموعاتهم.
- تحديد أسباب الفقر الذي يعاني منه هؤلاء الفقراء.

مدة المشروع: سنة ونصف.

بداية المشروع: حزيران (يونيو) 2004.

تكاليف المشروع: 337 ألف دولار أمريكي.

ثانياً- برنامج الغذاء العالمي ويقوم بتنفيذ المشاريع التالية:**أ- مشروع دعم صغار المزارعين والمربين في المناطق الهامشية والبادية والأراضي المتدهورة.**

أهداف المشروع:

- تمكين 10/ آلاف أسرة من الحصول على الأصول الثابتة والمحافظة عليها عن طريق استصلاح وزراعة الأشجار المثمرة في أراضيهم على مساحة 24/ ألف هكتار، وزيادة الاستثمار في الرصيد البشري من خلال تعليم وتدريب ومحو الأمية لما مجموعه 20/ ألف امرأة ريفية مع التركيز على دمج المرأة في الفاعليات الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي لـ 7500/ أسرة من الأسر البدوية المعتمدة على الموارد الطبيعية المتدهورة، بنقله نوعية نحو حياة معيشية أكثر استدامة من خلال إعادة إحياء المراعي المتدهورة في البادية.

بداية المشروع: تموز (يوليو) 2002.

انتهاء المشروع: حزيران (يونيو) 2006.

تكاليف المشروع: حوالي 32 مليون ليرة سورية.

ب- مشروع تأهيل الخزانات الأرضية الرومانية في موقع جب الجمع - بادية حلب:

أهداف المشروع:

- إصلاح /47/ خزاناً أرضياً في منطقة الاستقرار الخامسة ذات معدل الأمطار /200/ ملم بهدف تخزين /14000/ م³ من مياه الأمطار في السنين ذات الهطولات العادية لسد حاجة /352/ أسرة رعوية من مياه الشرب خلال موسم واحد، لتوفير تكاليف شراء ونقل مياه الشرب لهذه الأسر والبالغة /125/ ألف ليرة سورية للأسرة سنوياً.

بداية المشروع: حزيران (يونيو) 2001.

انتهاء المشروع: أيار (مايو) 2003.

تكاليف المشروع: حوالي 16 مليون ليرة سورية.

ثالثاً- المشاريع المنفذة مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وهي:

أ- مشروع تنمية المجتمع الريفي في جبل الحص:

أهداف المشروع:

- المساهمة في خلق مناخ يساعد على التنمية البشرية المستدامة في منطقة جبل الحص بمحافظة حلب، من خلال إنشاء وتشغيل /22/ صندوقاً دواراً، وإحداث صندوق مركزي لتمويل الأهالي في موسم البذر، وإحداث مركز بيطري في مقر المشروع، وإنشاء مشاريع للاستفادة من الموارد المتاحة وإدخال نشاطات اقتصادية لا تستهلك كميات كبيرة من الماء مثل زراعة الفطر والقبار، واستصلاح الأراضي بالشكل الأمثل من خلال دورات زراعية نظامية.

بداية المشروع: تشرين الأول (أكتوبر) 1998 وعلى مرحلتين.

نهاية المشروع: نهاية عام 2007.

تكاليف المشروع: 2.3 مليون دولار أمريكي.

ب- مشروع حفظ وصيانة الاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي في المناطق الجافة في سوريا:

أهداف المشروع:

- تحديد مسببات التدهور الحيوي الزراعي في مواقع المشروع في صلفنة والسويداء، وتطوير تطبيقات استخدام الأراضي من خلال إدارة مصادر التربة والمياه والأنواع النباتية في الحقل وتنمية القدرات وتوعية السكان بهدف حفظ التنوع الحيوي الزراعي والاستخدام المستدام للأقارب البرية والسلالات المحلية لمحاصيل المشروع المستهدفة إضافة إلى تنمية القدرات الفنية الوطنية في مجال حفظ التنوع الحيوي الزراعي والتربة والمياه.

بداية المشروع: حزيران (يونيو) 1998.

نهاية المشروع: حزيران (يونيو) 2004.

تكاليف المشروع: 2.5 مليون دولار أمريكي.

ج- مشروع المحافظة على التنوع الحيوي وإدارة المناطق المحمية:

أهداف المشروع:

- بيان نماذج توضيحية وعملية لإدارة المحميات والحفاظ على التنوع الحيوي وحماية المجتمعات المحلية من خلال دعم التمكين البيئي واعتماد نماذج يمكن تطبيقها في المناطق الأخرى.

بداية المشروع: تموز (يوليو) 2004.

نهاية المشروع: تموز (يوليو) 2011.

تكاليف المشروع: 6.6 مليون دولار أمريكي.

د- مشروع الإدارة المتكاملة للحشرات في الشرق الأدنى:

تمت الموافقة في بداية عام 2004 على تمويل المشروع من قبل الحكومة الإيطالية واعتماد سوريا كمقر للمشروع الإقليمي.

أهداف المشروع:

- تحسين واقع الأمن الغذائي في الدول المشاركة عن طريق تطبيق نشاطات مكافحة المتكاملة للآفات على إنتاج المحاصيل من خلال تخفيف استخدام المبيدات وتخفيض أضرارها على الصحة والبيئة للحصول على منتجات زراعية خالية من الأثر المتبقي للمبيدات لتتلاءم مع متطلبات السوق العالمية.

مدة المشروع: سنتان.

تكاليف المشروع: 1.7 مليون دولار أمريكي.

رابعاً- مشاريع التليفود وتضم ما يلي :

أ- مشروع إنشاء مجموعة ريفية لتربية النحل في محافظة القنيطرة.

أهداف المشروع:

- المساعدة على تحسين نوعية الغذاء على مستوى الأسرة وتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني.
- تكاليف المشروع: 9 آلاف دولار أمريكي.

ب- مشروع إنشاء نموذج لتربية أغنام العواس في قرية السلمية ناحية الشهباء في محافظة السويداء:

أهداف المشروع:

- إنشاء 10/نماذج لتسمين الخراف لدى الأسر الريفية الفقيرة في قرية السلمية وتقديم مستلزمات التربية من خراف وأعلاف وخدمات بيطرية لتكون نموذجاً لتأهيل المزارعين على تحقيق أمنهم الغذائي وإيجاد مصادر جديدة مولدة للدخل وتطوير الإمكانات المتاحة في المنطقة.
- تكاليف المشروع: 9 آلاف دولار أمريكي.

خامساً - مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتضم ما يلي:

أ- مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الجنوبية:

أهداف المشروع:

- استصلاح الأراضي وإنجاز الطرق الزراعية وتدريب المزارعين والمهندسين وطلاب الزراعة على استخدام الآلات الزراعية وعقد ندوات إرشادية للمرأة الريفية ومنح قروض عينية للمزارعين كالألات والغراس والحيوانات الزراعية.
- نفذت المرحلة الأولى من المشروع في محافظتي درعا والسويداء وخلال الفترة 1986-1992 وبموازنة إجمالية 52/مليون دولار أمريكي منها 40/مليون دولار قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والصندوق الدولي للتنمية الزراعية استخدم منها 17.58/مليون دولار.
- نفذت المرحلة الثانية من المشروع في محافظات درعا والسويداء والقنيطرة وريف دمشق خلال الفترة 1993-2003 وبموازنة إجمالية 30/مليون دولار على شكل قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- استخدم منها 21.881/مليون دولار.

ب- مشروع التنمية الزراعية في جبل الحص:

أهداف المشروع:

- استصلاح 22/ألف هكتار في منطقة المشروع وعقد ندوات إرشادية للمرأة الريفية وندوات تدريبية للمزارعين والمهندسين الزراعيين وإعداد دراسات هيدروجيولوجية لمنطقة المشروع وتركيب شبكات الري الحديث وتدريب المزارعين على استخدامها وتقديم قروض مولدة للدخل للنساء الريفيات في مجالات تربية الأغنام والتريكو والخياطة.
- مدة المشروع: عشر سنوات خلال الفترة 1995-2004 وتمت الموافقة على تمديده لغاية 2005/9/30 وبموازنة إجمالية 16.71/مليون دولار أمريكي قدمت بشكل قروض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ج- مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الساحلية والوسطى:

أهداف المشروع:

- استصلاح 80/ألف هكتار في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص وحماة وعقد ندوات إرشادية وتنفيذ دورات تدريبية للنساء الريفيات والمزارعين والمهندسين والفنيين وإنشاء مراكز بيطرية ووحدات بيطرية متنقلة وتأهيل الينابيع وإنشاء خزانات لتجميع مياه الأمطار وحفر آبار لمياه الشرب وإنشاء خزانات مياه عالية وتقديم قروض للمزارعين.
- مدة المشروع: عشر سنوات خلال الفترة 1996-2005 وبموازنة إجمالية قدرها 126.65/مليون دولار منها قرض بقيمة 88.65/مليون دولار مقدمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

د- مشروع التنمية المتكاملة في البادية السورية:

أهداف المشروع:

- إنشاء مراكز إنتاج بذور رعوية وإعادة بذر ها، وزراعة غراس رعوية في البادية وتنفيذ مسوحات للموارد الطبيعية للغطاء النباتي في البادية وتجهيز مراكز بيطرية لتقديم الخدمات البيطرية للمربين وتشكيل شبكة أغنام عواس من المربين وتجهيز مركز الكريم بالتجهيزات اللازمة لإنتاج حبات السائل المنوي.

مدة المشروع: ثماني سنوات خلال الفترة 1998-2006 وينفذ في 8/ محافظات وهي: درعا، السويداء، حمص، حماه، ادلب، حلب، الرقة، دير الزور، الحسكة وعلى مساحة 3/ مليون هكتار. وبموازنة إجمالية مقدارها 104.8/ مليون دولار منها 85.2/ مليون دولار قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

هـ مشروع التنمية الريفية في محافظة ادلب:

أهداف المشروع:

- استصلاح 20/ ألف هكتار وتطوير المحاصيل المزروعة وتحسين الثروة الحيوانية ونشر التكنولوجيا وإيجادها والتسويق وتنمية الموارد المائية وتطوير المجتمعات في منطقة المشروع في جبل الوسطاني والزاوية في محافظة ادلب.

مدة المشروع: بدأ العمل بالمشروع حزيران (يونيو) 2004 ولا يزال في مرحلة البداية وتبلغ ميزانيته الإجمالية 35.7/ مليون دولار مقدمة بشكل قروض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

و- برنامج التدريب على الإدارة الزراعية في الشرق الأدنى:

أهداف المشروع:

- تأمين إدارة فضلى للمشروعات وبرامج التنمية الزراعية والتدريب اللازم على الإدارة الزراعية تعزيز قدرات التدريب في مجال الإدارة الزراعية بصورة مستدامة، ورفع مستوى الأداء لدى الكوادر الوطنية في مجال إدارة المشاريع الزراعية وبرامج التنمية الزراعية من أجل تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق المستهدفة. وقد بوشر العمل في البرنامج في عام 2002 وتبلغ ميزانيته 1.93/ مليون دولار موزعة على خمس دول هي: سوريا - لبنان - الأردن - فلسطين - اليمن وهي مقدمة كمنحة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي وصندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط.

ز- تحسين هامش الربح في مشاريع الألبان:

أهداف المشروع:

- تحسين هامش الربح في مشاريع الألبان في محافظات مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الساحلية والوسطى، من خلال تدريب كادر للإرشاد على تصنيع ومعالجة وتسويق الحليب لتقديم الخدمات الإرشادية للمقاولين والمصنعين والوسطاء في مشاريع الألبان من الرجال والنساء ومتابعة تبني ممارسات تصنيع ومعالجة وتسويق الحليب.

- صدقت اتفاقية المنحة في عام 2004 وأرسلت للصندوق تمهيدا للبدء بها وتبلغ أجمالي المنحة المقدمة 108 ألف دولار أمريكي مقدمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الزراعة والأغذية ومؤسسة الرؤيا العالمية.

ي- مشروع معونة إنشاء صندوق دوار في قرية الغراوي في البادية:

أهداف المشروع:

- المساعدة في تصميم نظم عمل وميزانيات مشروعات الائتمان بشكل يراعي احتياجات وموارد النساء في منطقة البادية ومتطلبات الأنشطة الموردة للدخل التي يقمن بها.

- وضعت الصيغة النهائية للمشروع في شهر نيسان (أبريل) 2004 وتبلغ مساهمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فيه 40/ ألف دولار.

وفيما يلي نقدم قائمة بأسماء البرامج والمشروعات التي تم تنفيذها في مجال الحد من الفقر الريفي في بعض الدول العربية .

بعض التجارب العربية الرائدة في مكافحة الفقر

تجربة المملكة الأردنية الهاشمية :

استشعرت الحكومة الأردنية أهمية مشكلة الفقر عندما أشارت إحدى الدراسات إلى ارتفاع نسبة الفقر في الأردن من حوالي 24% عام 1987 إلى حوالي 31% عام 1997. وبجانب الدراسات، انتهجت الدولة منهج الإصلاح الاقتصادي الذي سعت برامجه إلى تحقيق استقرار الاقتصاد وتحقيق المزيد من الكفاءة في استخدام الموارد ورفع الإنتاجية، كما تم إنشاء العديد من المؤسسات الحكومية والشعبية لتقوم بالتصدي لظاهرة الفقر. وقد تم إعداد وتنفيذ أول إستراتيجية للحد من الفقر في عام 1997 والتي كان من أبرز إنجازاتها انخفاض نسبة الفقر بمقدار النصف تقريباً من 31% إلى 14.2% عام 2002. وقد تزامن هذا التراجع الكبير مع تحسن ملحوظ في مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والصحة مما جعل الأردن تأتي في المرتبة الثانية على مستوى الدول العربية غير النفطية على مقياس دليل التنمية البشرية Human Development Index في عام 2003.

وفي عام 2002 بدأ تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة الفقر والتي من أهم أهدافها :
 - تأمين مستوى معيشي أساسي للفقراء يشمل الخدمات التعليمية والصحية.
 - إحداث توازن بين النمو السكاني والمصادر الطبيعية والإقتصادية.
 - الإهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية.

تجربة الجمهورية التونسية :

تعتبر تجربة تونس في الحد من الفقر تجربة رائدة ومن أبرز ملامحها ما يلي:
 - انخفاض النسبة العامة للفقر من 13% عام 1980 إلى 3.9% عام 2006، مما جعل الدولة تتطلع إلى تحقيق هدف القضاء نهائياً على الفقر في المستقبل القريب متجاوزة في ذلك أهداف الألفية الثالثة للتنمية التي تنادي بتخفيض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015.
 - تتميز التجربة التونسية بنجاحها في تخفيض عدد الفقراء في الريف أكثر من الحضر حيث لا يمثل عدد الفقراء في الريف سوى ربع عدد الفقراء بينما يبقى حوالي 75% من أعداد الفقراء في المناطق الحضرية.
 - تشمل المبادئ الرئيسية التي إعتمدتها التجربة التونسية في الحد من الفقر إشراك المجتمع في مواجهة ظاهرة الفقر وذلك بإعتماد مفهوم " التنمية المتضامنة " وعدم تحميل كل الأعباء للدولة.

- تتضمن المناهج التي إعتمدتها تونس في تنفيذ سياساتها الهادفة للحد من الفقر منهج التنمية الريفية المتكاملة من خلال المحافظة على الموارد المائية والأرضية، والتوازن البيئي، وتعمير الريف، وتطوير الغابات والمراعي، وموارد الصيد البحري، والإهتمام المتواصل بالتعليم والصحة.

6 - 2 : الدراسات المنفذة حول الفقر الريفي في بعض الدول العربية:

وفي سبيل تشخيص مشكلة الفقر الريفي، اتبعت بعض الدول العربية منهج الدراسات حيث تم إجراء عدة دراسات حول الفقر الريفي، جدول (1-6).

جدول (1-6) الدراسات التي تم تنفيذها حول الفقر الريفي في بعض الدول العربية

الدولة	الدراسات	نتائج الدراسات
المملكة الأردنية الهاشمية	* دراسة تقييم الفقر في الأردن عام 2004	* تتراوح نسبة الفقر بين 9% - 73% في (21) منطقة بالمملكة. * يتحمل الفقراء عبئاً أكبر في تغطية تكاليف الخدمات الصحية عن غير الفقراء. * يصل معدل إنفاق حوالي ثلثي الفقراء إلى ما دون خط الفقر بقليل. * يعاني حوالي ثلث فقراء الريفي من ظاهرة الفقر المزمن.
	* التحديات التي تواجه جيوب الفقر في الأردن عام 2005	* صغر وتشتت التجمعات السكانية في مناطق جيوب الفقر. * نقص التمويل للقيام بمشاريع فردية. * صعوبة المواصلات وعدم جودة الخدمات الصحية والتعليمية. * تدني مستوى الإلتحاق بمراكز التدريب المهني. * عدم مناسبة نوعية التدريب مع متطلبات سوق العمل.
	* واقع الفقر في الأردن وسبل مكافحته عام 2004	* تدني نسبة تحويلات العاملين الأردنيين في البلدان النفطية نتيجة انهيار أسعار النفط في أواسط الثمانينات. * أدى إحتلال العراق إلى حدوث الفقر لدى 17% من السكان، وتحويل 20% من القوى العاملة إلى البطالة. * إزدادت نسبة الفقر في الأردن من 24% إلى 31% خلال الفترة 1987-1997. * تبين عدم المساواة في توزيع الدخل لدى الفقراء.
مملكة البحرين	تم إنجاز ثلاث دراسات هي: * إنجازات وتحديات التنمية البشرية في دولة البحرين عام 1998. * الفقر والأمان الاجتماعي، الواقع والتحديات عام 2005. * مجموعة دراسات مشروع معلومات سوق العمل بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام 2002.	خلصت الدراسات الثلاث إلى النتائج التالية: * لم تتطرق هذه الدراسات إلى حالة الفقر الريفي، بل تصور حالة الفقر في الدولة بشكل عام. * كان الفقر واضح المعالم قبل اكتشاف النفط عام 1932 ، ثم تحول السكان من الاعتماد على الزراعة والصيد البحري إلى الاعتماد على النفط. * تناقضت المساحات الزراعية خلال الأربعين سنة الماضية، وزاد توسع المدن على حساب الريف. * تراوحت نسبة الأسر البحرينية التي تعيش تحت خطر الفقر المطلق بين 23.6 %، و 33.4 % . * تم تحديد خط الفقر في الدولة عام 2005 لكل من يحصل على راتب شهري أقل من (350) دينار بما يعادل 875 دولار شهرياً.
	* دراسة حول الفلاحة الصغرى والمتوسطة ذات الطابع الاقتصادي عام 2005 .	* تبين أن 80 - 100 ألف مزارع يملكون حوالي 30% من الأراضي الصالحة للزراعة.
الجمهورية التونسية	* دراسة حول استراتيجيات الحد من الفقر في تونس عام 2004	* تراجعت النسبة العامة للفقر من 13 % عام 1980 إلى 3.9 % عام 2004 ، أما في المناطق الريفية فقد تقلصت نسبة الفقر من 14% إلى 2.9 % خلال تلك الفترة.

* تبلغ مساحة الحيازات المزرعية الصغيرة 2.8 مليون هكتار بنسبة 51% من المساحة الزراعية الكلية.
* تمثل الحيازات المزرعية الصغيرة 60% من مساحات المحاصيل الحقلية الزراعية، و70% من مساحات الخضروات والأشجار المثمرة، و45% من مساحات الأعلاف، ويمتلك حائزيها 80% من الماشية.

* دراسة خاصة بالفلاحة الصغرى ذات الطابع العائلي

* أبرزت النتائج الأهمية الاجتماعية والبيئية للحيازات المزرعية الصغيرة في الحد من الهجرة إلى الحضر، والمحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها، وتحقيق استدامة التنمية.

* تصل نسبة البطالة إلى 35% لدى الأسر الفقيرة الريفية.

* تبين أن نسبة الفقر لدى رب الأسرة الذي يعمل بالزراعة أعلى إذا ما قورنت بالميادين الأخرى.

* يتمركز الفقر في 177 بلدية.
* يعاني حوالي 1,6 مليون فرد من الفقر الغذائي؛ منهم مليون في المناطق الريفية، و 0,6 مليون في المناطق الحضرية.

* دراسات قام بها كل من الديوان الوطني للإحصاء، والبنك الدولي حول الفقر الريفي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

* بلغت نسبة الفقر 62% في المناطق الريفية.
* تميز الإقليم الشمالي الشرقي عن الإقليم الجنوبي وإقليم الوسط والساحل بارتفاع معدلات وعمق حدة الفقر.

* تراجعت معدلات الفقر خلال الفترة 1997 - 2004 في الإقليم الجنوبي وإقليم الوسط بخاصة في المناطق الريفية.

* تجمع الجانب الأعظم من الفقراء تحت خط الفقر مباشرة، وبلغ نصيب الفرد من العجز السنوي للفقر حوالي 30.6 ليرة سورية.

* تبين أن أكثر من 18% من السكان الفقراء أميون.

* تراوحت نسبة الفقراء في المناطق الحضرية بين 11.7% للأميين، و1.5% لخريجي الجامعة، أما في المناطق الريفية فكانت نسبة الفقر 16.5% للأميين، و5% لخريجي الجامعة.

* اتضح أن معدلات التحاق الفتيات بالمدارس منخفضة وبخاصة اللائي ينتمون إلى أسر فقيرة بالمناطق الريفية.

* الفقر في سوريا خلال الفترة 1996 - 2004، هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005

الجمهورية العربية السورية

* بلغت نسبة الفقراء الذين يعملون في القطاع غير الرسمي 48% من السكان، وكان نصيب الزراعة والتشبيد من المجموعات الفقيرة متضخماً.

* تبين ارتفاع معدل الفقر بين النساء الأرامل اللائي يعولن أطفالاً.

* تم تقدير الفقر اعتماداً على أربعة مؤشرات هي :
استهلاك الفرد ، وحصة استهلاك الأطعمة الأساسية ،
وتكرار استهلاك الأطعمة الترفيهية ، وملكية الأسرة
للأجهزة المنزلية الأساسية.

* وفقاً للمؤشرات السابق ذكرها، تبين أن هناك
انتشاراً كبيراً للفقر في محافظات دير الزور ، والرققة ،
والحسكة.

* تم تصنيف الأسرة على أنها فقيرة إذا كانت تمتلك
خمس أجهزة منزلية أساسية على الأقل.

* بلغ متوسط عدد الأفراد في الأسر الفقيرة حوالي
سبعة أفراد ، ومعظم الأطفال تحت عمر 15 سنة ولا
يساهمون غالباً في دخل الأسرة.

* تبين ارتفاع معدلات الخصوبة في الأسر الريفية
الفقيرة.

* تبين أن نسبة الأمية 28% بين البالغين ، و 11% قد
أنهوا بعض سنوات من التعليم الإعدادي، و 34% قد
أنهوا الدراسة في المدرسة الإعدادية.

* تمتلك 70% من الأسر الريفية السورية أقل من
ثلاثة هكتارات.

* تعاني حوالي نصف الأسر الريفية من الديون سواء
لأغراض إنتاجية من مؤسسات الدولة الإقراضية، أو
أغراض استهلاكية من الأقارب والدائنين الخاصين.

* تلاحظ انخفاض معدلات تسجيل البنات في المدارس
عن الذكور وخاصة في المحافظات الشمالية والشمالية
الشرقية.

* تقديم ورسم خريطة الفقر الريفي في
سوريا، وزارة الزراعة والإصلاح
الزراعي بالتعاون مع الصندوق الدولي
للتنمية الزراعية عام 2005 .

* تبين تدني الدخل الفردي، وتباينه فيما بين الأقاليم
المختلفة.

* اتضح ضعف مستوى الخدمات الصحية والتعليمية
في الصومال.

* بلغت نسبة البطالة حوالي 47.4 % من السكان.

* بلغت نسبة الأمية بين الكبار حوالي 19.2 % .

* بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب
نظيفة حوالي 20.5 % .

* مسح اقتصادي اجتماعي في الصومال
عام 2002

جمهورية الصومال

* تزور العيادات حوالي 60% من المرأة الحامل
قبل الولادة.

* غالبية النساء يلدن في منازلهن

* تزداد معدل الولادات لدى المرأة الفقيرة.

* تحصل المرأة في المناطق الحضرية على المعونات
والخدمات بمعدلات أكبر إذا ما قورنت بالمرأة
الريفية.

* دراسة مسحية للصحة الإنجابية في
الصومال عام 2003

* تبلورت احتياجات الفقراء من الرجال لتخفيف حدة
الفقر فيما يلي :

- تأمين مصدر دخل ثابت من الدولة

- توفير فرص العمل.

- بناء السدود والحوجز المائية.

- استصلاح الأراضي الزراعية.

- دعم الإنتاج الزراعي.

- توفير القروض للقيام بالمشروعات الصغيرة.

* تركزت احتياجات الفقراء من النساء لتخفيف حدة
الفقر فيما يلي:

- العمل على تخفيض الأسعار.

- تأمين مجانية الخدمات التعليمية والصحية.

- توفير السلع الغذائية في القرى.

- زيادة حالات الرعاية الاجتماعية للنساء اللاتي
يترأسن أسرهن.

- زيادة المرتبات والأجور.

- توفير فرص العمل.

* تحديد احتياجات الفقراء - وحدة مراقبة
الفقر بوزارة التخطيط والتعاون الدولي عام
2005 .

الجمهورية اليمنية

7 - التعاون الإقليمي والدولي للحد من الفقر في الدول العربية:

7 - 1 إنجازات المؤسسات الإقليمية والدولية:

أدى تحديد الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة إلى فتح آفاق جديدة للتعاون الدولي في مجال التنمية بشكل عام والحد من الفقر بشكل خاص. وقد اعتمدت معظم مؤسسات التنمية والتمويل الدولية والإقليمية موضوع الحد من الفقر كمحور أساسي في استراتيجيات عملها الآنية والمستقبلية. وبرغم الجهود التي تبذل إلا أن النتائج التي تم تحقيقها حتى الآن في معالجة مشكلة الفقر ما زالت متواضعة، خاصة في الدول الإفريقية وأمريكا اللاتينية. وقد سجل تقرير التنمية البشرية لعام 2005 الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تراجعاً في التزامات الدول المتقدمة تجاه الدول النامية التي تسعى لتحقيق أهداف الألفية في التنمية والحد من الفقر، فقد سجلت 18 بلداً نامياً بمجموع سكاني يبلغ 460 مليون نسمة مؤشرات على دليل التنمية البشرية أقل مما كانت عليه في عام 1990، كما أشار التقرير إلى فشل منظمة التجارة العالمية في جعل التجارة قوة ذات فاعلية في تخفيف حدة الفقر حيث لم تلتزم الدول الغنية بتنفيذ تعهداتها بتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات من الدول النامية وتخفيض الدعم لمنتجاتها الزراعية الوطنية. ومن أبرز المؤسسات الإقليمية والدولية التي وضعت موضوع الحد من الفقر على قائمة أجندتها ما يلي:

7 - 1 - 1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

وجّهت المنظمة منذ نشأتها مختلف أنشطتها التنموية لتحقيق الأمن الغذائي العربي والحد من الفقر الريفي، ومن تلك المجالات التي توليها المنظمة اهتماماً خاصاً وتضعها في صدارة أولويات عملها وأنشطتها السنوية ما يلي:-

- تطوير الخدمات المساندة.
- تطوير الإنتاج والإنتاجية في القطاعات التقليدية ولدى صغار المنتجين.
- تحسين الغذاء والتغذية للأسر الريفية.
- تطوير النظم التسويقية.
- تنمية الموارد البشرية.

لقد قامت المنظمة بتنفيذ العديد من المشروعات القطرية والإقليمية التي تستهدف صغار المزارعين وهم غالباً من المعوزين والفقراء. ونتيجة للتوجيه الصادر عن الجمعية العمومية للمنظمة بربط قضايا الأمن الغذائي بإستراتيجيات مكافحة الفقر الريفي في الوطن العربي، تبنت المنظمة برنامج الحد من الفقر الريفي في الوطن العربي ضمن أنشطتها الرئيسية ومشروعاتها الرامية للتخفيف من الفقر في مناطق الريف العربي. وشرعت المنظمة في تنفيذ البرنامج ضمن خطط أعمالها السنوية منذ عام 2002.

أهداف البرنامج:

- تبادل التجارب بين الدول العربية حول البرامج والمشروعات الرائدة في مجال مكافحة الفقر.
- تحديد مجالات وأفاق التنسيق والتعاون بين الدول العربية في هذا المجال.

الدول المستفيدة:

- عام 2003: السودان، وفلسطين، واليمن
- عام 2004: موريتانيا، والجزائر، والمغرب.
- عام 2005: سوريا، ومصر، وتونس، ولبنان، والعراق، والأردن.

مكونات البرنامج:

- إعداد دراسات قطرية ودراسة قومية.
- تقديم مواد عينية في صورة مستلزمات إنتاجية غير استهلاكية لعدد (90) مزارعاً لكل دولة مستفيدة من البرنامج بواقع 100 دولار لكل مزارع وبمبلغ إجمالي يعادل 9 آلاف دولار موزعة على 3 قرى وتختص كل قرية بأحد الأنشطة الزراعية التالية: إنتاج المحاصيل الحقلية، الإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي. وتتمثل المواد العينية المقدمة للمزارعين (فردياً أو جماعياً) في آلات رش المبيدات والأسمدة، والآلات الزراعية الصغيرة، والمضخات المائية، ومحركات زوارق صيد الأسماك، وشباك صيد الأسماك ومعدات تربية الحيوانات المختلفة.

إنجازات البرنامج:

- تنفيذ الدراسات القطرية في الدول المستفيدة، والدراسة الشاملة حول "الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية".
- تنفيذ المشروعات الريادية لمكافحة الفقر في السودان واليمن وفلسطين وتقديم مواد عينية لفائدة (90) مزارعاً في 3 قرى في كل دولة.

أولويات عمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال الحد من الفقر في الدول العربية

وجهت المنظمة منذ نشأتها مختلف أنشطتها التنموية لتحقيق الأمن الغذائي العربي والحد من الفقر الريفي . وتشمل أولويات عمل المنظمة المجالات التالية :

- تطوير النظم المزرعية لصغار المنتجين .
- دعم وتقوية صغار المزارعين والصيادين.
- تحسين إنتاجية وإنتاج السلع الغذائية الرئيسية.
- رفع كفاءة نظم الري وإقامة السدود الصغيرة لحصاد مياه الأمطار.
- تحسين تربية ورعاية الحيوانات المزرعية.
- تطوير خدمات الإرشاد الزراعي.
- تطوير تصنيع وتسويق منتجات الألبان.
- إعداد وتنفيذ المشروعات الصغيرة المدرة للدخل.
- دعم المرأة الريفية وتفعيل دورها في التنمية الريفية.
- تطوير استخدامات الطاقة الشمسية في الاستعمالات المنزلية.
- تطوير الخدمات البيطرية.
- توفير مدخلات الإنتاج لصغار المنتجين.
- تطوير نظم الاستزراع السمكي .
- تطوير التمويل والتأمين الزراعي.
- تطوير نظم تداول وتسويق منتجات صغار المزارعين.

- تنفيذ ورشة عمل تدريبية حول "البرامج والمشروعات الإنمائية لمكافحة الفقر في الريف".
- وخلال السنوات القليلة الماضية قامت المنظمة بإعداد وتنفيذ العديد من مشروعات الحد من الفقر في الدول العربية منها:
- مشروع تطوير النظم المزرعية لصغار المنتجين ودعم المرأة الريفية في المملكة الأردنية الهاشمية.
- مشروع إقامة وحدات تصنيع الألبان بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- مشروع تدعيم المرأة الريفية بسلطنة عمان.
- مشروع تطوير النظم المزرعية لصغار المزارعين في جمهورية مصر العربية.
- المشروع النموذجي لدعم المرأة الريفية وتنمية الفلاحة العائلية بالجمهورية التونسية.
- مشروع دعم وتعظيم دور نقل التقنية والإرشاد في تحقيق التنمية الزراعية في مناطق الزراعة المطرية التقليدية بجمهورية السودان.
- مشروع تحديث المشاتل الرئيسية بجمهورية السودان.
- مشروع إعادة إحياء تراث الحياكة اليدوية للحريز الطبيعي وتطوير العمل الحرفي بالجمهورية اللبنانية.
- مشروع إنجاز مركزين لتصنيع جبن الماعز بجماعة آيت أمان بإقليم بولمان وجماعة الزحليكة بإقليم الخميسات بالمملكة المغربية.
- مشروع إعادة تأهيل قطاع القطني الغذائية بالمملكة المغربية.
- مشروع دعم المزارعين المتأثرين بالحائط العازل بدولة فلسطين.
- مشروع تطوير خدمات الإرشاد الزراعي بدولة فلسطين.
- مشروع تحسين تربية ورعاية الدواجن بدولة الكويت.
- مشروع تدعيم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في ولايتي خنشلة وأم البواقي.

- مشروع تفعيل دور المرأة في التنمية الريفية بالجزائر.
- مشروع تطوير استخدامات الطاقة الشمسية للاستعمالات المنزلية في تونس والمغرب وموريتانيا واليمن.
- مشروع تربية نحل العسل بالعراق وليبيا ومصر.
- مشروع دعم وتحسين زراعة وإنتاج المحاصيل البستانية بموريتانيا.
- مشروع إنشاء السدود الصغيرة لحصاد مياه الأمطار ورفع كفاءة نظم الري في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.
- مشروع دعم المزارعين في دولة فلسطين وجنوب لبنان.
- مشروع دعم الشبكة الإقليمية لإدارة الري في الدول العربية.
- كما أعدت المنظمة وثائق لتنفيذ مشاريع إقليمية موجهة للمرأة الريفية العربية وقامت بإرسالها للدول المشمولة وتمت المصادقة عليها. وهي الآن بصدد البحث عن تمويل لها والمشاريع هي:
- المشروع الإقليمي لتفعيل دور المرأة العربية في التنمية الريفية في 14 دولة عربية.
- المشروع الإقليمي لتنمية قدرات المرأة الريفية العربية في مجال إنتاج واستخدام النباتات الطبية والعطرية في 5 دول عربية وهي: مصر، والسعودية، ولبنان، والعراق، والسودان.
- المشروع الإقليمي لدعم نشاط المرأة الريفية في مجال تربية نحل العسل في الوطن العربي في 4 دول عربية وهي: تونس، والجزائر، وسلطنة عمان واليمن.

7-1-2 البنك الدولي:

- يشكل التخفيض من حدة الفقر في الدول النامية أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك الدولي لتحقيقها. وفي هذا الإطار أصدر البنك في مطلع عقد التسعينات ثلاث وثائق هي تقرير التنمية في العالم عام 1990 وكان محوره العام حول الفقر، ووثيقة السياسات العامة لسنة 1991 حول استراتيجيات تقديم المساعدة لتخفيف حدة الفقر، ثم تقريره عن التنمية في العالم 2000-2001 وكان محوره الرئيسي حول شن هجوم على الفقر.
- استناداً إلى تجارب البنك الدولي في دراسة الفقر، تركزت جهوده في دعم الدول النامية لتحقيق الأهداف التالية:
- توسيع الفرص الاقتصادية للفقراء من خلال حفز النمو الشامل وزيادة الأصول.
- تشجيع مؤسسات الدولة للاستجابة لاحتياجات الفقراء، وضرورة السماح لهم بالمشاركة في اتخاذ القرارات والسياسات التي تساهم في معالجة مشاكلهم وتحقيق المساواة وإزالة الحواجز التي تنشأ على أساس الجنس، أو العرق، أو الدين أو الوضع الاجتماعي.
- تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي ومساعدة الفقراء في مواجهة الكوارث الطبيعية والنزاعات الأهلية.
- فتح أسواق الدول الغنية أمام السلع الزراعية والمنتجات الصناعية والخدمات التي توفرها الدول الفقيرة.
- زيادة المعونة وإعفاء الدول الفقيرة من الديون وفقاً للتقدم الذي تحرزه كل دولة في مجال مدى التزامها بإعداد استراتيجيات وطنية والالتزام بتنفيذها للحد من الفقر.
- تستند استراتيجية البنك الدولي لمحاربة الفقر في الدول النامية إلى المنهج القائم على وثائق استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء (PRSP)، وأسفر هذا الأسلوب عن تخفيض أعداد الفقراء في 42 بلداً نامياً في مختلف أنحاء العالم.

7-1-3 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:

- عقدت المنظمة في عام 1996 مؤتمر القمة العالمي للأغذية ومن أهم الأهداف التي حددها المؤتمر خفض عدد السكان الذين يعانون من الجوع في العالم إلى النصف بحلول عام 2015. وفي تقريرها عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2004 أشارت المنظمة إلى أن عدد السكان الجائعين لا يزال مرتفعاً بدرجة يصعب تحملها وأن التقدم لا يزال بطيئاً.
- في مجال الحد من الفقر والجوع في العالم تساهم منظمة الأغذية والزراعة الدولية في توفير المعلومات عن حالة الأمن الغذائي في العالم ومساعدة البلدان النامية في صياغة استراتيجياتها القطرية للحد من الفقر، كما تعمل على رصد التقدم الذي تم إحرازه في تحقيق أهداف الألفية الجديدة للتنمية.
- أشارت المنظمة في أحداث تقاريرها (حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2004) إلى أن الحروب والنزاعات المدنية تعتبر سبباً رئيسياً لانتشار الجوع المزمن على نطاق عالمي واسع، كما أشارت إلى أن طفلاً واحداً يموت كل خمس ثوانٍ بسبب الجوع وسوء التغذية في العالم.
- أشارت المنظمة إلى أن أفضل النتائج في تخفيض أعداد الفقراء في العالم سجلتها الصين والهند خلال عقد التسعينات بينما سجلت إفريقيا جنوب الصحراء أكبر زيادة في عدد الفقراء والجوعى.

- أطلقت الفاو في مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في عام 2002 شعار "التحالف الدولي ضد الجوع" ويهدف التحالف إلى استقطاب الدعم المالي وتشجيع العمل المشترك بين الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية لدعم برامج واستراتيجيات الحد من الفقر في الدول العربية.
- كوّنت المنظمة فريق عمل من خبراء في التغذية والزراعة والاستدامة البيئية لإعداد بحوث لتحديد أعداد الفقراء ومواقعهم والسياسات الملائمة للحد من الفقر في العالم. وقد توصل الفريق إلى النتائج التالية:
- يعيش حوالي 80% من سكان العالم الفقراء في الريف، و20% في الحضر.
- يشكل صغار المزارعين حوالي 50% من فقراء الريف، بينما لا يمتلك 20% من سكان الريف أراضي، في حين يعتمد 10% من فقراء الريف على الرعي وصيد الأسماك والحراة.
- تقوم المنظمة بتقديم مساعدات تمويلية تمنح للمشاريع الصغيرة ويتم تنفيذها في المناطق الريفية وتعرف بمشاريع (TELEFOOD) وتشمل تربية الأغنام، وتربية الدواجن، وتربية النحل، وتصنيع الحليب ومنتجاته. وقد توجهت معظم تلك المشاريع إلى تنمية المرأة الريفية لمساعدتها في تخفيف حدة الفقر الأسري.

7 - 1 - 4 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد):

- الصندوق وكالة مختصة تابعة للأمم المتحدة ومن أهم أهدافه الحد من الفقر والجوع في البلدان النامية من خلال إعداد وتعريف وتمويل المشاريع التي تساهم في الحد من الفقر الريفي. ومنذ تأسيسه في عام 1977 ساهم الصندوق في إنجاز المهام التالية:
- توظيف مبلغ 7.7 مليار دولار في أكثر من 630 مشروع للتنمية الريفية في 115 بلداً في مختلف دول العالم ساعدت ما يفوق 250 مليون من فقراء الريف.
- يتعاون الصندوق مع فقراء الريف والحكومات والمؤسسات المالية والإنمائية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في تعميم وتنفيذ مشروعات مبتكرة للحد من الفقر الريفي في الدول النامية، وبصفة خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض.
- تتركز استراتيجية الصندوق في مجال الحد من الفقر الريفي على المحاور التالية:
- تعزيز قدرات فقراء الريف ومجتمعاتهم المحلية.
- زيادة إنتاجية الزراعة والموارد الطبيعية.
- زيادة الدخل الريفي من خلال توفير التمويل.
- الحد من التعرض لأخطار النزاعات ومرض الإيدز.
- المساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية الزراعية ضمن مشروع الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD).
- إصلاح حقوق الملكية والحياسة للأقليات المهمشة.
- تحسين فرص النساء في ملكية الأصول الزراعية وتعزيز مشاركتهن في إدارة المجتمعات المحلية.

7 - 2 آفاق التعاون للحد من الفقر الريفي في الدول العربية:

- استناداً إلى مقترحات "دراسة برامج ومشروعات الحد من الفقر في المناطق الريفية للدول العربية" التي أجرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عام 2005. وإضافة إلى توصيات "ورشة العمل القومية حول سياسات وبرامج الحد من الفقر في الريف العربي" والتي عقدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية بصنعاء / اليمن في نفس العام. يمكن تلخيص مجالات التعاون المقترحة للحد من الفقر الريفي في الدول العربية فيما يلي:

7 - 2 - 1 المشاريع المقترحة :

1 - المشروع القومي لدعم المرأة الريفية في الوطن العربي:

الهدف من المشروع:

- زيادة قدرة المرأة الريفية على مواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها وتزيد من معاناتها وفقرها.
- مكونات المشروع:
- المكون المالي: ويتمثل في توفير التمويل اللازم للمرأة الريفية حتى يمكنها إقامة مشروع صغير مدر للدخل.
- المكون التدريبي: ويتمثل في تقديم التدريب اللازم للمرأة الريفية في مجال المشروع الصغير الذي تم اختياره.
- المكون الاجتماعي: ويتمثل في توفير سبل التنمية البشرية للمرأة الريفية سواء من ناحية محو أميتها، وفرص الرعاية الصحية لها ولأسرتها، وتعليم ابنائها، وفرص الترفيه وغيرها.

- المكون السياسي: ويتمثل في دعم القدرات السياسية للمرأة الريفية وذلك بمشاركتها في اتخاذ القرارات الخاصة بمجتمعها المحلي.

الفئات المستهدفة من المشروع: المرأة الريفية في الدول العربية.

تكاليف المشروع:

تتحدد تكاليف المشروع في ضوء دراسة الجدوى والمواقع التي سينفذ بها. وفي هذا الصدد فيُقترح تنفيذ بعض المشروعات للمرأة الريفية في المجالات التالية:-

- مشروعات الإنتاج الحيواني ومنها: تربية الطيور والدواجن، تربية الماعز والأغنام، تسمين الماشية، إنتاج الألبان، تربية الأسماك، تربية النحل.

- المشروعات الحرفية ومنها: أعمال الخياطة والتريكو، إنتاج الحرير، أعمال واستخدام مخلفات النخيل.

- مشروعات التصنيع الغذائي ومنها: تصنيع منتجات الألبان، العصائر والمركزات، العجائن، تجفيف الخضر والفاكهة، وتعليق الأسماك، .

- مشروعات الإنتاج النباتي: الزراعة المحمية (الصوب الزراعية)، إنتاج الشتلات، نباتات الزينة، النباتات الطبية والعطرية.

- مشروعات تجارية: تعبئة المنتجات الغذائية، تسويق المنتجات الغذائية، بيع الملابس الجاهزة والخردوات والعطور، بيع مستلزمات الإنتاج الزراعي.

2 - المشروع القومي لدعم قدرات المزارع الصغير:

الهدف من المشروع:

- إعادة تنظيم وتقوية علاقات الإنتاج بين صغار المزارعين في الريف، وذلك من خلال آليات جديدة تنظم مواردهم وتحقق أعلى استفادة منها، مع الاهتمام بتبني التقنيات الزراعية، وتوفير مصادر التمويل الزراعي بما يمكنهم من استخدام وتبني هذه التقنيات خاصة في المجالات المستحدثة مثل الزراعة العضوية، نظم الري الحديثة (الرش - التثقيط).

مكونات المشروع:

- المكون الإرشادي: ويختص بدراسة المشكلات الزراعية والريفية التي تواجه صغار المزارعين في مناطق تواجدهم، وتوصيل هذه المشكلات إلى جهات البحث الزراعي والريفي لإيجاد حلول لها، ثم توصيل حلول هذه المشكلات إلى المزارع مرة أخرى. إضافة إلى إرشاد المزارع والتواجد معهم خاصة في المجالات الإرشادية المستحدثة مثل الزراعة العضوية، الإرشاد التسويقي، الإرشاد البيئي، الإرشاد الصحي، الإرشاد في مجالات ترشيد استخدام مياه الري.

- المكون المالي: ويختص بتوفير القروض والتمويل الزراعي لصغار المزارعين في شتى مجالات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني بشروط ميسرة وتناسب مع ظروفهم وامكاناتهم .

- المكون الاقتصادي: ويختص بدراسة التركيبة المحصولية التي تناسب ظروف كل منطقة وتحقيق أعلى عائد للمزارع في ضوء ميزتها النسبية الإنتاجية، وانخفاض تكاليفها، وتوفير بدائل للتراكيب المحصولية للمزارع مع دراسة الأسواق المحلية والخارجية ووضع سياسة زراعية تحقق الأمن الغذائي الوطني، وتضمن توفير أكبر عائد مجزٍ للمزارع الصغير.

الفئات المستهدفة من المشروع:

صغار المزارعين في الدول العربية.

تكاليف المشروع:

تتحدد تكاليف المشروع في ضوء دراسة الجدوى والمواقع التي سينفذ بها.

3 - المشروع القومي لتطوير تربية الحيوانات المزرعية على مستوى الأسر الريفية:

أهداف المشروع:

- المساهمة في تأمين الأمن الغذائي على المستوى الأسري من خلال زيادة حصة الغذاء اليومي للأفراد من الحليب ومنتجاته بخاصة الأطفال والنساء.

- إكساب المرأة الريفية المهارات الحديثة في العناية بالحيوانات المزرعية وتصنيع منتجات الألبان.

- إدخال مفهوم إدارة المشاريع الصغيرة لدى المرأة الريفية وزيادة وعيها في تحمل المسؤولية في إدارة مشاريعها.

- تأكيد منهج المشاركة والاعتماد على الذات في مكافحة الفقر وتحسين ظروف المعيشة.

- إشراك المرأة في العملية التنموية لتحملها الجانب الأكبر من وطأة الفقر.

مكونات المشروع:

- توفير الخدمة الإرشادية للتربية.

- تحديد الأسر المستفيدة ودراسة فرص التسويق لمنتجات المشروع.

- توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروع وتقديم الدعم الضروري لصغار المزارعين.
- تجهيز الحظائر من قبل النساء المستفيدات.
- شراء الأعلاف والحيوانات وتوزيعها على الأسر المختارة.
- تدريب السيدات المستفيدات على الأساليب الحديثة في التربية والتصنيع لمنتجات الألبان.

الفئات المستهدفة:

النساء الريفيات في الدول العربية.

تكاليف المشروع:

تحدد تكاليف المشروع في ضوء دراسة الجدوى والمواقع التي سينفذ بها

4 - المشروع القومي لتحسين وتنويع مصادر دخل الأسر الريفية:

الهدف من المشروع:

- زيادة قدرة الأسر الريفية على مواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها وتزيد من معاناتها وفقرها.

مكونات المشروع

ويتضمن المشروع مجموعة من الأنشطة الإنتاجية (مشاريع صغيرة) حسب خصوصية الدولة التي تنفذ بها ومن هذه المشاريع:-

1 - مشروع تربية الأغنام في بعض الدول ويهدف إلى تحسين دخول مربى الأغنام في مناطق البادية من خلال تجميع الحليب وتسويقه بأسعار مجدية وتشجيع مربى الأغنام على الاستمرار في تربية الأغنام من خلال إيجاد مسالك تسويقية منتظمة للحليب الناتج قرب التجمعات الرئيسية للأغنام في البادية وإيجاد فرص عمل لفئة واسعة من أبناء الريف والبادية والمساهمة في مكافحة البطالة والفقر للحد من الهجرة من الريف إلى المدن ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمربى الأغنام.

2 - مشروع تربية النحل على المستوى الأسري ويهدف المشروع إلى الاستفادة من مورد طبيعي متاح في تنفيذ مشاريع مدرة للدخل تضمن تحسين المستوى المعيشي للأسر الريفية وزيادة الوعي لدى المزارعين بأهمية تربية النحل كملقح للنباتات. تمكين الأسر الريفية من الحصول على منتجات غذائية دون الحاجة إلى التفرغ الكامل لإدارة تلك المشاريع.

3 - مشروع تربية الأسماك ويهدف المشروع إلى إدخال تربية الأسماك ضمن أنشطة المزرعة لتحقيق دخل إضافي للمزارعين واستغلال مياه برك الري استغلالاً اقتصادياً. تغطية أكبر جزء ممكن من الاستهلاك المحلي وتوفير الأسماك بأسعار مقبولة للمواطنين وتوفير غذائي مهم للأسر الريفية في مناطق تنفيذ المشروع وتوفير فرص عمل جديدة.

4 - مشروع تربية الأرانب على المستوى الأسري ويهدف المشروع إلى تحسين دخول الأسر الريفية ومستواها المعيشي من خلال إقامة مشروعات أسرية لتربية الأرانب وتوفير مادة ذات قيمة غذائية عالية للأسر الريفية وتحسين مستوى أمنها الغذائي والاستفادة من المنتجات الأخرى للأرانب مثل الفراء وتوفير فرص لمشاركة المرأة الريفية في الإنتاج وزيادة الاعتماد على الذات في تحسين الظروف المعيشية ومكافحة الفقر.

5 - مشروع تصنيع الألبان ويهدف المشروع إلى زيادة دخل مربى الأغنام بحصولهم على أسعار مجزية ومجدية لإنتاجهم من الحليب تجعلهم يستمرون بهذه المهنة وتشجيع إقامة المعامل الصغيرة للألبان من خلال جمعيات تعاونية وتشغيل الأيدي العاملة وبخاصة النساء الريفيات ومشاركة التنظيمات المحلية في إدارة المشاريع لضمان استمرار دورها في التنمية المحلية والريفية. المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من منتجات الألبان

6 - مشروع صناعة الصابون على المستوى الأسري ويهدف المشروع إلى تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر الفقيرة في المناطق الريفية.

7 - مشروع الحدائق المنزلية الإنتاجية ويهدف المشروع إلى مساعدة المؤسسات في وضع مراجع متكاملة لتحسين إنتاجية الحدائق المنزلية من خلال اقتراح نظم إنتاج قليلة التكاليف وسليمة بيئياً كوسيلة لتحسين مستوى الأمن الغذائي للأسر الريفية وتحسين دخولها.

الفئات المستهدفة:

الأسر الريفية ذوات الدخل المتدنية والتي تمتلك مساحات صغيرة.

تكاليف المشروع:

تحدد تكاليف المشروع في ضوء دراسة الجدوى والمواقع التي سينفذ بها.

5 - المشروع القومي لدعم صغار المزارعين بمدخلات الإنتاج:**وصف المشروع:**

تحسين مستوى الأمن الغذائي عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي من خلال رفع إنتاجية الأراضي وزيادة المساحات المستغلة بالمحاصيل الرئيسية من خلال توفير مدخلات الإنتاج المناسبة كالآلات الزراعية والأسمدة للمزارعين.

المبررات:

- تعتبر مشكلة نقص وسائل ومدخلات الإنتاج الزراعي المناسبة (آلات زراعية وأسمدة) وارتفاع تكلفتها وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين من العوامل المهمة التي تحد من إنتاجية وإنتاج الأراضي الزراعية من مختلف المحاصيل.
- الحاجة إلى تدريب المزارعين على تقنيات استخدام وصيانة مختلف المعدات والآلات الزراعية.
- الأهداف:

- توفير بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي كالآلات الزراعية والأسمدة وبيعها للمزارعين بسعر التكلفة وبالتنسيق لرفع درجة الميكنة الزراعية وحل مشكلة النقص في بعض أنواعها.
- الإدارة الصحيحة للميكنة الزراعية من خلال تدريب المزارعين وإرشادهم إلى معايير اختيار الآلات والمعدات الضرورية وعلى تشغيلها وصيانتها.

المكونات والأنشطة:

- توفير بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي للمزارعين.
- تأجير الجرارات والآلات الزراعية للمزارعين بأجرة تشجيعية.
- تشغيل الجرارات والمعدات الثقيلة وسيارات الشحن بالتنسيق مع مديرية الإنشاءات والآلات الزراعية لخدمة المشاريع التنموية.
- توفير الخدمة الإرشادية والتدريبية المتخصصة في الميكنة الزراعية للمزارعين.

الفئات المستهدفة:

- صغار المزارعين في الدول العربية.
- المناطق المستهدفة: بعض الدول العربية.

تكاليف المشروع:

تحدد تكاليف المشروع في ضوء دراسة الجدوى والمواقع التي سينفذ بها.

6 - المشروع القومي لتدريب وتأهيل الكوادر الزراعية والمزارعين (بناء القدرات):**وصف المشروع:**

- رفع كفاءة الكوادر الزراعية والمزارعين للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الزراعية مع المحافظة على سلامة البيئة وصيانة الموارد الزراعية وزيادة العائد من الاستثمار الزراعي وبالتالي تحسين دخل المزارع.

المبررات:

- النقص في أعداد الكوادر المدربة في بعض التخصصات بالإضافة إلى بروز الاحتياجات التدريبية للعاملين في القطاع الزراعي وبخاصة في مجالات البيئة والمرأة الريفية والموارد واستعمالات الأراضي وإدارة المراعي.
- ظهور العديد من المشاكل المتعلقة بسلامة البيئة بسبب الاستخدام الجائر للموارد الزراعية.
- عدم استخدام الأراضي الزراعية حسب قدرتها الإنتاجية.
- نقص العمالة الماهرة في العمل الزراعي وإدارة المزارع.
- ازدياد نسبة البطالة.
- ترشيد استخدام المياه.

الأهداف:

- تطوير وتحسين كفاءة الكوادر العاملة في القطاع الزراعي.
- إعداد كوادر زراعية وإرشادية مؤهلة في مختلف التخصصات.
- بناء عمالة ماهرة في المجالات الفنية الزراعية المختلفة.

المكونات والأنشطة:

- إجراء المسوحات والدراسات (الاحتياجات التدريبية للكوادر والمزارعين والمرأة الريفية والشباب الريفي، حصر الكوادر الفنية واحتياجات سوق العمل للمستثمرين في المجال الزراعي).
- تنفيذ دورات تدريبية في مختلف المجالات والتي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية.
- متابعة وتقييم الدورات التدريبية وإجراء دراسات حول النتائج.

الفئات المستهدفة:

المهندسون الزراعيون والفنيون الزراعيون، قيادات المزارعين، قيادات الالمساهمة في تحقيق الاستدامة للموارد الأرضية والبشرية والزراعية من خلال اعتماد الخطط التنموية المستندة على بيانات موثقة ومستحدثة فيما يخص الموارد الزراعية والمعلومات المناخية.

الأهداف:

- وضع معايير محددة لجمع المعلومات عن الموارد الطبيعية.
- توفير المعلومات الضرورية لتطوير وتنمية الدول المستهدفة.
- تسهيل اتخاذ القرارات الضرورية ذات العلاقة بالتنمية وإدامة استخدام هذه الموارد.
- توفير المعلومات عن كمية ونوعية مياه الري وتوزيعها وتوفير المعلومات عن التنوع الحيوي في المناطق البيئية المختلفة.
- توحيد أسس وطرق جمع المعلومات وتبويبها وتحليلها وتسهيل وصولها إلى الفئة المستهدفة.
- تقييم إنتاجية الموارد الطبيعية وتقييم مدى تدهور الموارد الزراعية.
- توفير المعلومات لأغراض التخطيط.

المكونات والأنشطة:

إعداد قواعد المعلومات المناخية، قواعد معلومات التربة، قواعد معلومات المياه، قواعد معلومات الغطاء النباتي، قواعد معلومات الإنتاج الزراعي - قواعد معلومات حالة التصحر.

الفئات المستهدفة:

صناع القرار والفنيون العاملون في وزارات الزراعة وخاصة مخطوط استعمالات الأراضي والعاملون في مجال الغابات والمراعي والمرشدون الزراعيون. المستثمرون والمزارعون. المنظمات الأهلية والعربية والدولية المانحة والباحثون والدارسون في مختلف المؤسسات والجامعات.

المناطق المستهدفة: بعض الدول العربية.

تكاليف المشروع:

تحدد تكاليف المشروع في ضوء دراسة الجدوى والمواقع التي سينفذها.

7 - المشروع القومي لإنشاء بنك تمويل الفقراء في الريف:

وصف المشروع:

المساهمة في توفير التمويل اللازم لإقامة مشاريع صغيرة يستفيد منها فقراء الريف سواء كانت مشاريع صغيرة ينفذونها بأنفسهم أو مشاريع جماعية مما يساهم في تحسين دخولهم وتحقيق كفاءة استخدام عالية للموارد الأرضية والبشرية والزراعية.

الأهداف:

- توفير التمويل اللازم لإقامة مشاريع صغيرة.
- توفير المكائن والمستلزمات الضرورية لتلك المشاريع.
- توفير التقنية الخاصة لتشغيل تلك المشاريع والخبرات الضرورية لذلك.

المكونات والأنشطة:

- المكون المالي من خلال توفير التمويل اللازم.
- المكون الفني من خلال توفير الكوادر الفنية المختصة.
- المكون التقني من خلال توفير الأجهزة والأدوات اللازمة.

الفئات المستهدفة:

- فقراء الريف من المزارعين وغيرهم.

المناطق المستهدفة: بعض الدول العربية.

تكاليف المشروع:

- تتحدد تكاليف المشروع في ضوء دراسة الجدوى والمواقع التي سينفذ بها.

7 - 2 - 2 البرامج التدريبية المقترحة:

تتمثل البرامج التدريبية المقترحة في تنفيذ دورات تدريبية إقليمية حول إعداد وتحديد المشروعات الإنمائية للحد من الفقر الريفي.

أهداف الدورة:

- تنمية مهارات العاملين في مجال الحد من الفقر حول إعداد وتنفيذ وتقييم المشروعات ومتابعة تنفيذها.

بنوك الفقراء، السلام والفقير:

منحت لجنة نوبل الإقتصادي البنغلاديشي محمد يونس جائزة نوبل للسلام للعام 2006م مناصفة مع مصرفه المختص في منح القروض الصغيرة للفقراء (جيرامين) الذي أسسه عام 1976. وقد بررت اللجنة ذلك الاختيار بعبارة مختصرة هي "أن تحقيق السلام الدائم في الدول النامية لن يكون ممكناً دون القضاء على الفقر، وأن القروض الصغيرة تمثل إحدى هذه الوسائل". وقد أنشأ محمد يونس مصرفه لتقديم القروض للأسر الفقيرة التي لا تستطيع الحصول على قروض مصرفية تقليدية نظراً لعدم مقدرتهم على استيفاء شروطها ومن أهمها الضمان. وكان الشرط الوحيد الذي تمسك به هو أن يتم التقديم للقروض ضمن مجموعة لا تقل عن خمسة أشخاص تتكاتف لسداد أقساط القرض. وقد تطور المصرف وتوسعت نشاطاته، حيث أصبح عدد المستفيدين من خدماته 6.6 مليون نسمة، تشكل النساء نسبة 96% منهم. وبلغ إجمالي أصول المصرف حوالي 6.8 مليار دولار في نهاية عام 2005م كما بلغت نسبة تسديد القروض 98% بالرغم من أن هذه القروض تمنح دون ضمانات. وتعتبر تجربة محمد يونس نموذج رائد للقضاء على الفقر حيث أحدثت تغيرات جذرية في أوساط فقراء الريف في بنغلاديش وأثبتت أن الثقة والتضامن والجدية هي المتطلبات الأساسية لاسترداد القروض وليست القوانين واللوائح البنكية التي تشدد في منح القروض للفقراء.

وفي المنطقة العربية، تأسس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة (أجفند) عام 1980، بمبادرة من سمو الأمير طلال بن عبدالعزيز آل سعود، وبدعم وتأييد من قادة دول الخليج العربية التي تشكل عضويته وتساهم في ميزانيته. ويركز البرنامج على دعم جهود تحقيق التنمية البشرية المستدامة الموجهة للفئات الأكثر احتياجاً في الدول النامية، بخاصة النساء والأطفال، وذلك بالتعاون مع المنظمات الإنمائية والجمعيات الأهلية والجهات العاملة في هذا المجال. ويسعى البرنامج لتحقيق الأهداف التالية:

أولاً- المساهمة في دعم وتمويل البرامج والمشروعات في قطاع الصحة وخاصة الأمومة والطفولة.

ثانياً- المساهمة في دعم وتمويل البرامج والمشروعات التعليمية الموجهة للمرأة والطفل ولاسيما الفئات الخاصة والمحرومة.

ثالثاً- المساهمة في بناء وتعزيز وتطوير البناء المؤسسي للتنظيمات العاملة في مجال التنمية البشرية المستدامة.

رابعاً- المساهمة في تأسيس بنوك الفقراء في الدول العربية لتقديم الخدمات المالية للفقراء ومساعدتهم كي يصبحوا منتجين ويتمكنوا من مساندة بعضهم البعض.

وفي إطار جهود البرنامج لمكافحة الفقر في الوطن العربي من خلال إنشاء وتأسيس بنوك الفقراء، تم تأسيس أول بنك لتقديم القروض الصغيرة لفقراء الريف في اليمن وسمي "بنك الأمل للإقراض الأصغر". وفي لبنان تم استكمال متطلبات تأسيس "بنك الرجاء" لتوفير القروض الصغيرة لفقراء الريف. ويواصل البرنامج جهوده لتأسيس بنوك الفقراء في دول عربية أخرى هي: الأردن، والسودان، والمغرب، وسوريا، وموريتانيا.

- تنمية قدرات الكوادر الفنية حول طرق جمع وتحليل البيانات الخاصة بالفقر
- التعريف بأهمية المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من الفقر بخاصة في الريف العربي.
- التعريف بالتجارب والنماذج الإقليمية والدولية في مجال إعداد وتنفيذ البرامج الهادفة إلى الحد من الفقر.

مكونات الدورة (موضوعاتها):

- طرق تحديد وإعداد وتنفيذ المشروعات الإنمائية للحد من الفقر.
- أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الريفية.
- مؤشرات وطرق قياس الفقر.
- طرق جمع وتحليل البيانات الخاصة في الفقر.
- متابعة وتقييم مشروعات الحد من الفقر.

- النماذج العربية والدولية الرائدة في مكافحة الفقر.
- أنشطة بناء القدرات على المستوى القطري والقومي.
- أنشطة تبادل المعلومات والخبرات من خلال الشبكات الاتصالية وغيرها من وسائل الاتصال.

الفئات المستهدفة:

- العاملون في المؤسسات والوزارات ذات الصلة بتنفيذ برامج وسياسات الحد من الفقر الريفي في الدول العربية.
- الجهة المنفذة للدورة:
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع بعض المؤسسات الإقليمية والدولية ووزارات الزراعة في الدول المعنية.

7 - 2 - 3 مقترحات التعاون الإقليمي والدولي في مجال الحد من الفقر في الدول العربية :

- إضافة إلى ما تقدم من مقترحات، فإن آفاق التعاون الإقليمي والدولي يمكن أن يكون في شكل اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول العربية ومؤسسات التنمية والتمويل الإقليمية والدولية. ويشمل المجالات التالية :
- تقوية وتدعيم المؤسسات الوطنية التي تعنى بالفقر والفقرى سواء كانت حكومية أو غير حكومية ، وضرورة التنسيق والتكامل بين أنشطتها من خلال آليات واضحة.
- الاستفادة من التجارب الرائدة لبعض الدول العربية في مجال الحد من الفقر الريفي وتشجيع نشرها وتبنيها.
- زيادة عدد البرامج والمشاريع الممولة من الصناديق العربية، وتوجيه جهود منظمات العمل العربي المشترك لخدمة السياسات القومية والسياسات الوطنية ذات العلاقة بالحد من الفقر الريفي.
- التنسيق بين الدول العربية في مجال تحديد وتعريف مؤشرات الفقر الريفي وأساليب جمع البيانات من أجل وضع خريطة للفقر الريفي تحدد أبعاده وخصائصه في المنطقة.
- إنشاء قاعدة بيانات وشبكة معلومات لكل دولة عربية تختص بتشخيص أوضاع الفقر في الريف العربي من خلال رصد ومتابعة مؤشرات حالة الفقر.
- استحداث وحدة داخل المنظمة العربية للتنمية الزراعية بهدف التنسيق بين السياسات الوطنية والقومية لرصد قضايا الفقر الريفي بمفهومه الشامل ووضع أولويات وبرامج الحد منه.
- ضرورة إدماج منهج النوع الاجتماعي (الجندر) في السياسات والبرامج والمشروعات الموجهة للحد من الفقر الريفي في الدول العربية.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني المهتم بقضايا الفقر الريفي لإعتماد منهج الدعوة Advocacy لإثارة الوعي والانتباه لدى المسؤولين وصناع القرار التنموي بتحسين أوضاع فقراء الريف.
- تعزيز منهج اللامركزية من خلال تفويض الصلاحيات للمسؤولين على مستوى المجتمع المحلي لإتخاذ القرارات وتوجيه سياسات المؤسسات نحو معالجة أسباب الفقر وتخفيف حدته.
- تشجيع الجامعات والمؤسسات العربية للبحث العلمي على ابتكار نماذج غير تقليدية لمشروعات ريفية صغيرة مولدة للدخل تناسب البيئات المحلية العربية.
- التوصية لدى حكومات الدول العربية بتخصيص يوم للحد من الفقر كل عام لإثارة الوعي والانتباه بقضايا فقراء الريف والإعلام بأهمية تكاتف الجهود للحد منه من خلال أجهزة الإعلام الجماهيرية والمؤتمرات ومؤسسات التعليم ومنظمات المجتمع المحلي.
- إقامة دورات تدريبية قومية وقطرية حول إعداد وتحديد المشروعات الإنمائية للحد من الفقر الريفي لتدريب العاملين في المؤسسات والوزارات ذات الصلة بتنفيذ برامج وسياسات الحد من الفقر الريفي في الدول العربية وذلك بالتعاون بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية وبعض المؤسسات الإقليمية والدولية ووزارات الزراعة في الدول المعنية.
- في إطار الأولوية التي تحتلها قضية الحد من الفقر الريفي على أجندة عمل المؤسسات والمنظمات الدولية ينبغي على الدول العربية تنسيق جهودها للاستفادة من البرامج والمعونات التي توفرها تلك المؤسسات . والتي تشمل تقديم المعونات الفنية والمالية لإعداد الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر.